

# شرح

السيد عبد الوهاب بن حسين بن ولي الدين الأمدى

على

الولدية في آداب البحث والمناظرة

للعلامة محمد المرعى المعروف بساجقلى زاده

وبذيل صحائفه :

شرح العلامة محمد بن حسين البهى

المعروف بمنلا عمر زاده ، على الولدية أيضاً

الطبعة الأخيرة

١٣٨٠ هـ - ١٩٦١ م



شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر

وَجَادِ لَهُمْ بِالتَّى هِيَ أَحْسَنُ  
(قرآن كريم)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أدبنا بآداب الناظرين ، ومنعنا في البحث عن عناد المكابرين ، وحلانا بآيات  
لا ينقضها نقض المعاندين ، وجلانا بأفكار لا يعارضها أوهام القاصرين ،  
والصلاة والسلام على من شيد أركان الدين بالاسناد اليقين ، وعلى آله وأصحابه الذين عرفوا  
الشريعة بمجهود متين .

وبعد : فيقول العبد الفقير إلى الطاف ربه السرمدي ، السيد عبد الوهاب بن حسين بن ولي  
الدين الآمدي ، حشرهم الله مع الصديقين والشهداء والصالحين :  
لما كانت [ الرسالة الولدية ] في الآداب متداولة بين أولى الألباب . جامعة لقواعد الناظرة في هذا  
الباب . وكانت سهلة المأخذ للمبتدئين ، وقد تصدى لشرحها معاشر من الأحاب فوجدت بعضا من  
الشروح لا يخلو عن الاطناب ، وبعضها لا يخلو عن الانحياز ، وبعضها خاليا عن حل أكثر مواضع  
الكتاب ، كتبت عليها كلمات لطيفة ونكات شريفة متعلقة بمحل المواضع المشككة وإيضاح الواقع  
المعضلة . والمأمول من الإخوان أن ينظروا إليها بعين الوداد وإن ردها أهل العناد ، وسبقها  
الكلمة . وإن ردها الحسدة العنيدة . والله أسأل أن ينفع بها معاشر الطلاب ، وماتوا فني إلا بالله

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي أدب المعلمين بعقل سليم ، وهداهم بتنوير أذهانهم إلى نظر مستقيم ، ومنعهم  
عن الغضب والمكابرة بمحل سند حكيم ، ونقض جهل قلوبهم بشاهد قويم وعارض من عارضهم  
بعارض أليم .

والصلاة والسلام على من خالق على خالق عظيم ، وأرسل بكتاب كريم . تنزيلا من العزيز الرحيم .  
وعلى آله الذين صدقوه بقلب صحيح ، واتبعوا سنته وتنعموا بنعيم مقيم .  
وبعد : فيقول الفقير محمد بن حسين البهقي المكي بمنزلة عمر زاده ، نور الله تعالى فؤاده ،  
وأحسن إليهما بالحنى وزيادة :

لما كانت ولدية المحقق للظهر بين الحق والباطلان ، الحبر المدقق بالبينات والبرهان ، الفاضل  
المستغنى عن البينات المبرهنة للمؤمنين من الملك النان . أولى بأن يعتمد عليها الإخوان ، وأحرى  
بأن يشهد بها ذوو العرفان ، نورتها معترفا بالقصور والنسيان ، مع قلة البضاعة واضطراب الجنان .  
ولم أظن في التوضيح والتبيان طمعا في تداول الحلان .  
وأسأل الله تعالى أن يجعله لوسيلة الغفران وذريعة الرضوان . وهي حسبي وعليه التكلان .



عليه توكلت وإليه أنيب . وها أنا أشرع في القصود بمون للملك للعبود ( بسم الله ) عدل عن الطريقة الشهورة رعاية لصنعة الاستغراب أو تنبيهها على أن أداء الواجب يحصل بأي طريق كان أو لغير ذلك من النكات ، وهو جملة اسمية ، أي ابتدائي بسم الله ، وهو مختار البصريين أو جملة فعلية ، أي ابتدئي بسم الله وهو مختار الكوفيين والظرف على الأول مستقر ، وعلى الثاني غير مستقر وإن كان ظرفاً مستقراً عند بعض المحققين أيضاً ، والباء فيه إما للملابسة أو المصاحبة أو للاستعانة ، وما قيل إن باء الاستعانة إنما تدخل على الآلة . فلو كانت الباء للاستعانة لزم أن يكون اسمه تعالى آلة فمدفوع بتشبيه اسمه تعالى بالآلة إما في عدم القصدية بالنسبة إلى الفعل أو في عدم حصوله بدونها وما حصل بدون اسمه تعالى فلا يبرته كأنه لم يحصل على أنه وقع في الكلام المجيد دخول باء الاستعانة عليه وتأويله تكلف . ويحتمل أن يكون الجار متعلقاً بقول المؤخر : أي يقول البائس الفقير ملابساً أو مستعيناً بسم الله وتقديعه لافتادة الحصر . والله اسم للذات الواجب الوجود المستجمع لجميع الصفات . وقيل هو مختار جمهور الفقهاء ومروى عن الإمام الأعظم وهو أعرف المعارف عند سيديوه حتى قال حين روى في المنام : إني قد غفر لي بذلك . والمختار أنه عربي لا عبراني أو سرياني . قال بعض الفضلاء كما تحيرت العقول في كنه ذاته تعالى كذلك تحيرت الأفهام في اللفظ الدال عليه في أنه عربي أو أعجمي ، جامد أو مشتق ، علم أو غيره . اسم خاص به أو غالب عليه ؛ وإضافة الاسم إليه من قبيل إضافة العام إلى الخاص وهي لامية كشجر الأراك . ولا يلزم صحة إظهار اللام بل يكفي فيها معناه وهو الاختصاص . قال الفاضل العصام الأنسب بحسب المعنى أن هذه الإضافة بيانية فإظهار من فيها خال عن التكلف إلا أن أئمة العربية جعلوها لامية ولا يظهر ما دعاهم إليه ( وبمحمد ) عطف على بسم الله عطف المفرد على المفرد والباء

قال الأستاذ رحمه الله اتباعاً بالكتاب المبين واقتداء بسنة النبي الأمين واقتفاء بالسلف الصالحين . ( بسم الله ) أي متبركاً باسم الله ابتدئ . اعلم أن لفظة « الله » اسم خاص بذاته تعالى لا يطلق على غيره أصلاً مشعر بجميع صفات الكمال لإشهاد القادات بها . فقيل هو علم جامد لا اشتقاق له وهو أحد قولي الخليل وسيديوه والروى عن أبي حنيفة والشافعي والغزالي . وقيل مشتق . وأصله الإله حذفت الهمزة لتقلها وأدغم اللام في التلغظ لتكون التجانس في كلمتين . والإله مأخوذ من أله بفتح اللام إذ عبد . أي تعبد : أي اتخذ غيره عبداً . وقيل مأخوذ من وله وهو الحيرة . إذ العبد يتحير في تصور كنه ذاته تعالى وصفاته بطريق النظر ولا يحيطون به علماً ، ولهذا يقال لا يعرف الله تعالى أحد حق معرفته . ولا يصفه الواصفون حق وصفه . ولم يأت بلفظه الرحمن الرحيم أولم يكتبه تغيراً للأسلوب وجلباً للقلوب وإيذاناً بأنه ليس بمقتضى الحديث إذ المشهور من الخبر المأثور بين المحصلين في البسملة كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بيسم الله فهو مبتدئ ولعدم عد كتابه أمراً ذا بال هضماً لنفسه على ما أخرجه أبو عوانة وأبو حيان كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أجندم ، واعلم أن لفظة « اسم » إذا دخل عليه الباء إما أن يضاف إلى لفظة الله تعالى أولاً فلي الثاني يمتنع حذف الهمزة من الخط وتطويل مركز الباء عنها . وعلى الأول إما أن يذكر بعده الرحمن الرحيم أولاً فلي الثاني يجوز الحذف مع التطويل وعلى الأول يجب ( وبمحمد ) الواو



حيث زائدة . وفائدة الإعادة إما لتبيين المعطوف عليه أو للتنبيه على استقلال المعطوف أو لرعاية صنعة الاستغراب . ويحتمل أن يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة بتقدير متعلقه والجار هنا كالجار هناك والإضافة من قبيل إضافة المصدر إلى المفعول ويحتمل أن يكون من قبيل إضافته إلى الفاعل فهي على الأول إما للاستغراق أو للجنس أو للعهد الخارجي ، وعلى الثاني فهي إما للاستغراق العرفي أو الجنس العرفي فليتأمل ومخالفة المشهور بإيراد حرف العطف . إما إشارة إلى وجود أمر مصحح للمعطوف بين المفردين أو بين الجملتين أو إشارة إلى أن الخروج عن العدة بأي طريق كان ، صحيح أو تلميح إلى قوله عليه الصلاة والسلام «سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم» (وصلاة وسلام) معطوف على القريب أو البعيد عطف المفرد على المفرد أو الجملة على الجملة ، والظرف الذي بعده . إما لقو متعلق بهما أو بأحدهما أو مستقر حال أو صفة ، ويحتمل أن يكون كل منهما مبتدأ ، والظرف خبره ، وتعلق الجار التقدير بما بعده محتمل ههنا أيضا ، وإنما ترك الجار فيهما إشارة إلى انحطاط رتبتهما عما قبلهما لأنهما متعلقان بالخلق . وما قبلهما بالخالق ، ولم يكتف بالصلاة إما اقتداء بالنظم الكريم أو مبنى على كراهة ذكر الصلاة بدون السلام (على رسله) والرسول من له إلهام إلهي ، وكتاب رباني أو شريعة جديدة . والنبي إنسان بعثه الله إلى الخلق لتبليغ الأحكام فيكون الرسول أخص مطلقا ، وقيل بينهما مساواة أو مرادفة وقيل بينهما عموم من وجه ، وإنما أتى بصيغة الجمع تمظيلا لشأنه عليه الصلاة والسلام ، ويؤيده ما وقع في بعض النسخ بصيغة المفرد أو إشارة إلى أن الطريق المشهور ليس بواجب ، ولا يلزم من ترك الصلاة على الأصحاب والآل كتابة تركها لجانا وجنانا فلا يلزمه القصور والاهمال ، وعدل عن الطريقة الشهورة بإيراد عبارة فصل الخطاب تنبيها على أن ذلك الطريق ليس بواجب مع أن فيه رعاية صنعة الاستغراب ، وهو طريق عجاب مستطاب (يقول) جملة ثانية أو جملة أولى ، وفيه التفات على مذهب صاحب الكشف والسكاكي بل على مذهب الجمهور أيضا فتأمل (البائس الفقير) الذي أصابه البؤس بمعنى الشدة مطلقا أو شدة الاحتياج فعلى الأول

الواو عاطفة أو حالية . فالتقدير : وأنا متلبس بحمده ، والحمد لله معنيان مشهوران في المشهور لكن الأنسب المقام الحمد لإرادة معنييه معا وكذلك الأنسب بالمقام تقدير العامل مؤخرا للتخصيص أو الاهتمام أو لغير ذلك من وجوه تقديم الظرف على عامله ولم يؤثر طريق السلف هنا أيضا لما قرر إذ المشهور من الخبر للأثر بين المحصلين في الحمدلة «كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو أئبر» وما أخرجه النسائي وأبو داود «كل كلام لا يبدأ فيه بحمد الله فهو أجذم» .

اعلم أن الإبتداء على ثلاثة أقسام حقيقي وعرفي وإضافي . الأول ما لم يسبق عليه شيء والثاني ما كان قبل القصور . والثالث ما كان قبل شيء . والأول أخص وأظهر من الثاني ، والثاني من الثالث والشيآن لا يكونان في الابتداء ابتداء حقيقيا فالمراد بالابتداء في حديث البسملة هو الحقيقي ، وفي الحمدلة هو العرفي بدلالة الكتاب البين وكتب سيد المرسلين إلى بعض الملوك حيث ابتداء فيها بالبسملة ، ثم بالحمدلة كما تبين في موضعها ؛ وأما إرادة الاحتمالات السبعة الباقية فتقدر زائدة على ما يحتاج إليه فاعرف (وصلاة) عظمي (وسلام) ينبيء عن البشرية (على رسله) المبعوثين بالكتاب المظهرين سبيل الصواب (يقول) التفت من نفسه إلى الغائب تطرية للكلام ، وليكون مذكورا بالدعاء الخيريين الأنام إلى يوم القيام (البائس الفقير) الشديد في الفقر ، اقتباس من قوله تعالى



يكون التركيب من قيل الحسن الوجه : أي شديد : الفقير بمعنى الفقر ، وعلى الثاني يكون من قيل الحيوان الناطق فالفقير حيث أن كيد باعتبار معناه التضخم أو بدل اشتغال ، وفيه تلميح إلى قوله تعالى وواظموا البائس الفقير ( محمد الدعوى ) أي للسمى ( بساجقلى زاده ) لقب المصنف والجزء الأول لفظ معروف والثاني لفظ فارسي بمعنى الإبن ( أكرمه الله تعالى ) جملة دعائية مقترضة والتعبير بالماضي إما للتفاؤل أو لإظهار الحرص أو للاحتراز عن صورة الأمر ( بالفلاح ) أي النجاة في الدنيا والآخرة ( والسعادة ) أي الوصول إلى المرتبة العليا فيها أو كلاهما بالنسبة إلى الآخرة أو بالنسبة إلى الدنيا وإن كان بعيدا أو الأول بالنسبة إلى الدنيا والثاني بالنسبة إلى الآخرة أو بالعكس ( هذه ) إشارة إلى الأمور المرتبة الحاضرة في الدهن سواء كانت ألفاظا مخصوصة ، أو نقوشا مخصوصة أو معاني مخصوصة أو المركب من الإثنين منها أو من الثلاثة على ما هو للشهور في أصامي الكتب وأجزائها من الإحتمالات السبعة ، ولو اعتبر الملكة أو الإدراكات لزادت الاحتمالات ، وعليك باستخراجها ، واستعمال هذه في جميع هذه الاحتمالات مجاز سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف أو بعده هذا تحقيق المقام والمقال فلا تلتفت إلى ما قيل أو يقال ( رسالة ) وهي أيضا إما عبارة عن الألفاظ أو النقوش أو الثاني أو المركب من الإثنين أو الثلاثة ، فإن كانت عبارة عما أشير إليه بكلمة ( هذه ) على سبيل التوافق ، فلا حاجة في تصحيح الحمل إلى تكلف ، وإلا فيعتبر المجاز في الحذف في أحد الطرفين أو المجاز المرسل أو المجاز في النسبة فتأمل ( في فن الناظرة ) أي في علم الناظرة ، وهو مركب إضافي من قيل إضافة العام إلى الخاص ، فليس العلم جزءا من هذا الاسم ، وقيل فن الناظرة وأمثلة علم جنس أو علم شخص ، وهو ظرف مستقر صفة للرسالة ويجوز أن يكون خبرا بعد خبر ، والاحتمالات المذكورة في الرسالة محتملة ههنا فليتأمل ( عملتها لك ) : أي لأجل انتفاعك

وأطعموا البائس الفقير وتجريدا ( محمد ) الرعشى ( الدعوى ) السمي ( بساجقلى زاده ) أكرمه الله سبحانه ) هو اسم أقيم مقام المصدر المحذوف مع فعله وجوبا ويكون دائما منصوبا مضافا إليه تعالى فعناه أنزه الله تنزيها عن صفات المخلوقين وأقوال الشركيين . وهو ساقط من بعض النسخ لكن وجدته في نسخته أحسن الله إليه ( بالفلاح ) أي النجاة من الشدائد والثران ( والسعادة ) بدخول الجنان ورؤية الملك المنان ( هذه ) النقوش أو الألفاظ أو اللسان المرتبة أو المستحضرة في الدهن ( رسالة ) وهي في اللغة وساطة بين المرسل والمرسل إليه في إيصال الأحكام ، وفي المرف كتاب مختصر ، وقيل كتاب مختصر من فن واحد عبر عنها بهذه لتزيانها منزلة المحسوس تنبيها على سلامة عبارتها وصحاحه معانيها وسهولة تناولها للمبتدئين ( في فن الناظرة ) أي في علم الناظرة غلب المقصود على ما هو ليس بمقصود من الديباجة ، ونحوها فجعل الفن ظرفا للرسالة إذ الشهور أن الفن أجزاء ثلاثة موضوعات ومبادئ ومسائل والمراد بكون الموضوع جزءا من العلم أنه لا بد للعلم من تحقيقه وذلك إما بين الوجود بنفسه أو مبرهن عليه في علم آخر فوجه إلى أن ينتهي إلى العلم الأعلى الذي موضعه الوجود من حيث هو موجود لأن ما لا يعرف ثبوته لا يطلب ثبوت شيء له فالرسالة عبارة عن الجزءين أو عن دالهما ، والأقرب إلى التحقيق أن العلم عبارة عن المسائل والرسالة ما هو الأهم منها مع أن مسائل العلوم مما تزايد بتزايد الأفكار ( عملتها ) أي ألقت هذه الرسالة ( لك ) : أي لتعلمك



(يا ولد) بضم الهمزة على أنه منادى مفرد معرفة، ويجوز أن يكون مكسورا على أنه منادى مضافا، وأن يكون مفتوحا؛ وإن كان شاذا. ومن قصر على الوجهين الأخيرين فقد قصر (ولأمثالك) معطوف على الضمير المجرور باعادة الجار (للبتدئين) مفعول لفعل مقدر أو بدل أو صفة باعتبار زيادة اللام (بارك الله فيها لك) أي جعل الله تلك الرسالة مباركة لك فالجاران صلتان لبارك، ويحتمل أن يحمل الكلام على القلب: أي جعل الله مباركا في تلك إياك وحاصله جعل تلك الرسالة مباركة ليك (ولمن أرادها) لمن قصد تعلمها أو تعليمها أو مطالعتها، فالمراد بالموصول أعم من البتدئين وغيرهم والإرادة أعم من أن تكون للانتفاع أو التبرك (غيرك) خطاب للولد أيضا وهو إما مرفوع تأكيد للضمير المرفوع أو بدل أو عطف بيان له وإما مجرور بدل من الموصول أو منصوب على المدح وعلى جميع التقادير فيه مراعاة السجع (وهذا الفن لاشك في استحباب تحصيله) أي في أن تحصيله مستحب لأن الشك والوهم والتصديق إنما تتعلق بالقضية، يعني أن كون تحصيله مستحبا متيقن أو مظنون ليس بمشكوك ولا موهوم فالمراد من الشك ماعدا اليقين، والظن (وإنما الشك في وجوبه) أي في وجوب تحصيله (كفاية) تميز عن الوجوب ويحتمل أن يكون منصوبا على الصدرية أي في وجوبه وجوبا كفايا فمن قال بوجوب معرفة مجادلات الفرق على الكفاية قال بوجوب التحصيل لأن هذا الفن يعرف به كيفية المجادلة وإلا فلا. قال في البرازية ودفع الخصم وإثبات المذهب يحتاج إليه (والناظرة) في اللغة إما من النظر أو من النظر وانتفاعك (يا ولد) بالضم أو بالكسر والأول أولى لسلامته من الحذف ولا شعاره بالواقع وهو عدم كون المخاطب ولده الأصلي (ولأمثالك للبتدئين) في هذا الفن أي لتعلم البتدئين وانتفاعهم من أمثالك (بارك الله) أي جعل بركة أي خيرا كثيرا (فيها) أي في تعلم هذه الرسالة (لك ولمن أرادها) أي تعلمها أو تعليمها حال كونه (غيرك وهذا الفن) أي علم الناظرة (لا شك) ولا اختلاف (في استحباب تحصيله) ورعايته (وإنما الشك) والاختلاف (في وجوبه) راجع إلى التحصيل (كفاية) قال في الحاشية: فمن قال بوجوب معرفة مجادلات الفرق على الكفاية يقول بهذا لأن هذا الفن يعرف به كيفية المجادلات انتهى. واعلم أنه ذهب بعض إلى أن معرفة مجادلات الفرق الضالة ليجادلهم فرض كفاية لقوله تعالى «وجادلهم بالتى هي أحسن» ولأنها دفع الضر عن المسلمين إذ يخاف أن يقعوا في اعتقاداتهم المضرة، وإذا فرض كفاية على من لم يكن مظنة الوقوع فيها، وفرض عين على من كان كذلك. وقال بعضهم إنها حرام لأن العلم تابع للمعلوم مالم يمنع عن التبعية وما ذكرتم إنما يدل على وجوب معرفتها في البلاد التي شاعت فيها عقائد أهل البدع ولم تشع في بلادنا فلا يكون فرضا بل يكون حراما. ولما كان تميز العلوم في أنفسها بحسب تمايز الموضوعات، وكان الموضوع جهة الوحدة الذاتية الضابطة للعلم على كثرتة ناسب أن يصدر العلم ببيان موضوعه، ولما استفيد من الماهية التي يذكرونها أن موضوع الناظرة الأبحاث الكلية الشاملة على الأبحاث الجزئية اكتفى بها منه، لكن لما توقف التصديق بأن موضوع الناظرة هو الأبحاث الكلية على تصور البحث، وكان تصور البحث عين تصور الناظرة عرفها تعبيرا للفائدة فقال (والناظرة) وهي إما مشتقة من النظر أو من النظر بمعنى الإبحار



بمعنى الإبصار أو الانتظار أو الفكر أو المقابلة ولا يخفى وجوه المناسبة و ( في العرف هي المدافعة )  
وهي تردد الكلام بين الشخصين يقصد كل منهما تصحيح قوله وإبطال قول صاحبه على ما قيل  
فإن كان المراد من الشخصين المعلن والمعلن فلا يحتاج إلى التفسير الآتي فيحمل على المعنى الأعم  
فيراد عليه أن التعريف صادق على المدافعة في المحكوم عليه وبه مع أنها ليست بمناظرة . ويجاب  
بأن المراد من دفع السائل دفعه قول المعلن في النسبة ودفعه قول السائل فيها ( ليظهر الحق )  
من الظهور : أي لتحصيل ظهور الحق أو من الإظهار ، وهو الظاهر الموافق لما اشتهر ، فالضمير  
راجع إلى المذكور التزاماً في المدافعة فافهم ، وظهور الحق أهم من أن يكون في يده أو في يد خصمه  
وأن يكون وحده أو مع شيء آخر فلا يرد عليه أنه غير صادق على المناظرة التي يظهر الحق في يد  
خصمه والتي يقصد فيها غلط الخصم مع ظهور الحق مطلقاً ، وهو احتراز عن الجدل فإنه مدافعة  
لأسكات الخصم لأن كلا من المجادلين يريد حفظ مقاله وهدم مقال خصمه سواء كان حقاً أو باطلاً .  
قال المحقق التفتازاني في شرح العقائد : الحق هو الحكم المطابق للواقع يطلق على الأقوال والعقائد  
والأديان والمذاهب باعتبار اشتغالها على ذلك ويقابله الباطل ، وأما الصدق فقد شاع في الأقوال خاصة  
ويقابله الكذب : وقد يفرق بينهما بأن المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع ، وفي الصدق  
من جانب الحكم : فمعنى صدق الحكم مطابقته للواقع ، ومعنى حقيقته مطابقة الواقع إياه اهـ ،  
ولما كانت المدافعة لا تظهر الحق شاملة لمدافعة الشخصين سواء كانا سائلين أو غيرهما بادر إلى التفسير  
بقوله ( أعني دفع السائل ) وهو الناصب نفسه لهدم الحكم فيشمل النوع الثلاثة مطلقاً ( قول  
المعلن ) وهو الناصب نفسه لبيان الحكم ، والقول أعم من المقدمة والدليل والمدعى ( ودفع المعلن  
قول السائل ) والأخصر أن يقال هي المدافعة من السائل والمعلن إظهاراً للحق . ولما كان دفع  
المعلن موقوفاً على دفع السائل قدم دفعه على دفعه .

أو الانتظار أو النظر بالبصيرة ، وهو مشترك بين المعنيين الحركات التخيلية وترتيب أمور معلومة  
للتأدي إلى مجهول . والأول يعم المنع دون الثاني ، ولا يخفى مناسبة كل من هذه المعاني للمعنى العرفي  
( في العرف ) الخاص ( هي المدافعة ) . ومناكرة المتباينين ليست بمدافعة فيخرج عن التعريف  
( ليظهر الحق ) أي لإظهار الثابت في الواقع ، أوليظهره سواء قصد إسكات الخصم أولاً فيخرج  
الجدل فلذا قال في الحاشية احتراز عن الجدل فإنه المدافعة لإسكات الخصم ، ومعناه أن كلا من  
المجادلين يقصد حفظ مقاله سواء كان حقاً أو باطلاً ويريد هدم مقال خصمه سواء كان حقاً أو باطلاً  
انتهى . فإذا قصد أحد الخصمين إظهار الحق والآخر إسكات الخصم فالمدافعة التي بينهما مناظرة  
بالنسبة إلى الأول وجدل بالنسبة إلى الثاني فاعرف . وأما الاعتراض على التعريف والتقسيم والعبارة  
مع توجيهه ، فدخل في التعريف لكون المطابقة وعدمها متصوراً فيها باعتبار الشروط متعرفة  
فينعكس لكن إخراج الأخير عن الأقسام لأنحطاط رتبته لكن متعلقه لفظاً لا معنى ، والمدافعة  
في عرفهم موضوع لدفع كل من المعلن والسائل قول الآخر فلا ينتقض التعريف بمجادلة رجلين  
ادعى كل منهما غلبته على الآخر فدفع كل الآخر لإظهار صدق مقاله ، ولذا قال ( أعني دفع  
السائل قول المعلن ودفع المعلن قول السائل ) فلا يعترض بأن العام لا دلالة له على الخاص بأحدى



واعلم أن هذا التعريف لا يصدق على المدافعة بين صاحب التعريف وناقضه وبين صاحب التقسيم وناقضه ؛ وإن كان صادقا على دفع السائل فيهما فقط ، اللهم إلا أن يحمل الممثل والسائل على المعنى الأعم الشامل لصاحب التعريف والتقسيم وناقضهما ، أو يحمل المدافعة فيهما فرعا للمدافعة في الدليل والمدعى فليتأمل ، ومن لطائف هذا التعريف أنه مشتمل على العلل الأربع والمدافعة إشارة إلى العلة الصورية والنسبة المفهومة من المدافعة إلى العلة المادية والممثل والسائل إلى العلة القاعلية وإظهار الحق إلى العلة الغائية ، فعلى ما ذكرنا تكون العلل الثلاث مذكورة بالطائفة ، والنسبة المفهومة من المدافعة والقول مذكورة التزاما ، وعدل عن التعريف المشهور وهو النظر بالبصرة من الجانبين في النسبة بين الشئتين إظهارا للصواب لورود السؤال عليه بأنه غير صادق على الناظرة التي أحد طرفيها منع مجرد ، لأن المراد من النظر هو الفكر ، وهو ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول والمنع ليس كذلك . وإن أجيب عنه بأن الفكر ههنا بمعنى توجه النفس والتفاتها نحو المجهول ، وبأنه صادق على مخالفة التفكيرين في النسبة من غير تكلم ، ونظر العلم والتعلم في أحد طرفي الحكم مع أن كلا منهما ليس بمناظرة : وإن أجيب عنه أيضا بأن المراد من الجانبين الممثل والسائل لاختصاص الجانبين بهما بحسب متفاهم عرفهم ، وإن كان أعم بحسب مفهوم اللغة أو لدفع توهم من يتوهم أنه ليس للمناظرة تعريف سوى هذا التعريف أو للتنبيه على جواز تعدد التعريف لشيء واحد أو للتنشيط أو للتنبيه على أن مدار المناظرة على الخطابة والمدافعة نص فيها بخلاف النظر بالبصرة أو لغير ذلك . اعلم أنه لا بد لكل طالب كثرة أن يعرفها أولا بحده أو برسمه ويحصل الشعور بها إجمالا قبل الشروع فيها ليكون على بصيرة في طلبه إذ لو اندفع إلى طلبها قبل الشعور بها لم يأمن من أن يفوته ما يجنيه ويضيع وقته فيما لا يجنيه وكان كمن ركب متن عمياء وخطب خطب عشواء ولأن لكل علم كثرة تضبطها جهة حده باعتبارها تعدد مسائلها هذا واحداً وأن يعرف غايتها ليزداد جدوا ونشاطا ولا يكون صحيحا عشوا ضلالا ، وأن يعرف موضوعه لأن تمايز المعلوم بتمايز الموضوعات وإن كان تمايزها بأمور أخرى أيضا كما لا يخفى على من تتبع وتلك

الدلالات الثلاث فكيف يصح العناية ، والقول أعم من الحقيقي والحكمي فيعم الكتابة والإشارة . والممثل من قال قولاً من حقه التعليل عليه في عاداتهم فلا يشمل المغيرف والقاسم . وأما السائل فمن اعترض على كلام ولتقدم دفعه طبعاً قدمه وضماً ، وإنما عدل عن التعريف المشهور . وهو النظر بالبصرة من الجانبين في النسبة بين الشئتين إظهاراً للصواب لكونه منقوضاً بوجوه : الأول أن النظر إذا استعمل بقي إما أن يكون بمعنى ترتيب أمور معلومة للتأدي إلى مجهول أو يكون بمعنى الحركات التخيلية . فإذا أريد الثاني ينتقض التعريف باشتماله على لفظ مشترك بدون قرينة معينة . ولو أريد الأول لا تنقض التعريف بالاشتمال المذكور وبعدم جمع المناظرة إلى أحد طرفيها مناقضة . والثاني أن النظر إذا استعمل بقي يدل على البصرة كما يدل على استعماله بالي على الرؤية وباللام وعلى على الغضب ويبين على الحكم وبغير صلة على الانتظار . فذكر البصرة مستدرك . والثالث أن الجانبين أعم من الممثل والسائل فينتقض ولا يجوز أن يراد من الجانبين الممثل والسائل . لأن العام لا دلالة له على الخاص بإحدى الدلالات الثلاث إلا أن يقال إن لفظ الجانبين موضوع في عرفهم



الجهة إما جهة واحدة ذاتية أو جهة واحدة عرضية فتقول في تعريف فن المناظرة باعتبار الجهة الأولى : فن المناظرة علم يبحث فيه عن الأعراض الذاتية للأبحاث من حيث أنها نافعة أو مضرّة وقال في تعريفه باعتبار الجهة الثانية : فن المناظرة الخ ، فمن الأول يعرف الموضوع ، ومن الثاني يعرف الغاية . ولما كان مدار الرسالة على الاختصار وكان معرفة الشيء بالغاية أسهل بالنسبة إلى فهم المتدبّر لأنه معرفة الشيء بالعوارض اكتفى بالتعريف باعتبار الجهة الثانية . وإنما أشبعنا الكلام وإن أوردت الملام لأنه مما يحتاج إليه في القام ونقد ما آتيتك وكن من الشاكرين ( وفن المناظرة ) اسم للقواعد والأصول ، ويجوز أن يكون اسماً للملكة وأن يكون اسماً للإدراك المتعلق بالقواعد ، ويسمى هذا الفن علم آداب البحث وعلم صناعة التوجيه وعلم المناظرة أيضاً . والحاصل أن المناظرة تطلق في العرف على معنيين : أحدهما صفة الناظرين وهو العرف سابقاً . والآخر العلم الخصوص وهو المراد هنا ( فن ) أي قواعد أو ملكة أو إدراكات متعلقة بقواعد مخصوصة ( يعرف فيه ) أي في ذلك الفن ( صحيح الدفع ) أي الدفع الصحيح من السائل والمطل

للمطل والسائل . والرابع أنه لا حاجة إلى قيد في النسبة بين الشيئين بعد ذكر البصرة لأن النظر بالبصرة لا يمكن إلا في النسبة التامة الخبرية حقيقة أو حكماً ولو سلم أن دلالة الالتزام مبهورة في جميع التعريفات سواء كان حدثاً أم لا لكن تعريف المصنف أخصر مع كونه سالماً عن المذكورات . ولما وجب على الشارع في العلم ثلاثة أمور أحدها تصوره بتعريفه ليكون على بصيرة في مشروعه فانه إذا تصوره بتعريفه وقف على جميع مسائله إجمالاً حتى إن كل مسألة ترد بطل أنها هل هي من ذلك العلم أم لا ويميز ما يميزه كما أن من أراد سلوك طريق يشاهده لكن عرف أمارته ، فهو على بصيرة في سلوكه . والثاني بيان غايته ومنفعته ليزداد جداً ونشاطاً ولا يكون سعيه عبثاً وضلالاً . والثالث بيان موضوعه لأن تمايز العلوم في أنفسها بحسب تمايز الموضوعات فان علم الفقه مثلاً إنما امتاز عن علم أصول الفقه بموضوعه لأن علم الفقه يبحث عن أفعال المكلفين من حيث إنها محل وتحرم وتصح وتفسد . وعلم أصول الفقه باحث عن الأدلة السمعية من حيث إنها تستنبط عنها الأحكام الشرعية . ولما كان تعريف العلم برسمه أوضح وإلى التذهن أسبق والاختصار في هذه الرسالة أخرى والبقى أراد أن يعرفه برسمه وأن يشير فيه إلى موضوعه وغايته ومنفعته فقال ( وفن المناظرة ) قال في الحاشية الفن بمعنى العلم وإضافته من قبيل يوم الأحد فاسم الفن هو المناظرة ، وبالجملة إن المناظرة تطلق في العرف على معنيين : أحدهما صفة الناظرين والآخر العلم الخصوص من العرف هنا انتهى . يعني أن لفظ الفن خارج عن علم العلم وعليته المضاف إليه فقط وإضافته إليه تعين إرادة معنيه وكذا الكلام في أصامي العلوم كلها لكن هذا مبني على كون الفن أعم من المناظرة . وأما إذا كانت المناظرة عبارة عن المعلومات والفن عن التصديق بها على ما قاله الشريف فيكون إضافته من قبيل غلام زيد ويقال لهذا الفن أيضاً علم الصناعة وصناعة التوجيه والآداب وآداب البحث ( فن ) وهو في اللغة النوع وفي العرف قضايا كلية أو إدراكات أو ملكة استنباطها ( يعرف ) بالقوة القريبة إلى الفعل ( فيه ) أي عند حصوله ( صحيح الدفع ) أي كل دفع صحيح من حيث هو صحيح من الأبحاث الجزئية التي هي أفراد موضوع تلك القضايا الكلية والمراد بالأبحاث الجزئية اعتراضات



(وفاسده) أى الدفع الفاسد منها والدفع الصحيح هو الدفع الموجه ، والفاسد ما يقابله : ولما فرغ من التعريف شرع فى التقسيم وصدره بكلمة ( اعلم ) كما هو عادة القوم تنبيها للسامع على أن ما بعده مما يجب حفظه وضبطه فيتنبه السامع ويصغى قلبه إليه ويقبل بالكلية إليه فلا يضيع الكلام لديه وفيه معنى التنبيه ، وإذا أرادوا كمال الاعتناء يضمنون إليه الفاء تقريراً وثبتاً ، وهو خطاب عام لكل من يستفيد فيتناول الواحد والكثير والحاضر والغائب والمذكر والمؤنث . ويحتمل أن يكون خاصاً بالولد وطى كلا التقديرين يكون مجازاً مرصلاً من قبيل ذكر الخاص وإرادة العام أو ذكر المقيّد وإرادة المطلق فى الأول . ومن قبيل إطلاق الحاضر على الغائب فى الثانى إذ الولد مفرد مذكر غائب . وإطلاق الحاضر على الغائب مجاز مرسل لعلاقة التضاد . ويحتمل أن يكون استعارة مصرحة بتشبيه الغائب بالحاضر وذكر المشبه به وإرادة المشبه ( أنك إذا قلت شيئاً ) عدل عن العبارة المشهورة . وهى قولهم : إذا قلت بكلام لأنه يرد عليها أنه يستلزم أن يكون قسم الشئ فيما منه وتقسيم الشئ إلى نفسه وإلى غيره بناء على أن القول للشمول بالياء بمعنى الحكم وأن المتبادر من الكلام الكلام الاصطلاحى وإن أمكن الجواب بمنع الكلية أو بالحل على المعنى اللغوى بخلاف ما ذكره ( فذا ) أى ذلك الشئ للقول ( إما تعريف أو تقسيم أو تصديق ) أى مركب تام وهو ما يحتمل الصدق والكذب فالصدق إما بمعنى المصدق به أو من قبيل تسمية المتعلق باسم المتعلق على مذهب الإمام أو من قبيل إطلاق المتعلق بالجزء على الكل على مذهب القدماء . وقيل التصديق والقضية مترادفان بحسب العرف وهو الأوجه

السائل وأجوبة الممثل (وفاسده) أى غير موجهه فانك تحمل موضوع قضية كلية من تلك القضايا على بحث جزئى فتحصل قضية شخصية فتجعلها صغرى لتلك القضية الكلية فينتج المجموع قضية تخيد حال ذلك البحث الجزئى تقول مثلاً إن هذا المنع منع كذا وكل منع كذا موجه أو غير موجه فينتج أن هذا المنع موجه أو غير موجه ، وقس عليه فموضوع علم المناظرة الأبحاث الكلية الموضوع لتلك القضايا وغايته معرفة صحة أفراد تلك الأبحاث وفسادها ومنفعته العصمة عن الخطأ فيها . ومن لطائف كل واحد من تعريفى المناظرة أنه مشتمل على الملل الأربع لأن الجزء الأول منها يدل على العلة المادية مطابقة وعلى العلة الصورية والفاعلية التزاماً والتقيّد الأخير منها يدل على العلة الغائية تضمناً ( اعلم ) خطاب عام لمن يطالب الاستفادة وكذا الباقي ، وهو الأنسب ( أنك إذا قلت شيئاً ) أى لفظاً فاذا للإهمال كما هو رأى الميزانيين أو كلاماً أى لفظاً دالاً بالوضع وهو الكلام اللغوى فالنتوين للتوابع فاذا سور الكلية كما هو رأى أرباب العربية ، وهذه القضية ليست من مسائل العلوم بل توطئة لها فلا يرد أن مسائل العلوم لابد من أن تكون موجهة كلية عملية حتى يحتاج إلى الجواب بالمنع أو بالتأويل ( فذا ) أى ذلك الشئ للقول ( إما تعريف ) حقيقى إذا التعريف إذا أطلق يتبادر منه التعريف الحقيقى المقابل للفظى ، وأما اللفظى فداخل فى التصديق ( أو تقسيم أو تصديق ) : أى قضية ، وإطلاق التصديق على القضية من قبيل إطلاق الاسم العلم على المعلوم على مذهب الامام . ومن قبيل اسم العلم بالجزء على الكل على مذهب الفلاسفة ، هذا إذا نقل اسم التصديق إليها عن العلم أما لو جعل أولاً بمعنى التصديق به فوجه الإطلاق أن التصديق يصدق عليها



(أو مركب ناقص) وهو ما يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه ولا يصح السكوت عليه (أو مفرد) وهو بخلافه (أو) مركب تام (إنشاء) وهو ما يقصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه وبصح السكوت عليه ولا يحتمل الصدق والكذب وكلمة إذا للإجمال فلا يرد عليه أن هذا التقسيم غير حاضر لخروج حروف الهجاء والألفاظ المهمة مع أنهما داخلتان في الشيء. لا يقال لو كانت هذه المسئلة من مسائل الفن لزم أن تكون موجبة كلية حملية والتالي باطل، أما بيان اللازمة فلأن مسائل العلوم كليات موجبات حمليات على ما صرح الشيخ وغيره، وأما بطلان التالى فلأن هذه القضية شرطية مهمة فكيف تكون مسئلة. لأننا نقول لانعلم أنها شرطية في الحقيقة وإن كانت شرطية ظاهراً لم لا يجوز أن تكون مؤولة بالحملية، ولا نعلم أن المسئلة لا بد أن تكون كلية بل قد تكون جزئية وقد تكون شخصية. وما يقال إن مهملات العلوم كليات فبني على الأغلب على أن قولهم مهملات العلوم كليات مهمة أيضاً فافهم. وأجيب عنه بأن هذه الشرطية ليست بمسئلة بل توطئة للمسائل (وأنت في جميع هذه الصور) الست والظرف حال من البتداء أو من ضمير الخبر، وعلى التقديرين فالظرفية مجازية ويحتمل أن يكون محمولا على القلب: أى وجميع هذه الصور كائنة فيك إما منقول أولاً تأمل، ويحتمل أن يكون الظرف لغوا صلة لناقل: أى وأنت إما ناقل لجميع هذه الصور أولاً (إما ناقل) وهو الحاكي للشيء من الغير بلا التزام بأى وجه كان سواء كان بالانجاب أو بالسلب وسواء كان بالسمع أو من الكتاب كما تقول. قال في المواقف الله متكلم بكلام أزل. وقال الإمام النية في الوضوء سنة (أولاً) ناقل. وههنا فائدة جلية أفادها المحقق الشريف في بعض كتبه وهي أن التردد الانفصالي لا يشبهه بالتقسيم لأنه بين القضايا بحسب صدقها في نفس الأمر وكذا لا يشبهه به التردد الحمى إذا كان متعلقاً بجزئى حقيقى أو بكلى مسور وأما إذا تعلق بكلى غير مسور فيشبهه به إلا يرى أن قولنا العدد إما زوج أو فرد يحتمل التقسيم والحمل والفرق أنه إذا قصد به الحمل كان بالحقيقة قضية حكم فيها بأحد الأمرين على ما صدق عليه مفهوم العدد إلا أنه أهمل فيه السور ولو سورت لم تخرج عن كونها حملية شبيهة بالمنفصلة وإذا قصد به التقسيم أريد بالعدد مفهومه ويعتبر انضمام كل من الأمرين إلى ذلك المذهب ليحصل قسم منه فلا تكون قضية في الحقيقة بل في الصورة وإذا قصد به الحكم بأحد القسمين على ذلك المفهوم أو بانقسامه إليهما فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم وصار قضية طبيعية. وينبغي أن يعلم ههنا أيضاً أن المناظرة قد تعتبر في القضايا وقد تعتبر في المقرات بحسب الصدق على ذات واحدة وقد تعتبر في المفردات بحسب الوجود على محل واحد: الأول في المنفصلات كقولنا إما أن يكون العدد زوجاً أو فرداً والثانى في القضايا الحملية الشبيهة بالمنفصلات مثل العدد إما زوج أو فرد، والثالث في الحملات مثل الزوج والفرد متنافيان

أو على جزئها. وقال بعض: التصديق والقضية مترادفان في الأركان الأربعة فوجه (أو مركب ناقص) لعدم صحة السكوت عليه (أو مفرد) أى كلمة واحدة (أو إنشاء) وهو المركب الذى يصح السكوت عليه ولا يحتمل الصدق والكذب (وأنت في) تلفظ (جميع هذه الصور) الست (إما ناقل) أى حاله عن شخص كأن يقال الانشاء كذا أو عن كتاب كأن يقال قال في التلويح كذا سواء ألزم محته أولاً بقريئة تقسيم المنقول إلى ملزم الصحة وغيره في آخر الكتاب (أولاً) ناقل عن الغير؟



(ولنشرع) أى وجب علينا الشروع ويجوز أن يكون اللام للاجتهاد (في بيان المناظرة) وهى صفة المناظرين (على تقدير عدم النقل) قدمه على الأول اعتناء بشأنه لشيوعه وكثرة مباحثه (واعلم أن الأخيرين) أى المفرد والانشاء فيه تغليب (لا يمكن فيهما المناظرة) إذ متعلق المناظرة هى النسبة التامة الخبرية حقيقة أو حكما والمفرد ليس له نسبة أصلا والانشاء وإن كان له نسبة تامة لكنها ليست خبرية والمراد أن المناظرة لاتتعلق بالنسبة التامة المفهومة من الانشاء بالمطابقة فلا يتألفه نطقها بالنسبة التامة الخبرية اللازمة لجميع الإنشاء وأما السؤال بمعنى الاستفسار فليس داخلا في المناظرة وإذا لم يمكن للمناظرة فيها (فنضع ثلاثة أبواب) كل باب لبيان وظائف واحد من الأمور الثلاثة . فان قلت الواجب أن يقول أربعة أبواب لأن غير الأخيرين أربعة أشياء . قلت المركب الناقص إن كان قيدا للقضية فهو تصديق معنى ، وإلا فلا يجرى فيه المناظرة كالمفرد والانشاء .

### الباب الأول : في التعريف

أى في بيان الأبحاث المتعلقة بالتعريف لأن المصنف جدد بيان وظائف التعريف وبيان أحوال التعريف مذكور بالتبع وهو إما لفظي أو تنبيهي أو حقيقي ، واللفظي ما يقصده به تيسير مدلول اللفظ والتنبيهي ما يقصده به إحضار صورة مخزونة في خزانة الخيال بلا تختم إلى كسب جديد والحقيقي ما يستلزم تصويره تصور الشيء وهو إما تام وهو ما يتركب من الجنس والفصل القرين وإما حد ناقص وهو ما يتركب من الجنس البعيد والفصل القريب وإما رسم تام وهو المركب من الجنس

(ولنشرع في بيان المناظرة على تقدير عدم النقل) عن الشخص والكتاب فأحفظها تمكن من أولى الأبواب (واعلم أن الأخيرين) وهما المفرد والانشاء (يمكن فيهما المناظرة) إذ متعلق المناظرة : هى النسبة التامة الخبرية حقيقة أو حكما كما عرفت إلا أنها لما لم تتحقق إلا بتحقق الطرفين يعدون محل المناظرة المجموع والمفرد ليس له نسبة أصلا والانشاء له نسبة تامة لكنها ليست خبرية لاحقيقة ولا حكما ، وفيه نظر لأن الانشاء قد يكون له نسبة تامة خبرية حكما كما إذا قلت لأحد حين قراءته شيئا لا تقرأ القرآن محدثا فكانت ادعيت كون المقروء قرآنا وكون القارى محدثا وعدم جواز قراءة المحدث القرآن فله أن يمنع كون المقروء قرآنا وكونه محدثا وعدم جواز قراءة المحدث قرآنا (فنضع ثلاثة أبواب) لبيان المناظرة الجارية في الثلاثة الأول وهى التعريف والتقسيم والتصديق . قال فى الحاشية : إن قلت الواجب أربعة أبواب قلت المركب الناقص إن كان قيدا للقضية فهو تصديق معنى وإن لم يكن قيدا فلا يجرى فيه المناظرة كالمفرد والانشاء اهـ .

وقد عرفت الكلام في الانشاء وكذا الكلام في قيده . إن قلت إن التعريف والتقسيم من قبيل التصورات فليس لهما نسبة تامة خبرية لاحقيقة ولا حكما بل صورة فلا يمكن فيهما المناظرة . قلت نعم إنهما من قبيل التصورات لكن لما كان كل منهما مشروطا بشروط كانت نسبتها تامة خبرية حكما فتأمل .

### (الباب الأول) في بيان المناظرة الجادة (في التعريف) الحقيقي

وهو ما يستلزم بطريق النظر امتياز الشيء بجميع أفرادهِ عن جميع ما عداه عند التأخر ومطلقا عند



القريب والخاصة اللازمة وإما رسم ناقص وهو ما يتركب من الجنس البعيد والخاصة أو من العريضات الصرفة وكل واحد من هذه الأقسام إما تعريف لماهية موجودة أو لماهية معدومة : فالأول يسمى بالحقيقي والثاني بالاضمي فيكون أقسام التعريف عشرة إذا عرفت هذا فإطلاق التعريف على هذه الأقسام إما على إصطلاح هذا الفن أو على اعتبار عموم المجاز لأن أهل الميزان لا يطلقون التعريف للرادف للقول الشارح إلا على الأقسام الثمانية ( للسائل أن ينقذه ) أي التعريف ( ومعناه ) أي معنى نقض التعريف ( أن يبطله ) أي التعريف ومعنى الإبطال بيان بطلان الشيء سواء كان بالدليل أو بالتنبيه ( بعدم جمعه ) الأفراد للمعرف ( أو بعدم منعه ) لأغياره والجار فيهما سببية إما متعلق بالإبطال أو بالنقض لعدم الجمع وعدم المنع إشارة إلى الحد الأوسط ( أو باستلزامه المحال ) كاللور والتسلسل واجتماع النقيضين وارتفاعهما وسلب الشيء عن نفسه وظرفيته لنفسه وغيرها من المفاسد . فإن قلت هذا المعنى غير جامع لعدم شموله للإبطال بعدم كون التعريف أجلى من المعرفة : قلنا ذلك نادر الوقوع والمقصود ذكر الصور المشهورة . واعلم أن كلمة أو الفاصلة في الموضوعين لمنع الخلو فلا منع من اجتماع الأمور الثلاثة في نقض التعريف فلا ينقض الحصر في

التقديمين (السائل) عن التعريف الحقيقي وظيفتان : إحداهما المعارضة وتسمى معارضة على التعريف ، ولم يذكرها لندرتها مع أنها راجعة إلى الأخرى فاعتبر رجوعها إليها لندرتها لكن سنبينه في ذيل هذا الباب إن شاء الله الملك الوهاب . والأخرى ( أن ينقذه ) ويسمى نقض التعريف ( ومعناه أن يبطله ) السائل بأحد أمور ثلاثة ( بعدم جمعه ) لأفراد المعرفة : أي بعدم صدقه على ما صدق عليه المعرفة ( أو بعدم منعه ) عن أغيار المعرفة : أي بصدقه على ما لا يصدق عليه المعرفة ( أو باستلزامه المحال ) كاللور والتسلسل وكون الشيء ظرفاً لنفسه وسلب الشيء عن نفسه واجتماع النقيضين وارتفاعهما أو غير ذلك من المحالات . قال في الحاشية إن قلت هذا المعنى غير جامع لعدم شموله لإبطاله لعدم كونه أجلى من المعرفة . قلت ذلك نادر الوقوع وأطلق هنا ذكر الصور المشهورة انتهى . قوله ذلك قليل في نفسه مع أنه ثلاثة أقسام فبما فيها سبب للإبطال باستلزام المحال وسنبين هذه الأقسام في الفصل الثاني من هذا الباب . وأما المنع فلا يرد عليه لأنه تصور ونقض لصورة المعرفة في الذهن ولا حكم فيه أصلاً وإنما ذكر المعرفة ليتوجه الذهن إلى ما هو معلوم بوجه ما ثم يرسم صورة أخرى أتم من الأولى لا يحكم عليه بالتعريف . وقيل إنه إما ذات المعرفة أو ذاتي له أو لازم بين له ، وأياً ما كان يكون ثبوته للمعرفة بديهياً أولاً فلا يمكن الاستدلال عليه حتى يمنع ، ولأحد أن يقول البدهية فرع الحكم ولا حكم بين المعرفة والتعريف ولو سلم أن بينهما حكماً فأنما يكون ذلك الحكم بديهياً أولاً لو كان المعرفة متصوراً بالكنه أو بوجه يلزمه التعريف لزوماً بيننا . والمعرفة في مقام التعريف متصور بوجه آخر وإلا لزم تحصيل الحاصل ، وتقرير الجواب أنه لا شك أن التعريف حكم صورياً وضمينياً ، لكنه بديهي بعد تصور التعريف . وإن لم يكن بديهياً قبله . والاستدلال إنما يكون بعده فلا يمكن ، وفيه ما فيه . نعم لا يتصور فيه المعارضة بل النقض أيضاً لكن لما كان مشروطاً بشروط كان متضمناً لحكم قبلهما



الثلاثة ( وسبب الأول ) أى سبب عدم الجمع أو سبب الإبطال بعدم الجمع ( كون التعريف أخص مطلقا ) إذا تحقق رفع الإيجاب الكلى فى ضمن السلب عن البعض والإيجاب للبعض ( كتعريف الإنسان بالزنجى ) وإذا تحقق فى ضمن السلب الكلى فسيه كون التعريف مبيانا كتعريف الإنسان بالملك ( وسبب الثانى كونه أعم مطلقا ) سواء تحقق رفع الإيجاب الكلى فى ضمن السلب عن البعض والإيجاب للبعض ( كتعريفه بالحيوان ) أو فى ضمن السلب الكلى كتعريفه بالشيء ( وقد يجتمع الأول والثانى ) أى الإبطال بعدم الجمع والإبطال بعدم النع ( وذلك ) الاجتماع ( إذا كان التعريف أعم من وجه ) أو مبيانا . والأول إذا تحقق عدم الجمع وعدم النع فى ضمن السلب عن البعض والإيجاب للبعض . والثانى إذا تحققا فى ضمن السلب الكلى والأول ( كتعريفه ) أى تعريف الإنسان ( بالأبيض ) والثانى كتعريفه بالحجر . اعلم أن الإنسان والأبيض بينهما عموم من وجه فانهما يجتمعان فى الإنسان الرومى ، ويفترق الإنسان من الأبيض فى الحبشى ، والأبيض من الإنسان فى الفرس الأبيض ( وتقررهما ) أى الإبطال بعدم الجمع والإبطال بعدم النع ( أن هذا التعريف ) تعريف ( غير جامع لأفراد الم عرف ) وكل تعريف هذا شأنه فهو فاسد

فروض ونوقض . ولقائل أن يقول فذلك الحكم يقبل النع أيضا فلم لا يمنع ( وسبب الأول ) وهو عدم الجمع ( كون التعريف أخص مطلقا ) من الم عرف ( كتعريف الإنسان بالزنجى ) فان كل زنجى إنسان وبعض الإنسان ليس بزنجى وهو الرومى أو كونه مبيانا غير صادق على شيء كتعريف الأسد بشجاع مفترس فان الشجاع المفترس لا يصدق على شيء على ما قيل إن الشجاعة هى الجراءة الصادرة عن العاقل لكن لندرته لم يتعرض له ( وسبب الثانى ) وهو عدم النع ( كونه ) أى كون التعريف ( أعم مطلقا ) من الم عرف ( كتعريفه ) أى الإنسان ( بالحيوان ) ويحتمل أن يكون المراد من الأول والثانى النقص بعدم الجمع والنقص بعدم النع كما هو الظاهر منهما فى تقريريهما لكن يؤيد ما قلنا ظاهر كلامه هنا وقوله فيما سياتى وتقرير الإبطال بالثالث . وإنما أخرج تقرير ذلك الإبطال ووضع له فصلا مستقلا لصعوبته ولعدم دخول سببه تحت ضابط ( وقد يجتمع الأول والثانى وذلك إذا كان التعريف أعم من وجه ) من الم عرف ( كتعريفه ) أى الإنسان ( بالأبيض ) فان بعض الأبيض ليس بإنسان كالفرس الأبيض وبعض الإنسان ليس بأبيض كالحبشى وبعضه أبيض كالرومى أو كان مبيانا له صادقا على شيء . وهذا نادر الوقوع أيضا كتعريف الأسد بشجاع فانه لا شيء من الشجاع بأسد ولا شيء من الأسد بشجاع على ما قيل وبعض الإنسان شجاع فينقضه السائل بما زعم وجود سببه ، ويجوز له أن ينقضه بالأول فقط أو بالثانى فقط عند زعمه وجود سببهما لكونه كافيا فى الإبطال ، وقد يجتمع الأول والثالث كما فى تعريف الأب بما له ابن فان كل من له ابن فهو أب وبعض الأب ليس له ابن . وقد يجتمع الثانى والثالث كما فى تعريفه بمن لموطوءته ولد فان كل أب لموطوءته ولد وليس بالعكس . وقد يجتمع الأول والثانى والثالث كما فى تعريفه بمن لزوجته ابن فان بعض من ليس لزوجته ابن ليس بأب وبعضه أب والابن والولد يتوقفان على تصورهما على تصور الأب فلا يؤخذ منهما فى تعريف الأب وإلا لزم الدور لوجوب معرفة التعريف قبل معرفة الم عرف ( وتقررهما ) أى تقرير النقص بعدم الجمع وعدم النع ( أن هذا التعريف ) تعريف ( غير جامع لأفراد الم عرف )



(أو) تعريف (غير مانع عن أغياره) وكل تعريف هذا شأنه فهو فاسد . اعلم أن قوله غير جامع لأفراده وغير مانع لأغياره رفع الإيجاب الكلي وهو أعم من السلب عن البعض ، والإيجاب لبعض والسلب عن الكل فيشمل التقرير لما كان التعريف أخص مطلقا أو من وجه أو مباينا في الأول ولما كان أعم مطلقا أو من وجه أو مباينا في الثاني ، والمراد من رفع الإيجاب الكلي رفعه في المآل وهو في قوة قولنا كل واحد من أفراد المرف لا يجمعه التعريف وكل واحد من أغياره لا يمنع التعريف وكل واحد منهما موجبة معدولة المحمول فلا يرد عليه أنه لا قضية هنا حتى يتصور رفع الإيجاب الكلي وإن سلم فلا يتحقق إيجاب الصغرى ( وكل تعريف هذا شأنه فهو فاسد ) وهو كبرى لكل واحد من الصغريين ، فهذا قياس اقتراني حملي من الشكل الأول جامع لشروطه ، ويجوز أن يقرر هذا الدليل من الاستثنائي المستقيم وغير المستقيم . أما الأول فبأن يقال إذا كان التعريف غير جامع لأفراده أو غير مانع عن أغياره كان فاسدا لكن القدم حق والتالي مثله . وأما الثاني فبأن يقال هذا التعريف فاسد وإلا لكان جامعا أو مانعا لكنه غير جامع أو غير مانع والقصر على الاقتراني إما مبنى على التمثيل أو على الأكثر الأشهر في المناظرة : فإذا أبطل السائل التعريف بعدم الجمع أو بعدم المنع ( فلصاحب التعريف ) يعني من التزم صحته سواء كان صادرا منه أولا ( أن يمنع الكبرى ) أى الكلية والمنع طلب الدليل على مقدمة الدليل إنما قدم منع كلية الكبرى على منع ذات الصغرى لأنها العمدة في الدليل حتى قالوا إن النتيجة مندرجة فيها بالقوة ، ولذا عومل في الكبرى في المناظرات معاملة التقريب ولأن منعها كالتمهيد لبيان أقسام التعريف وللتنبية على أن اللائق للمجيب أن يصبر حتى يتم السائل دليله ويفرغ عنه منعا ( مستندا ) أى حال كون صاحب التعريف مستندا ( بأن التعريف لفظي ) وهذا إما يصح إذا كان التعريف أخص مطلقا أو من وجه أو أعم مطلقا أو من وجه . وأما إذا كان التعريف مباينا فلا يصح الاستناد به فهذا السند سند أخص . اعلم أن صاحب التعريف قد يمنع الكبرى بلا سند وهو المنع المجرد وهو موجه أيضا ، فالقصر إما مبنى على التمثيل أو مبنى على الأكثر الأشهر ،

وكل تعريف شأنه كذا فباطل هذا تقرير الأول ( أو ) أن هذا التعريف تعريف ( غير مانع عن أغياره ) والأولى الواو بدل أو قال في الحاشية غير جامع لأفراد المرف رفع الإيجاب الكلي وكذا غير مانع عن أغياره انتهى ، يعني في قوة رفع الإيجاب الكلي لكونها معدولة المحمول إذ هي صغرى للشكل الأول ( وكل تعريف هذا شأنه فاسد ) هذا تقرير الثاني . وأما تقرير النقض باستلزام المحال فسيجىء إن شاء الله تعالى وأما تقرير الصور الأربع الباقية فحق عن البيان . واعلم أنه إذا أبطل السائل التعريف بعدم الجمع أو بعدم المنع ( فلصاحب التعريف أن يمنع ) كلية ( الكبرى ) قدم بيان منع الكبرى لأنه ينساق إليه معرفته بأقسامه بخلاف منع الصغرى ولذا أخره ووضع له فصلا لكونه مطولا ( مستندا بأن ) هذا ( التعريف لفظي ) يفسره معنى اللفظ المرف نعم إن المنع المجرد موجه . قيل إذا لم يكن المنوع بديهيا أو استقرانيا إلا أن المناظرين كثيرا ما يمنعون شيئا بلا سند ولذا لم يلتفت إليه في تقرير المناظرة واكتفى ببيان كونه موجه في آخر هذا الباب



فليرد عليه أن هذا البيان قاصر (ويان صحة هذا المنع) وسنده (أن التعريف قسمان) تعريف (لفظي) يراد به معرفة معنى اللفظ وهو من قبيل التصديقات عند المحقق الجرجاني ومن المطلب التصويرية عند المحقق التفتازاني ولا يتصور فيه الحدية والرسمية (و) تعريف (حقيقي) اعلم أن لفظ الحقيقي يطلق في مقام التعريف على ثلاثة معان. الأول ما يفيد صورة غير حاصلة سواء كان بمجرد الداتيات أولا وسواء كان بعد العلم بوجود المعرفة أولا وهو بهذا المعنى مقابل للفظي والتنبيهى. والثاني ما يفيد صورة غير حاصلة بمجرد الداتيات سواء كان بعد العلم بوجود المعرفة أولا وهو بهذا المعنى مقابل للفظي والتنبيهى والرسمي. والثالث ما يفيد صورة غير حاصلة سواء كان بمجرد الداتيات أولا لكن بعد العلم بوجود المعرفة وهو بهذا المعنى مقابل للفظي والتنبيهى والاسمي. لا يقال هذا التقسيم غير حاصر لأقسامه لخروج التعريف التنبيهى عنه. لأننا نقول هذا التعريف من قبيل تقسيم القسم إلى أقسامه المشهورة. وحاصله تخصيص القسم بما عدا التنبيهى. ويمكن أن يجاب عنه بأننا لانسلم خروجه عن التقسيم لم لا يجوز دخوله في التعريف اللفظي بتعميم لفظ اللفظي وتخصيحه وعدم تمثيله له إما مبنى على التمثيل أو على الاكتفاء بالأكثر الأشهر فليتأمل (و) القسم (الأول تعيين معنى اللفظ) للمعرف. ولا يخفى ما فيه من السامحة. والمراد ما به تعيين معناه (ب) سبب (لفظ آخر) الذي هو التعريف سواء كان مرادفا له أو مركبا بمعناه أولا (واضح الدلالة على ذلك المعنى) المقصود تعيينه وضوحا ملايسا (بالنسبة إلى السامع) كتعريف الفئضنفر بالأسد وهو تعريف بالمرادف والأسد واضح الدلالة على الحيوان المفترس بالنسبة إلى السامع بخلاف الفئضنفر فإنه لغة نادرة في الحيوان المفترس وحقه أن يكون بمفرد سواء كان مرادفا أو أعم أو أخص وإن لم يوجد للمفرد ذكر المركب الذي يراد به التعيين، وإنما قيد الموضوع بالنسبة إلى السامع لأنه لو لم يكن واضحا بالنسبة إليه لم يكن تعريفا لفظيا حتى لو علم السامع مثلا معنى القصاص ولم يعلم معنى القود يقال القود القصاص يعني أن القصاص موضوع لمعنى القود وهما لفظان مترادفان ولو انعكس الحال لانعكس الأمر فيقال القصاص القود ولذا قالوا إن التعريف اللفظي يجوز فيه التعاكس (وهو) أى تعيين معنى اللفظ (طريق أهل اللغة) والمراد من اللغة جميع العلوم العربية لامتثال اللغة (و) يجوز بالأعم والأخص) يعني أن الأصل أن يكون بالمرادف والمركب المساوى ويجوز بالأعم والأخص

ويان صحة هذا المنع أن التعريف قسمان لفظي) يراد به معرفة معنى اللفظ وهو من قبيل التصديقات ولا يتصور فيها الحد ولا الرسم (وحقيقي) يراد به تحصيل صورة مخزونة أو غير حاصلة للذهن فيقال كتعريف الاسمي تعريفا حقيقيا بهذا المعنى فلا ينقض حصر التقسيم (و) القسم (الأول تعيين معنى اللفظ) للمعرف (بلفظ آخر) سواء كان مرادفا للمعرف أو مركبا بمعناه أولا (واضح الدلالة على ذلك المعنى) المقصود تعيينه (بالنسبة إلى السامع) المخاطب والأولى أن يقال لفظعين به معنى اللفظ الآخر إلى آخره قال في الحاشية وإذا كتعريف الفئضنفر بالأسد وهذا تعريف بالمرادف والأسد واضح الدلالة على الحيوان المفترس بالنسبة إلى السامع بخلاف الفئضنفر فإنه لغة نادرة في الحيوان المفترس انتهى وكتفسير وجود بما يكون فاعلا أو منفعلا (وهو) أى تعيين معنى اللفظ (طريق أهل اللغة) وأرباب العربية (و) يجوز) هذا التعيين (بالأعم) المطلق فلا يكون مانعا (والأخص) المطلق فلا يكون جامعا فيصدق



(والأول) أى التعريف بالأعم (كقولهم) فيه مسامحة أيضا (سعدان نبت) وسماه موجهة .  
والسعدان نبت له إشوك عظيم من كل الجوانب فلن سعدان ليس بمرادف للنبت بل نوع مخصوص  
منه لكنه أخفى دلالة منه على معناه وهو النوع المخصوص من النبت فأريد التعيين فى الجملة فقيل  
نبت : أى نوع من النبت على أن التنوين فى نبت للتشويح تأمل . قيل فى وجه التأمل إن قلت  
لا بد فى التعريف اللفظى أن يكون واضح الدلالة على معنى المعرف بالنسبة إلى السامع وهنا ليس  
كذلك . إذ النوع للطلق من النبت غير واضح الدلالة على النوع المخصوص وكذا دلالة جنس النبت  
عليه فلا يكون التعريف لفظيا . قلت لعل المراد من الدلالة فى تعريف التعريف اللفظى أعم من  
الدلالة على نفس معنى اللفظ أو على لازمه وهنا دلالة اللفظ على لازم النوع المخصوص وهو النوع  
المطلق من النبت أو جنس النبت واضحة بالنسبة إلى السامع لأن سعدان كما كان دلالة على النوع  
المخصوص أخفى كان دلالة على النوع المطلق أو جنس النبت أخفى اهـ (والثانى) أى التعريف  
بالأخص (لقول القاموس) وفيه مسامحة أيضا (لها لها) أى (لعب) فيه إشارة إلى أن التعريف  
اللفظى جاز فى جميع أقسام الكلمة : أما فى الاسم والفعل فكما ذكر فى الكتاب . وأما فى  
الحرف فكقولهم صليت بالمسجد : أى فى المسجد بخلاف التعريف الحقيقى فإنه لا يجرى إلا فى الأسماء  
لأن مداره على تصور معناه إجمالا ثم توجه النفس إليه تفصيلا وذلك لا يكون إلا فى المعنى المستقل  
بالمفهومية وذا لا يكون إلا فى الاسم .

تقيض المنوع وهو بعض تعريف هذا شأنه ليس بغاصد فيصح المنع إذ هما متلازمان (والأول)  
تعيين بالأعم (كقولهم سعدان نبت) . قال فى الحاشية فان سعدان ليس بمرادف للنبت بل نوع  
مخصوص منه لكنه أخفى دلالة على معناه وهو النوع المخصوص من النبت فأريد التعيين فى الجملة  
وقيل نبت أى نوع على أن التنوين للتشويح تأمل انتهى . قال فى الحاشية وجهه أن دلالة سعدان  
على مطلق النبت خفى أيضا فلذا عرف بمطلق النبت ، وبالجملة أنه كما لا يعلم السامع المعنى المخصوص  
لسعدان لا يعلم أن معناه نوع من النبت فأريد بالتعريف إعلام السامع اهـ . قوله كما لا يعلم السامع  
المعنى المخصوص لسعدان : أى من حيث هو معناه إذ لو لم يعلمه أصلا لا يمكن التعريف اللفظى بالنسبة  
إليه . قوله لا يعلم أن معناه نوع من النبت ، فإنه لو علم أن معناه نوع منه لا يمكن أن يكون  
نبت تعريفه بالنسبة إلى ذلك السامع ولو لم يعلمه بعينه وإلا يلزم تحصيل الحاصل وتقابل أن  
يقول فعلى كون التنوين للتشويح لا يكون نبت أعم من سعدان بل يكون مساويا لكونه  
عبارة عن ذلك النوع فى الواقع إلا أن يقال كونه أعم منه باعتبار كونه محتملا بين ذلك النوع  
وبين الأنواع الأخر وإن كان عبارة عنه فى الواقع لا باعتبار صدقه عليه وعلى غيره وفيه ما فيه ولو لم  
يحمل التنوين على التشويح يكون النبت أعم منه قطعا ويفيد الامتياز عن بعض الأغيار أيضا  
لكن الامتياز على تقدير الحمل أكل فتبصر (والثانى) وهو التمييز بالأخص (كقول  
القاموس : لها لها) أشار بهذا المثال إلى أن التعريف والمعرف فى هذا التعريف  
كما يكونان اسمين مستقلين فى المعنى يكونان غير مستقلين بأن يكونا فعلين أو حرفين كقولهم :  
(٢ - شرح الولدية)



( أقول : اللب نوع من اللهو ) أى اللغو وهو ما لا يكون فيه فائدة معتد بها ، سواء كان فيه لغة أولا وهو أعم من الكلام وغيره ، وكل ما هو كذلك فهو أخص لأن اللب ما فيه لغة وهو أخص ( و ) القسم ( الثانى ) وهو التعريف الحقيقى ما ( يراد به التفصيل ) أى تفصيل للعرف ( بذكر ) الجزء ( العام ) المطلق ( أولا ) عند الجمهور أو العام من وجه عند البعض وهو الجنس عند التأخرين لأنهم لم يعتبروا العرض العام فى التعريف ، أو الجنس والعرض العام عند التقديمين ( والخاص ثانى ) وهو الفصل والخاصة اللازمة سواء كان كل واحد منهما جزءا من الماهية الوجودية أو المدومة فيشمل التعريف جميع أقسام العرف . والظاهر أن هذا التعريف مبنى على أن تقديم العام وتأخير الخاص واجب كما هو المشهور . وقيل لا يجب إلا إذا كان التعريف حدا تاما . وقيل لا يجب مطلقا وهذا التعريف مبنى على امتناع تركيب الماهية من أمرين متساويين أو أمور متساوية ، وعلى امتناع التعريف بالمفرد فلا يرد عليه أن هذا التعريف غير جامع لعدم شموله

صليت بالمسجد : أى فى المسجد بخلاف التعريف الحقيقى فإن معرفه يجب أن يكون مستقلا لكونه محكما عليه ولو صورة وكذا التعريف لوجوب المطابقة بينهما : ( أقول : اللب ) بفتحين أو بسكون العين مع فتح اللام وكسرهما وهو صدور حركة معجبة ليس فيها فائدة معتد بها ( أخص من اللهو ) لأنه نوع مخصوص من اللهو وهو صدور شيء ليس فيه فائدة معتد بها ( و ) القسم ( الثانى ) وهو التعريف الحقيقى ( ما يراد به التفصيل ) للعرف ( بذكر ) الجزء ( العام ) مطلقا عند الجمهور ومن وجه عند البعض ( أولا ) وهو الجنس أو الفصل البعيد عند من يقول : العرض من أجزاء التعريف الإمتياز أو الإطلاع على الذاتيات أو العرض العام اللازم الشامل عند من يقول : العرض منها أحد الأمرين أو الإيضاح . ومنهم من يقول : الفصل مطلقا لا يكون جزءا عاما أولا لأنه محيز ولا شيء من ذلك الجزء بمحيز ( و ) الجزء ( الخاص ثانى ) وهو الفصل القريب أو الخاصة اللازمة الشاملة عند الجمهور أو العرض العام اللازم الشامل عند البعض ، هذا على مذهب التأخرين وبعض من التقديمين ، وعند الحقيقين من التقديمين يجوز أن يكون كل من العام والخاص جنسا وفصلا وخاصة لازمة وعرضا عاما لازما مطلقا لعدم اشتراط المساواة عندهم كما سيجىء ، وأراد بالثانى ما يشمل الثالث فصاعدا ، ونظير ذلك قول النحاة : التابع كل ثان أعرب بأعراب سابقه فلا ينتقض التعريف بتعريف مركب من الأجزاء لكنه مبنى على مذهب القائلين بوجوب التركيب فى التعريف وهم يؤولون ما وقع مفردا بتقدير جنس بعيد أو فصل بعيد أو عرض عام لكون ذلك التقدير أقل مؤنة من تقدير جنس قريب فتأمل . فإن قلت هذا التعريف غير جامع لتعريف مركب من أمرين متساويين فيكون باطلا . قلت هذا التعريف مبنى على القول الأول . ولما كان العرض من أجزاء التعريف أحد الأمرين على ذلك القول ولم يعلم وجود فصلين فى مرتبة واحدة ، وقد أبطله بعضهم لم يعلم تركيب التعريف من أمرين متساويين فلا ينتقض التعريف به لأن التعريف لا ينتقض بمادة غير معلومة الثبوت أو هو مبنى على القول الثانى ، لكن لانسلم وجود ذلك التعريف أو يراد بهذا التعريف بيان التعريف



للتعريف بأمرين متساويين والتعريف بالمفرد ( كقولك الإنسان حيوان ناطق ) وهو مثال للحد التام والحد الناقص كقولك : الإنسان جسم ناطق ، والرسم التام كقولك : هو حيوان ضاحك ، والرسم الناقص كقولك : الإنسان ماش على قدميه ضاحك بالطبع وهذه الأمثلة تعاريف حقيقية وقس عليها التعاريف الاسمية ( ويشترط فيه ) أى فى التعريف الحقيقى ( المساواة ) أى مساواة التعريف للمعرف فى الصدق ( على مذهب المتأخرين ) وبعض المتقدمين ( فيطلب ) التعريف ( بعدم الجمع ) لأفراده ( أو بعدم المنع ) لأغياره : أى يطلب بعدم مساواته ( والقدماء ) المحققون ( جوزوا التعريف ) إذا كان ناقصا حدا أو رسما ، وأما الحد التام والرسم التام فقد انفقوا فى اشتراط المساواة . قال فى شرح المواظف : المساواة شرط للمعرف التام دون غيره حدا كان أورا ( بالأعم ) للطلق ( والأخص ) للطلق والأخص من وجه وصوبه السيد السند ، وقال لاشك أنه كما يكون تصور الشيء بالسكنة كسبيا محتاجا إلى التعريف كذلك تصوره بوجه ما سواء كان مع امتياز أو عن جمع ماعداء أو عن بعض فتصور المعرف بوجه أعم أو بوجه أخص

بيان أفراده الشهورة ( كقولك الإنسان حيوان ناطق ) والحيوان جسم تام حساس متحرك بالإرادة ، وكقولك الخفاش طائر ولود قنصر . واعلم أن للثهور وجوب تقديم الجزء العام من التعريف على جزئه الخاص . وقيل لا يجب إلا إذا كان التعريف حدا تاما . وقيل لا يجب مطلقا وهو الأصح . وأما التعريف الحقيقى المفرد عند من يحوزه فهو مفرد يراد به امتياز المعرف عما عداه . والتعريف الحقيقى يسمى تعريفا حقيقيا إذا كان التفصيل والامتياز تفصيل حقيقة المعرف أو امتيازها ، وتعريفا اسميا إذا كان تفصيل مفهوم المعرف وامتيازها ، والمعرف الاسمى يجوز أن يكون موجودا ومعدوما لأن المفهوم لا اختصاص له بالموجود بخلاف الحقيقى فان معرفه لا يكون إلا موجودا لأن الحقيقة مختصة بالموجودات ، وهذا الحقيقى أى المقابل للاسمى ، أخص من التعريف الحقيقى المقابل للتعريف اللفظى ، فلا ينتقض التقسيم بانقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره وكل من الحقيقى والاسمى يسمى تعريفا تحقيقيا إن كان الغرض منه تحصيل صورة غير حاصلة ، وتنبيهها إن كان إحضار صورة مخزونة فى الذهن كما سبق الإشارة إليه ، فمجموع هذه الأقسام ثمانية كلها من قبيل التصورات ؛ وإنما المراد من ذكر معرفها أن يتوجه ذهن المخاطب توجهها إجماليا إلى ما يراد تفصيله وامتيازها لأحمل التعريف عليه وحمله صورى . نعم قد يقع التعريف مدعى أو مقدمة فيثبت يكون تصديقا بلا شبهة ، وما قيل إن هذا التعريف التنبيهى من قبيل التصديقات فإياه العقل السليم . وأما التعريف اللفظى فمن قبيل التصديقات لأن الغرض منه إفادة حال اللفظ بأنه موضوع لذلك المعنى لا بتصوير معنى اللفظ وإلا يكون تعريفا اسميا ( ويشترط فيه ) أى فى التعريف الحقيقى بالمعنى الأعم ( المساواة ) للمعرف ( على مذهب المتأخرين ) وبعض من المتقدمين ولو ناقصا ( فيطلب ) ذلك التعريف عندهم ( بعدم الجمع ) لأفراده ( أو بعدم المنع ) عن أغياره ( و ) المحققون من ( القدماء جوزوا ) ذلك ( التعريف ) إذا كان ناقصا حدا كان أورا ( بالأعم ) المطلق ( والأخص ) المطلق والأخص من وجه وصوبه السيد السند وقال لاشك أنه كما يكون تصور الشيء بالسكنة كسبيا محتاجا إلى التعريف كذلك تصوره بوجه ما سواء كان مع امتياز أو



إذا كان كسبياً لا يكتسب إلا بالأعم المطلق أو الأخص المطابق (أما الأول) أي تجويزهم التعريف الحقيقي بالأعم أو التعريف بالأعم (ففي موضع يراد فيه بالتعريف تميز المعرف عن بعض الأشياء) المقابلة للمعرف (لاشبهه) أي العرف (ب) أي ببعض الأشياء (كما إذا اشتبه المثلث) وهو شكل أحاط به خطوط ثلاثة مستقيمة (بالدائرة) وهي ما أحاط به خط واحد مستدير في داخله نقطة تكون الخطوط الخارجة منها إليه متساوية (عند السامع وأريد تميزه) أي تميز المثلث (عنها) أي عن الدائرة (فقط) الظاهر أنه متعلق بالارادة وبمحتمل أن يكون متعلقاً بالاشتباه (فيقال المثلث شكل مضلع) وهو أعم من المربع والمسدس والخمسين مثلاً، لكنه يخرج الدائرة فقط وكل خط من المثلث يسمى ضلعاً هذا مثال لما كان أعم مطلقاً. وأما التعريف بالأعم من وجه فكقولنا الإنسان الحيوان الأبيض (وأما الثاني) أي التعريف بالأخص المطلق (ففي موضع يراد فيه) (بالتعريف بيان الأفراد المشهورة) للمعرف كتعريف الحيوان بما يحرك فكذلك الأسفل عند المضع فهذا تعريف بالأخص فإنه يخرج منه التمساح وهو فرد غير مشهور. وأما التعريف بالأخص من وجه ففي موضع يراد بالتعريف بيان للمعرف بماهية مشتركة بين أفراد المشهورة وغير المشهورة وتميزه عن بعض الأغيار كتعريف العالم بمن له قلنسوة عظيمة وعمامة مدورة فإنه يخرج عنه كثير من الفضلاء ويدخل فيه كثير من الجهلاء (والله أعلم) بحقيقة الحال وهو إشارة إلى رد ما قاله البعض من أن كون التعريف جامعاً ومانعاً إنما يكون شرطاً عند التأخيرين إذا لم يكن مقصود المعرفة بيان الغرض من التعريف أو توطئة للبحث الآتي أو التقسيم الآتي أو تمييز معرف مخصوص عن معرف آخر. وأما إذا كان الغرض أحد هذه الأمور فلم يشترطه على عكس ما اختاره المصنف وإذا أبطل التعريف بعدم الجمع أو بعدم النع (فلا صاحب التعريف) الحقيقي

جميع ما عداه أو عن بعضه فتصور المعرفة بوجه أعم أو بوجه أخص إذا كان كسبياً لا يكتسب إلا بالأعم أو بالأخص فهما يصلحان للتعريف انتهى (أما الأول) وهو التعريف بالأعم المطلق (ففي موضع يراد فيه) (بالتعريف تميز المعرف عن بعض الأشياء) المقابلة للمعرف (لاشبهه) أي للمعرف (ب) أي بذلك البعض (كما إذا اشتبه المثلث) وهو في عرف المهندسين شكل محيط به خطوط ثلاثة مستقيمة (بالدائرة) وهي في ذلك العرف شكل محيط به خط واحد في داخله نقطة تتساوى الخطوط المستقيمة الخارجة منها إليه (عند السامع وأريد تميزه) أي المثلث (عنها) أي عن الدائرة (فقط) لا عن جميع الأغيار (فيقال المثلث شكل مضلع) والضلع كل خط من خطوط أحاطت سطحاً فان الشكل المضلع بعم المربع والمسدس مثلاً لكن تميز المثلث عن بعض الأغيار يخرج الدائرة (وأما الثاني) وهو التعريف بالأخص المطلق (ففي موضع يراد بالتعريف بيان) ماهية المعرفة بماهية (الأفراد المشهورة) له فلا يناقش بأن المراد من المعرفة هو الماهية لا الأفراد فلا يصح إرادة الأفراد المشهورة منه ولا يصح أيضاً إرادة ماهيتها أن يكون المعرفة حينئذ هو الأفراد المشهورة فلا يكون التعريف أخص من معرفه بل يكون مساوياً كتعريف الإنسان بيادى البشرية مستقيم القامة متساوي القدمين ضحالك بالطبع فإنه يخرج عنه الأعرج لكن يميزه عن جميع الأغيار. وأما الثالث وهو التعريف بالأخص من وجه ففي موضع يراد بالتعريف بيان المعرفة بماهية مشتركة بين أفراد المشهورة وغيره وتميزه عن بعض الأغيار كتعريف العالم بمن له قلنسوة كبيرة وعمامة مدورة فإنه يخرج عنه كثير من الفضلاء ويدخل فيه كثير من الجهلاء، لكن يراد أفراد المشهورة عن أكثر الجهلاء هذا ما علمنا (والله أعلم) منا (فلا صاحب التعريف) أيضاً



( منع الكبرى ) أيضا معنا ( مستندا ) بسند أخص ( بأن المراد من التعريف تميز العرف عن بعض الأشياء ) إذا كان التعريف أعم مطلقا أو من وجه ( أو بيان الأفراد المشهورة ) إذا كان التعريف أخص مطلقا أو من وجه ( تفتن فتح الله ) المشكلات ( عليك ) محتمل أن يكون وجه الأمر بالتفتن أن الجواب لا يطابق السؤال لأنه مبني على مذهب التأخرين والجواب على مذهب التقديمين فلا مطابقة بينهما. ويمكن دفعه بأن السؤال أيضا مبني على مذهب التقديمين بتوهم اشتراط المساواة عندهم أيضا ، وبأن الجواب تحقيق لا جدلي ، ويحتمل أن يكون وجه التفتن أن صاحب التعريف إنما يمنع الكبرى إذا كان تصوير النقص ما قرره . وأما إذا قرر بأن هذا التعريف مبين للعرف فيكون فاسدا فلا مجال لمنع الكبرى بل يمنع الصغرى مستندا بتحرير العرف أو التعريف . ويحتمل أن يكون وجهه أن دليل الناقض كما يقبل المنع كذلك يقبل النقص والمعارضة فلا كنفاء مبني على التمثيل أو على الأغلب المشهور .

[ فصل في ) بيان ( منع ) جنس ( الصغرى ) أو في واحد منها وهي أن هذا التعريف غير جامع أو غير مانع فيشمل الصغريين ( في التقرير السابق ) ولما كان ذلك البيان محتاجا إلى التفصيل اعتنى بشأنه وأورده في فصل مستقل فقال ( اعلم أن الصغرى ) مطلقا ( فيه ) أي التقرير السابق

( منع ) كلية ( الكبرى ) المقررة وهي كل تعريف غير جامع أو غير مانع ففاسد ( مستندا بأن ) هذا التعريف مبني على مذهب المحققين من القدماء ( المراد منه تميز العرف ) بجميع أفراد ( عن بعض الأشياء ) للفايزة له ( أو بيان ) العرف بتعريف ( أفراد المشهورة ) وتمييزه عن جميع الأغيار أو بيان للعرف بتعريف أفراد المشهورة وتمييزه عن بعض الأغيار الأول لثاني والثاني للأول والثالث لكل منهما . أقول : المفهوم من كتب القوم أنه لانزاع بينهم في بيان الشيء بالأعم مطلقا أو من وجه إذا كان الغرض من بيانه امتيازاه عن بعض ما عداه ولا في بيانه بالأخص مطلقا إذا كان الغرض من بيانه بيان بعض الأفراد كما صرح به بعض الأفاضل ولعل النزاع في التسمية فإن المحققين من التقديمين يسمون كلا من تلك البيانات تعريفا دون التأخرين وبعض من التقديمين فإنهم يسمونها لواحق التعريف ويطلقون اسم التعريف عليها مجازا فلصاحب التعريف أن يردد ويقول إن أردت بقولك أن تعريف كذا تعريف حقيقة كذا فالصغرى ممنوعة ، وإن أردت أنه تعريف مجازا لكذا فالكبرى أو تكرار الحد الأوسط ممنوع . ولعل لهذا أمر بقوله ( تفتن فتح الله عليك ) ويحتمل أن يكون إشارة إلى أن الكبرى إنما تقبل المنع إذا قرر النقص كما قررناه ، ولما يقر بأنه مبين للعرف وكل تعريف هذا شأنه ففاسد حينئذ لا مجال لمنع الكبرى بل يمنع الصغرى وسيجيء بيانه ولا يبعد أن يقال إنه إشارة إلى سؤال وجواب ، تقرير السؤال أن هذا الدليل كما يقبل المنع كذلك يقبل النقص والمعارضة فالخصم المستفاد في معرض البيان ممنوع وتقرير الجواب لما كان عادة المناظرين هنا المنع لا غير وإن لم يأت العقل ولا الدليل جواز النقص والمعارضة اقتصرنا عليه .

[ فصل في ) بيان ( منع ) كل من ( الصغرى ) الأولى وهي أن هذا التعريف غير جامع لأفراد العرف والثانية وهي أن التعريف غير مانع عن أغيار العرف ( في التقرير السابق . اعلم أن ) كلامنا ( الأولى والثانية ) ( فيه ) أي في التقرير السابق .



( تنحل إلى قضيتين ) حليتين ( فإذا قلت إنه ) أى التعريف ( غير جامع لفرد فلانى ) وهى الصغرى الأولى ( فكأنك قلت إن للعرف صادق عليه ) أى على فرد فلانى أو على جميع الأفراد وهى القضية الأولى ( والتعريف غير صادق عليه ) أى على فرد فلانى أو على جميع الأفراد وهى القضية الثانية . اعلم أن قوله إن الصغرى تنحل إلى قضيتين فيه مسامحة لأن القضيتين فى الحقيقة صغرى لدليل تلك الصغرى لأنه فى قوة قولنا إن هذا التعريف غير جامع لفرد فلانى لأنه لا يصدق على فرد فلانى مع أن للعرف صادق عليه وما شأنه كذلك غير جامع فينتج أن هذا التعريف غير جامع فموجب فى العبارة . فقول إن الصغرى تنحل إلخ وكذلك الحال فى الصغرى الثانية ( وإذا قلت إنه ) أى التعريف ( غير مانع عن مادة فلانية ) فقط أو عن جميع المواد ( فكأنك قلت عكس المذكور ) وهو أن المرف غير صادق على مادة فلانية أو على جميع الأفراد وهو القضية الأولى والتعريف صادق عليها أو على جميع المواد وهو القضية الثانية . وإذا انحلت القضية إلى قضيتين ( فلصاحب التعريف ) أى لمن ألزم صحة التعريف مطلقاً ( أن يمنع كلا ) أى كل واحدة ( من تينك القضيتين ) بأن يمنع المقدمة الأولى فقط أو الثانية فقط أو يمنع كليهما لكن على تقدير تسليم الأولى وإلا لزم فى النقض بعدم الجمع عدم المنع وفى النقض بعدم المنع عدم الجمع ف يعود الناقض إلى النقض بنوع آخر فافهم ( وسند ذلك المنع ) أى منع المقدمة الأولى أو الثانية أو كليهما فى الصورتين ( فى الغالب ) إما متعلق بالموضوع أو بالمحمول ( تحرير المراد بالمرف ) فى منع المقدمة الأولى فى الصورة الأولى والثانية ( أو التعريف ) كلاً أو بعضاً فى منع المقدمة الثانية فى الصورتين . وإنما قال فى الغالب لأنه قد يكون غيرها كتحرير مادة النقض وقد يكون للمنع مجرداً عن السند وهو من الوظائف أيضاً ( فاعرف ) أشار به إلى تفصيل التحرير وهو أن صاحب التعريف إن منع صدق المرف فتحريره أن يراد منه معنى لا يصدق عليه وإن منع عدم صدق التعريف فتحريره أن يراد منه معنى يصدق عليه ، وإن منع عكس المذكور فالتحرير عكس

( تنحل إلى قضيتين ) لتضمنهما ( فإذا قلت إنه ) أى التعريف ( غير جامع لفرد فلانى ) للعرف وهى الصغرى الأولى ( فكأنك قلت إن للعرف صادق عليه ) وهى القضية الأولى ( و ) إن هذا ( التعريف غير صادق عليه ) وهى القضية الثانية ( وإذا قلت إنه غير مانع عن مادة فلانية ) من الأغيار وهى الصغرى الثانية ( فكأنك قلت عكس المذكور ) يعنى أن المرف غير صادق على مادة فلانية وهى القضية الأولى وأن هذا التعريف صادق عليها وهى القضية الثانية ( فلصاحب التعريف أن يمنع كلا من تينك القضيتين ) إن قبلته لكن عند منع إحداها يجب تسليم الأخرى إلا إذا كان التعريف أخص من وجه ونقض السائل جمعه بفرد يصدق عليه التعريف دون للعرف أو منعه بمادة يصدق عليها المرف دون التعريف أو كان التعريف أعم مطلقاً ونقض جمعه بذلك الفرد أو كان أخص مطلقاً ونقض جمعه بتلك المادة ( وسند ذلك المنع فى الغالب تحرير المراد بالمرف ) وصدق المرف عن مادة فلانية هذا سند لمنع أن المرف غير صادق على مادة فلانية ( أو التعريف ) كلاً أو بعضاً بحيث يظهر به صدق التعريف على فرد فلانى ، هذا سند لمنع أن التعريف غير صادق على فرد فلانى ويظهر به عدم صدق التعريف على مادة فلانية ، هذا سند لمنع أن التعريف صادق على مادة فلانية وقد يكون سند تلك للنوع الأربعة تحرير ذلك الفرد أو المادة على قياس ما سبق ( فاعرف ) التحريرات



لذلك كور . وبالجملة الاعتراض مبنى على معنى التبادر من المعرف أو التعريف ، والجواب بالتحريز  
صرفهما إلى معنى غير متبادر .

اعلم أنه قد يكون الجواب بتغيير للمعرف وتغيير أجزاء التعريف كلا أو بعضا فالتعريف عليه إما  
مبنى على التمثيل أو على الأغلب الأشهر أو أشار به إلى أن الجواب من صاحب التعريف بالمنع مبنى على  
الأغلب وإلا فقد يكون بنقض الدليل ومعارضته أيضا ، ولما كان المقام صعبا في نفسه أو بالنسبة  
إلى الولد بادر إلى الدعاء له ولأمثاله بقوله ( سهل الله عليك ) إظهارا لكمال شفقته .

( فصل : في تقرير الإبطال بالثالث ) وهو النقص باستلزامه المحال ( وهو ) أي ذلك التقرير ( أن  
هذا التعريف مستلزم للدور ) سواء كان بين التعريف والمعرف أو بين جزء التعريف والمعرف  
أو بين أجزاء التعريف ( أو ) مستلزم ( للتسلسل ) مطلقا وهو ترتيب أمور غير متناهية وهو مبنى  
على التمثيل فلا يرد عليه أنه قد يستلزم محالا آخر كسلب الشيء عن نفسه واجتماع النقيضين  
وارتفاعهما وتحمل النقيض على النقيض والترجيح بلا مرجح وغيره من المحالات ( وهو ) أي  
والحال أن الدور والتسلسل ( محال وكل تعريف يستلزم المحال فهو فاسد ) ينتج أن هذا التعريف  
فاسد . اعلم أن ههنا تصويرين . أحدهما أن الصغرى مع قيدها وهو قوله وهو محال صغرى وما  
بعده كبرى وهو قياس واحد . وثانيهما أن قوله وهو محال كبرى للقياس الأول بأن يقال إن هذا  
التعريف مستلزم للدور والتسلسل وكل دور أو تسلسل محال ينتج أن هذا التعريف مستلزم للمحال  
وتتضمن إلى هذه النتيجة الكبرى المذكورة هكذا وكل مستلزم للمحال فهو فاسد ، فهذا التعريف  
فاسد فعلى هذا يكون الدليل مركبا من دليلين : أحدهما غير متعارف والآخر متعارف ، ويطلق  
على المركبة من المقدمتين صغرى مساعمة لكونها قائمة مقامها . ولما تم الكلام على وظائف السائل  
أشار إلى وظائف صاحب التعريف بقوله ( ولا مجال لمنع الكبرى ) الثانية وإلا لكان منافيا لما سيأتي  
فافهم ( هنا ) أي في تقرير الإبطال بالثالث ( بل يمنع الاستلزام ) وهو الصغرى في التقريرين مع  
قطع النظر عن القيد ( وسنده ) أي سند هذا المنع ( في الغالب تحرير التعريف ) أي بيان المراد  
من التعريف كلا أو بعضا ، ويجوز تغيير أجزاء التعريف كلا أو بعضا وتحرير للمعرف . وأما تغيير

( سهل الله عليك ) التقريرات والتفصيلات .

( فصل : في تقرير الإبطال بالثالث ) وهو النقص باستلزامه المحال ( وهو ) أي ذلك التقرير ( أن  
هذا التعريف ) تعريف ( مستلزم للدور أو ) مستلزم ( للتسلسل ) قال في الحاشية يبنى مثلا إذ قد  
يستلزم محالا آخر كسلب الشيء عن نفسه واجتماع النقيضين أو ارتفاعهما ( وهو ) أي والحال أن  
الدور والتسلسل ( محال وكل تعريف يستلزم الدور المحال أو التسلسل ( المحال فهو فاسد ) وقس  
عليه تقرير الإبطال بسائر المحالات ( ولا مجال لمنع الكبرى هنا بل يمنع ) الصغرى إن قبلته . ولما  
اشتملت الصغرى على مقدمتين لكونها مفيدة : إحداهما استلزام ذلك التعريف للدور والتسلسل .  
والأخرى استحالة ذلك الدور أو التسلسل . فاما أن يمنع ( الاستلزام وسنده في الغالب تحرير  
التعريف ) كلا أو بعضا بحيث يظهر به عدم الاستلزام ، وقد يكون السند تحرير الاستلزام ، وكلما  
قد يكون السند في منع الأولى فقط تحرير للمعرف أو تحرير الدور في منع الثانية فقط تحرير للتسلسل



للعرف فغير صحيح ومادة نقض التعريف وتحرير المذهب الذي بنى عليه التعريف فظهر فائدة  
التقييد بقوله في الغلب (أو يمنع الاستحالة) سواء كان قيداً كما في التقرير الأول أو كبرى كما في  
التقرير الثاني أو يمنع الاستحالة والاستلزام معا لكن على تقدير التسليم بأن يقال لا نسلم أنه يستلزم  
الدور أو التسلسل وإن سلم أنه مستلزم لأحدهما فلا نسلم أنه دور محال أو تسلسل محال فظهر أن  
كلمة أولئك الخلو منعا (مستندا بأن هذا الدور غير محال) لأنه دور معنى بين أجزاء التعريف (أو  
أن هذا التسلسل غير محال) لأنه تسلسل في الأمور الاعتبارية أو في الأمور العددية، ولا يخفى أن  
هذا تصوير للمنع لا منعه كما لا يخفى على من يتتبع مناظرات المؤلفين، اللهم إلا أن يقال إنه مما  
منهنا مسامحة لكونه نوطاً للسند كما أشرنا إليه (وبيان محالهما) أي تمييز القسم المحال من الدور  
والتسلسل (عن عدم محالهما) أي عن القسم الغير المحال لهما (في علم الكلام) أي في علم العقائد.  
اعلم أن الدور إما معنى أو تقدمي. أما الدور المعنى فهو كون الشيء مع الآخر كالتضاييق. فإن  
حصول كل منهما في الفكرة يستلزم حصول الآخر فيها معاً بلا تقدم من أحدهما على الآخر وهو  
ليس بمحال إلا أن يقع بين المعرف والتعريف كتعريف الأب بـ ابن. قال المحقق التفتازاني  
في شرح الشمسية: أحد التضاييق لا يجوز أخذه في تعريف الآخر، لأن الحد يجب أن يعقل قبل  
المحدود، والتضاييقان يكونان متعلقين معاً. وأما الدور التقدمي فهو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بمرتبة  
أو بمراتب وهو إما مصرح أو مضمّر. أما المصرح فتعريف الكيفية بما يقع به للشابهة واللامشابهة  
والشابهة اتفاق في الكيفية. وأما المضمّر فكما يقال الاثنان الزوج الأول، ثم يقال الزوج الأول هو  
للتقسيم بمساويين، ثم يقال للتساويين هما الشيئان اللذان لا يفضل أحدهما عن الآخر، ثم يقال  
الشيئان الاثنان، وأن التسلسل ترتيب أمور غير متناهية، وهو إما في جانب العلل إن أخذ للعلول أولاً،  
واستفرد عن العلة أو في جانب المألول إن أخذ بالعكس وكل منهما محال عند المتكلمين بل حكموا  
باستحالة مطلق الأمور الغير المتناهية سواء كانت مرتبة أولاً وسواء كانت مجتمعة في الوجود أولاً. وأما الحكماء  
فاشترطوا في استحالة أمور ثلاثة كون الأمور مجتمعة وموجودة ومرتبعة لأن جريان برهان التطبيق  
والتضاييق بل البرهان العرشي أيضاً موقوف عليها فتبطله. فإذا انتفى أحد الأمور بأن لم تكن الأمور  
موجودة كما بين المعلومات أو كانت موجودة ولم تكن مجتمعة كما بين المعدات أو كانت مجتمعة ولم  
تكن مرتبة كما بين النفوس الناطقة لم يكن محالاً عندهم كما هو المشهور (ويكفيك هنا هذا الإجمال)

(أو يمنع الاستحالة مستندا بأن هذا الدور غير محال) لكونه دوراً متعيناً بين أجزاء التعريف وأن  
هذا التسلسل غير محال في الأمور الاعتيادية أو في المعدات، ويجوز أن يكون وهو محال كبرى فيكون  
القياس قياساً مركباً مفصول النتيجة من قياسين متعارف أو غير متعارف فمنع الاستحالة حينئذ منع  
الكبرى، وقد لا يكون في التقرير قيد المحالية فإصاحب التعريف حينئذ أن يمنع الصغرى وكلية  
الكبرى، وقد يردّد ويقول إن أردت أنه مستلزم للدور أو التسلسل المحال فالصغرى ممنوعة وإن  
أردت أنه مستلزم للدور أو التسلسل مطلقاً فكلية الكبرى ممنوعة والأسانيد معلومة مما تقدم (وبيان  
محالهما) أي بيان ما كان محالاً من الدور والتسلسل (عن عدم محالهما) أي عما لا يكون منهما  
في (في علم الكلام)، ويكفيك هذا الإجمال هنا) إذ لكل مقام مقال، ولكل ميدان رجال



في بيان الوظائف من الجانبين والتفصيل الذي ذكرناه إجمالاً ، وينبغي أن يعلم ههنا أيضاً أن صاحب التعريف النقض الإجمالي بالجريان والتخلف أو باستلزامه خصوص الفساد والمعارضة التحقيقية . ولما فرغ من بيان الإبطال بانتفاء الشرط الأول والثاني شرع في بيان الإبطال بانتفاء الشرط الثالث ، وأشار إلى ندرته بترك بيان وظائف صاحب التعريف . ولما كان هذا الإبطال متحققاً في الواقع وإن كان نادراً اعتنى بشأنه في الجملة . وقال (واعلم) ولم يورد في فصل مستقل ( أنه قد ينقض التعريف ) مطلقاً سواء كان التعريف حقيقياً أو لفظياً ( بأنه ليس بأجلى من العرف ) لكنه في الحقيقي بالنظر إلى نفس مفهوم اللفظ مع قطع النظر عن دلالة اللفظ عليه ، وفي اللفظي بالنظر إلى دلالة اللفظ عليه مع قطع النظر عن المفهوم وهي صفراء والكبرى وكل ما ليس بأجلى من العرف فهو باطل ، وعدم كونه أجلى أعم من أن يكون مساوياً له في المعرفة ضرورياً كالتضايقات مثل تعريف الأب بمن له ابن وبالعكس أو عادياً كالتضادين مثل تعريف للتحرّك بما ليس له سكون وبالعكس ، أو نادراً اتفاقياً بالنظر إلى من يعرف له مثل كتعريف الزرافة بحيوان يشبه جلده جلد النمر لمن لا يعرف النمر أو أخفى منه ( كتعريف النار ) والمراد بالنار الحر الساري في الجمر وقد يطلق على الجمر والمراد هنا الأول ( بأنه ) أي النار والتذكير باعتبار الخبر ( شيء يشبه النفس ) بسكون الفاء ، وهو إن كان بمعنى الروح فهو جسم سار في البدن كسريان ماء الورد في الورد وحقيقته غير معلومة وإن كان بمعنى النفس الناطقة فهو جوهر متعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف ( في اللطافة ) وعدم الرؤية ، وقبل في الحركة دائماً فإن النار متحركة حركة دورية كما أن النفس متحركة بحركة تخيلية ، هذا إذا كان المراد منه الكرة الدارية الماسة سطحها سطح فلك القمر فإنها لطيفة غير مرئية متحركة على الاستدارة بحركة الفلك الأعظم وقبل في إحداث الحفة في مجاورها فإن الماء للتسخن بالنار أخف من الماء البارد كما أن الحى أخف من الميت ( أقول : والنفس أخفى من النار ) لأن النار يمكن معرقها بالاحساس دون النفس

( واعلم أنه قد ينقض التعريف ) الحقيقي ( بأنه ليس بأجلى من العرف ) وكل تعريف هذا شأنه قاسد ، وذلك إما بأن يكون العرف والتعريف متساويين في المعرفة والجهالة ولكونهما متضايقتين كتعريف الأب بمن له ولد ، وإما بأن يكون التعريف أخفى من العرف لتوقف معرفته على معرفة العرف كتعريف الخبر بما احتمال الصدق والكذب على تقدير كون الصدق مطابقة الخبر للواقع والكذب عدم مطابقته وهو المشهور والنقض بهذين نقض باستلزام الدور في الحقيقة فيدخل في النقض باستلزام الحال ، وإما بأن يكون أخفى من العرف لكون معرفة معناه صعباً من معرفة مبرز للعرف ( كتعريف النار بأنه ) والتذكير باعتبار الخبر ( شيء يشبه النفس ) بسكون الفاء ( في اللطافة ) وعدم الرؤية قال في الحاشية والمراد من النار الحر الساري في الجمر وقد يطلق على الجمر والمراد هنا هو الأول انتهى . إذ لا لطافة في الجمر وقد قيل في الحركة دائماً فإن النار متحركة بحركة دورية تبعاً للفلك كما أن النفس متحركة بحركة تخيلية فعلى هذا المراد من الكرة الدارية الماسة سطحها سطح فلك القمر فإنها لطيفة غير مرئية متحركة على الاستدارة بحركة الفلك الأعظم وقبل في إحداث الحمة في مجاورها فإن الماء للتسخن بالنار أخف من الماء البارد كما أن الحى أخف من الميت وقبل في تسخين متعلقهما فإن الميت أبر من الحى فعلى هذين يجوز أن يراد من النار كل واحد من الثلاثة فتأمل ( أقول : والنفس أخفى من النار )



وهو إشارة إلى دليل تطبيق المثال للمثل وهو في المثال دليل للصغرى المذكورة وتصويره . بأن يقال هذا التعريف ليس بأجلى من الم عرف لأنه تعريف بالنفس والنفس أخفى منها . وكل ما هو كذلك ليس بأجلى من الم عرف فهو ليس بأجلى (ومن شرائط صحة التعريف كونه) أى كون التعريف (أجلى من الم عرف) يجوز أن يكون متعلقاً بقوله قد ينقض التعريف وأن يكون متعلقاً بقوله والنفس أخفى وعلى التقديرين فهو إشارة إلى دليل الكبرى المطلوبة بأن يقال وكل ما ليس بأجلى من الم عرف فهو فاسد لأن من شرائط صحة التعريف الخ وفيه تنبيه على أنه لا مجال لمنع الكبرى بل إنما يمنع الصغرى مستنداً بتحرير التعريف أو الم عرف بحيث يظهر به كون التعريف أجلى ، وأشار بمن التبعية وصيغة الجمع إلى كثرة الشرائط ، وهي ثلاثة أمور : مساواة الم عرف للمعرف الذى هو الجمع والمنع وخلوه عن الحالات وكونه أجلى من الم عرف وترك وظائف صاحب التعريف وهي منع الصغرى والمعارضة والنقض والتحقيقين وتغيير التعريف كلاً أو بعضاً إحالة على للقياس وإشارة إلى قلة هذا النقص وجوابه (وأما استعمال الألفاظ القرينة) في التعريف مثل أن يقال النار اسطقس فوق الإسطقسات ، والإستعمال ذكر اللفظ وإرادة المعنى منه مطلقاً والقرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولأمانوسة الاستعمال كسكاً كأنهم وافرقعوا (وإرادة المدلول الإلزامى) من التعريف أو من جزء من أجزائه إذ الدلالة الإلزامية مهجورة مطلقاً والتضمنية مهجورة بعضاً والطابقية معتبرة مطلقاً كتعريف زيد بأنه الماشى الناطق ، فإن الماشى يلزمه الحيوان كما لا يخفى فيدل على بعض ماهيته بالالتزام (واستعمال اللفظ المشترك) فيه الذى لا يصح إرادة كل واحد من معانيه كالعلم في تعريف فن المناظرة بأنه علم يعرف به صحيح الدفع وفاسده (أو) استعمال اللفظ (المجاز بدون القرينة) قيد للأخبرين ، ومن جملة قيده للأربعة فقد أخطأ كما لا يخفى على من له تأمل صادق . اعلم أن المجاز عند أهل الأصول لفظ استعمل في غير ما وضع له في اصطلاح به التخاطب لملاقة بينهما فيعم الكناية البيانية ، وهي لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته . والمجاز البياني

لكون معرفة معنى النار سهلاً من معرفة معنى النفس لأن معنى النار من المحسوسات دون معنى النفس (ومن شرائط صحة التعريف كونه أجلى من الم عرف) على أنه لا مجال هنا لمنع الكبرى بل يمنع الصغرى مستنداً بتحرير التعريف أو الم عرف بحيث يظهر به كون التعريف أجلى من الم عرف (وأما استعمال الألفاظ القرينة) الغير المعتادة (وإرادة المدلول الإلزامى) إن قلت إرادة المدلول الإلزامى إن كانت قصدية فهي الحقيقة في استعمال المجاز وإن كانت تبعية لما الفائدة في إرادته إذ هو ليس بمدخل ولا مخرج ، ولا إضاح في الإرادة التبعية كما لا يخفى . قلت يختار أنه مراد تبعاً للاطلاق على الدأى لكن لما كانت مهجورة في التعريف مطلقاً أو في الحد مطلقاً أو في التام مطلقاً أو في الحد التام أزالته حسنه فاعرف (واستعمال اللفظ المشترك) الذى لا يصح إرادة كل من معانيه (أو المجاز) الأصولى ، وهو لفظ استعمل في غير ما وضع له في اصطلاح به التخاطب لملاقة بينهما فيعم الكناية البيانية ، وهو لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته . وأما المجاز البياني: فهو لفظ استعمل في غير ما وضع له في اصطلاح به التخاطب لملاقة بينهما بقرينة صارفة عما وضع له فهذا لا يعم الكناية لكون القرينة جزءاً منه ومبينة لنفسها فاعرف (بدون القرينة



وهو لفظ استعمال في غير ما وضع له في اصطلاح به التخاطب لعلاقة مع قرينة ما نفع عن إرادته .  
والقرينة المطلقة ما يفسح عن المراد لا بالوضع ، وهي إما مانعة أو معينة : أما المانعة فهي ما يمنع عن  
إرادة المعنى الحقيقي حشا أو عقلا أو شرعا أو عادة ، وأما معينة فهي ما يعين المراد ويوضحه ، فالجواز  
لا بد له من قرينتين مانعة ومعينة ، والسكناية لا بد لها أيضا من قرينتين قرينة للانتقل ، وقرينة  
معينة للمراد وللشرك لا بد له من قرينة معينة له ، وأما الحقيقة فلا يلزم أن يكون لها قرينة ( الواضحة  
المعينة للمراد ) صفة للقرينة ، واحترز به عن القرينة المانعة للجواز لأنها داخلة في مفهوم الجواز فلا  
يصح الجواز بدونها ولا يصح التعريف للشمول للجواز بدونها ( فهو ) أى كل واحد من هذه الأمور  
( يذهب ) من الإذهب ( حسن التعريف لاصحته ) إذ السامع يحتاج إلى الاستفسار في هذه الأمور  
وهو غير مناسب لمقام التعريف ، ولأن لكل معنى لوازم متعددة فلا يتعين اللزوم الذى أريد في  
الدلول الالتزامى ، وعدم تعيين المراد في المشترك لزاحم مغايبه وعدم تعيينه في الجواز لعدم علمه  
بالمدلول في الغريب ، وكذا يجب الاحتراز عن استعمال اللفظ الغير العربى واللفظ المستدرك واللفظ  
الضعيف بناء وإعرايا وعن التخصيص بلا محصر ، وينبغى أن يعلم أن هذه الأمور إنما تذهب  
حسن التعريف لا صحتها في التعريف الحقيقى ، وأما في التعريف اللفظى ، فهو يذهب صحتها قطعا  
وتصوير النقض بهذه الأمور أن يقال إن هذا التعريف مثلا مشتمل على اللفظ الغريب أو على  
الدلول الالتزامى أو على اللفظ المشترك بدون قرينة معينة أو على الجواز بدونها ، وكل ما كان  
كذلك ، فهو ليس بجيد . وأما الجواب من صاحب التعريف فيعرف بالمقابلة فتأمل واستخرج  
والظاهر أن النقض بأحد هذه الأمور نقض إجمالى مجازى لأن النقض يبطل الدليل أو التعريف  
أو التقسيم ولا يبطل هنا فلا يكون حقيقيا ( إذا كان ) للمعنى ( المقصود ) من هذه الألفاظ ( أجل  
من المرف ) وأما إذا لم يكن أجل فيعترض على التعريف بطلانه لا بانتفاء حسنه فقط . اعلم أن  
استعمال أحد هذه الأمور في التعريف إنما يذهب حسن التعريف لاصحته إذا كان التعريف جامعا  
ومانعا وخاليا عن الحالات ، وكان أجل من المرف فقوله إذا كان للمعنى المقصود أجل من المرف

الواضحة المعينة للمراد ) قيد للآخرين إذ لا معنى للقرينة في الألفاظ الغريبة . وأما إرادة الدلول  
الالتزامى فالمسمى قرينة معينة لها فلا يتصور انفكاكه فتأمل ( فهو ) أى استعمال كل من المذكورات  
وكذا استعمال اللفظ الوحشى الغير العذب واللفظ المستدرك واللفظ الضعيف بناؤه أو إعرايه غلط  
لفظى ( يذهب حسن التعريف لاصحته ) إذ السامع يحتاج إلى الاستفادة من المراد وهو غير مناسب  
لمقام التعريف وإذا تعدد الدلول وعدم تعيين المراد في المشترك ولعدم تعيينه في الجواز لعدم علمه بالمدلول  
أصلا في الغريب وأما إزالة الإرادة فليكونها مهجورة في التعريفات عند المحققين وأما القرينة الصارفة  
فهي أعم من المعينة وشرطية الأخص تستلزم شرطية الأعم مع أنها داخلة في مفهوم الجواز البيانى  
وأما إذا كان التعريف لفظيا فيذهب بذلك الأربعة المذكورة صحتها وبالأربعة التى ذكرناها حسنه  
فتبصر ، وقوله ( إذا كان ) للمعنى ( المقصود أجل من المرف ) لاحاجة إليه إذ قيد الحيثية معتبر فى الجميع  
وإلا لاحتيج إلى أن يقال ولم يستلزم لفسادها ، وتقريره أن هذا التعريف مشتمل على لفظ كلف  
فقير حسن والنوع الجارية في هذا الدليل وأسانيد غير خفية على من له حظ في العربية .



ليس على ما ينبغي لأنه يفهم منه أنه إذا كان أجلى فاستعمال هذه الألفاظ يذهب حسن التعريف سواء كان التعريف بجميع شرائطه صحيحا أولا ، وهو بين البطلان اللهم إلا أن يقال المراد بكون المقصود أجلى من العرف كونه جامعا ومانقا وعاريا عن الفاسد وكونه أجلى من العرف فافهم ، وينبغي أن يعلم ههنا أيضا أن قوله وأما استعمال الألفاظ الغريبة المنع جواب سؤال على حصر التقسيم لأن التقسيم في قوة أن يقال إن النقص على التعريف إما نقض عليه بعدم الجمع أو بعدم المنع أو باستلزامه المحال أو بعدم كونه أجلى من العرف ، وذلك بأن يقال : هذا التقسيم غير حاصر لأقسامه لخروج النقص بأحد هذه الأمور عن التقسيم مع دخوله في القسم فيكون فاسدا. وأجاب عنه بقوله : وأما استعمال الألفاظ الغريبة الخ . وحاصله أنا لا نسلم أن النقص بأحد هذه الأمور داخل في القسم لأن كل واحد من هذه الأمور يذهب حسن التعريف لا صحته فلا يكون النقص بأحد هذه الأمور داخلا في القسم لأن إطلاق النقص عليه مجاز كما مر .

[ فصل : اشترى ] بين الطلبة ( أن ناقض التعريف ) أى المعارض على التعريف الحقيقي سواء كان حقيقيا أو اسميا ولك أن تعمم التعريف إلى اللفظي والحقيقي ( مستدل ) وما قيل في هذه العبارة ركاكة إذ الاستدلال مأخوذ في مفهوم ناقض التعريف بناء على ما سبق من معنى النقص ، فالظاهر أن يقول المعارض على التعريف مستدل لمخالف مع حمل الناقض على المعارض ، نعم لو قيل فيه مساهمة لكان له وجه ( وموجهه ) أى دافع ذلك الاعتراض ( مانع ) أى ناقض نقضا تفصيليا مجردا أو مع السند ( ومعناه ) أى معنى قولهم إن ناقض التعريف مستدل وموجهه مانع ( أن الاعتراض ) من قبل السائل ( على التعريف ) الحقيقي ( لا يكون ) بطريق من الطرق ( إلا ) ملائسا ( بطريق دعوى بطلانه ) أى بطلان ذلك التعريف ( والاستدلال ) عطف على دعوى بطلانه ويجوز أن يكون معطوفا على الطريق وهو الاتيان بالدليل ( على ذلك الدعوى ) أى دعوى البطلان وتذكير اسم الإشارة باعتبار المذكور فلا يرد عليه أن اسم الإشارة لا يوافق المشار إليه في التذكير والتأنيث ( بما عرفته ) متعلق بالاستدلال وهو أعم من أن يكون بعدم الجمع أو بعدم المنع أو باستلزامه خصوص الفساد أو بعدم كونه أجلى هذا معنى ناقض التعريف. وأما معنى موجهه فأشار إليه بقوله ( وأن الجواب ) من قبل صاحب التعريف ( عن ذلك ) الاعتراض ( بمنع مقدمات ذلك الدليل ) كلا أو بعضا مطلقا ( وقد عرفته ) أيضا ( لكن هذا ) أى كون ناقض التعريف مستدلا

[ فصل : إن صحة التعريف وحسنه ومطابقته للعرف دعوى ضمنية تقبل المنع ، وأيضا إبطاله مدعى مدلل يقبل النقص والمعارضة لكن انحصرت عاداتهم في النقص من المعارض على التعريف وفي المنع عن صاحبه ولذا قال ( اشترى ) بين الطلبة ( أن ناقض التعريف ) أى المعارض عليه ( مستدل وموجهه ) أى دفع الاعتراض عنه ( مانع ومعناه ) ككونه في موضع البيان ( أن الاعتراض على التعريف لا يكون ) فى عاداتهم ( إلا بطريق دعوى بطلانه والاستدلال على ذلك الدعوى بما عرفته ) من الأغلاط المعنوية واللفظية حقيقة أو حكما بأن يكون يدهى البطلان إذ قد عرفت أن المعارضة راجعة إلى النقص ( وأن الجواب عن ذلك ) النقص لا يكون فى عاداتهم إلا بطريق ( صحيح ) مقدمة معينة من ( مقدمات ذلك الدليل وقد عرفته ) موارد المنع وأسانيدها ( لكن هذا )



وموجهه مانعا . وقيل كون ناقض التعريف مستبدا حاصل ( إذا لم يدع ) من الادعاء ( صاحب التعريف ) حقيقة أو اسميا لا لفظيا إذ الحدية والرسمية لا تجري فيه ( بأن هذا التعريف حد ) تاما أو ناقصا ( أو رسم ) كذلك ( فإذا ادعى ) صاحب التعريف ( أنه حد ) مطلقا ( فكأنه ) أى كأن صاحب التعريف ( ادعى أن العام ) المذكور أولا ( والخاص ) المذكور ثانيا ( اللذين ذكرا فيه ) أى فى التعريف ( من الذاتيات ) والذاتى ما يدخل فى حقيقة جزئياته فيخرج عنه النوع وهو الظاهر لأن النوع لا يقع فى التعريف إلا بتكلف بعيد أو مالا يكون خارجا عن حقيقة جزئياته فيدخل فيه النوع ( فيسمى العام جنسا ) قريبا أو بعيدا ( والخاص فصلا ) قريبا بل بعيدا مطلقا سواء كان حدا تاما أو ناقصا ( وإذا ادعى ) صاحب التعريف ( أنه ) أى التعريف ( رسم فكأنه ) أى كأن صاحب التعريف ( ادعى أن أحدهما ) أى أحد العام والخاص إن كان الرسم تاما لأنه مركب من الجنس القريب والخاصة اللازمة ( أو كليهما ) إن كان الرسم ناقصا ( من العرضيات ) والعرضى ما يخرج عن حقيقة جزئياته إذا صدر من صاحب التعريف إحدى هذه الدعاوى ( فيجوز الاعتراض ) من قبل السائل كما يجوز الاعتراض بما سبق ( بمنع كونهما ) أى بمنع كون كل واحد من العام والخاص أو منع كون أحدهما إذ منعه كاف فيه ( من الذاتيات ) وذلك على تقدير كون التعريف حدا تاما أو ناقصا أو رسميا تاما أو ناقصا ظاهرا ( ومنع كون أحدهما ) على تقدير كون التعريف رسميا تاما أو ناقصا ( أو كليهما ) على تقدير كونه رسميا ناقصا ( من العرضيات ) ولما كان مورد المنع المفهوم مما سبق أعم من اللورد الصريحى

قال فى الحاشية : أى كون ناقض التعريف مستبدا انتهى . وكذا كون موجهه مانعا فقط ( إذا لم يدع صاحب التعريف بأن هذا التعريف حد أو رسم ) وأما عند الادعاء فيجوز أن يكون بالعكس ولذا قال ( فإذا ادعى أنه حد فكأنه ادعى أن ) كل واحد من ( العام والخاص اللذين ذكرا فيه من الذاتيات ) فمن تبعية . وأما الادعاء بأنهما مجموع الذاتيات أو بعض فلا يلزم إلا إذا قيده بالتام أو بالناقص ( فيسمى ) الجزء ( العام جنسا ) قريبا إن تاما وجنسا بعيدا أو فصلا بعيدا على مذهب إن ناقصا ( و ) الجزء ( الخاص فصلا ) قريبا مطلقا ( وإذا ادعى ) صاحب التعريف ( أنه رسم فكأنه ادعى أن أحدهما أو كليهما من العرضيات ) أى أن هذا التعريف ليس بمجرد الذاتيات فيسمى الجزء العام جنسا قريبا إن تاما وبعيدا أو فصلا بعيدا على مذهب أو عرضا عاما على رأى إن ناقصا والجزء الخاص خاصة إن تاما وخاصة أو فصلا قريبا أو عرضا عاما على زعم إن ناقصا ( فيجوز الاعتراض بمنع كونهما ) أى كل منهما ( من الذاتيات ) مطلقا ومنع كونهما مجموع الذاتيات أو بعضها إن قيده بالتام أو بالناقص هذا عند الادعاء بالحد ( و ) أما عند الادعاء بالرسم فيعترض عليه ( بمنع كون أحدهما أو كليهما من العرضيات ) أى بمنع عدم كون كل الجزئين من الذاتيات وكذا يعترض عليه بمنع تركيب ذلك التعريف من الجنس القريب والخاصة إن قيده بالتام ومنع عدم تركيبه منهما إن قيده بالناقص هذا هو المشهور . وقال سيد المحققين وعماد المدققين إن التعريف إن كان مركبا من الجنس والفصل القريبين حد تام وإلا فإن كان بالفصل القريب وحده أو مركبا مع الغير حد ناقص وإلا فإن كان مركبا من الجنس القريب والخاصة فرسم تام وإلا فرسم ناقص



والضمنى فى أول النظرة ، وكان المراد المورد الضمنى صرح بالمراد إزالة لذلك العموم فقال (ومورد)  
هذا (النعم هنا) أى فى مقام ادعاء صاحب التعريف أحد هذه الدعاوى (الدعوى الضمنية) على أنه  
يجوز أن يكون من قبيل عطف العلة على العلول تأمل ، وإنما كان المورد الدعوى الضمنية لأن  
النعم لا يرد على صريح التعريف وإلا لكان منعه بمنزلة منع نقش النقاش وهو ينقض ، نعم لو اعتبر  
فى التعريف أن هذا التعريف مطابق للمعرف فيرد عليه النعم كما لا يخفى . والحاصل أن نفس التعريف  
غير قابل للنعم إلا باعتبار الدعوى الصريحة أو الضمنية لأن النعم يقتضى الحكم ولا حكم فى  
التعريفات . فان قلت كما أن النعم يرد باعتبار الدعوى الضمنية فكذلك يرد باعتبار الدعوى  
الصريحة فلم اكتفى المصنف بها . قلت إذا علم حال الدعوى الضمنية علم حال الصريحة بالطريق  
الأولى نعم يرد النقض على الحصر الحثاف من السكوت واللقام ، اللهم إلا أن يقال الحصر إضافى  
لاحقيقى (فاعرف) إشارة إلى أن النعم الوارد على الدعوى الضمنية منع مجاز لغوى ، وإنما يكون  
منعاً حقيقياً لو كان النعم وارداً على مقدمة معينة ، ويحتمل أن يكون إشارة إلى أنه كما يرد النعم  
والنقض على التعريف يرد عليه المعارضة أيضاً بأن هذا التعريف مثلاً معارض لذلك التعريف ،  
فهو فاسد وإلى الجواب بأن المعارضة على التعريف معلومة بالمقايضة أو متروكة رأساً لقلتها ، وأن  
يكون إشارة إلى أنه لو كان النعم وارداً على إحدى هذه الدعاوى لم يكن وارداً على التعريف ،  
فلا يصح الاستثناء بقوله لكن هذا (ودفع هذا) للنعم المذكور (إنما يكون باثبات) كون كل منهما  
أو كون أحدهما من (الذاتية أو) إثبات كون كل منهما أو أحدهما من (العرضية وهذا) أى إثبات  
الذاتية والعرضية (عسير) أو متعذر (لما قيل من أن تميز الذاتى) سواء كان جنساً أو فصلاً (من  
العرضى) سواء كان خاصة أو عرضاً عاماً (عسير) وهو دليل من الشكل الأول بأن يقال هذا  
الإثبات عسير لأنه يتوقف على تمييز الذاتى من العرضى وتميز الذاتى من العرضى عسير ، فهذا  
الإثبات يتوقف على العسير وما يتوقف على العسير فهو عسير ، ووجه كونه عسيراً أن الجنس يشبه  
العرض العام ، والفصل يشبه الخاصة فتمييزهما عسير ودونه خبط القتاد لكن هذا إنما يكون  
فى الحقائق الوجودية والتعاريف الحقيقية ، وأما فى المفهومات الاعتبارية فتمييزه سهل لأنه مبنى  
على اصطلاحات أرباب الفنون فما اعتبروه داخلاً فهو ذاتى وإلا فهو عرضى مثلاً إذا عرف النحاة

فاعتبر (ومورد النعم هنا) حقيقة (الدعوى الضمنية) المستفادة من قول للمعرف وحدوه ورسموه  
مثلاً فيرد أن الاعتراض عليها لا يكون اعتراضاً على التعريف فلا يصح الاستثناء إلا أن يقال  
التعريف مورده العرفى ولما كان للمعرف هو العرف احتيج إلى الاستثناء ولعل قوله (فاعرف) إشارة  
إلى هذا لكن فيه ما فيه (ودفع هذا) النعم (إنما يكون باثبات الذاتية) للعام والخاص فعند منع  
الحدية (أو) باثبات (العرضية) لهما أو لأحدهما عند منع الرعية (وهذا) الإثبات (عسير) جداً فى  
الحقائق الوجودية (لما قيل من أن تميز الذاتى عن العرضى عسير) واصل إلى حد التعذر لأن الجنس  
والفصل البعيد والعرض العام متشابهة . وكذا الفصل القريب . والخاصة فالامتياز بينهما فى غاية  
الصعوبة لكن لما كان المطلب ظنياً لم يكن طلب الدليل عليه تكليفاً بما لا يطاق . وأما فى  
المفهومات اللغوية والاصطلاحية فسهل لمن هو أهل لأن اللفظ إذا وضع فى اللغة أو فى الاصطلاح



الكلمة بأنها لفظ وضع لمعنى مفرد فما هو داخل في هذا التعريف فهو ذاتي كاللفظ والوضع والمعنى وما هو خارج عنه كدخول اللام والتنوين والجر فهو عرضي. فلذا قال ابن الحاجب في مقدمة الاعراب ومن خواصه دخول اللام إلى آخره ، ولما كان النع من طرف السائل مبنيا على حدية التعريف وكان في الحد اصطلاحان أراد التنبيه على وقوع الاصطلاحين فيه إزالة للاشتباه بحسب الغفلة عن اختلاف الاصطلاحين بحسب اختلاف العلمين ، وأشار إلى إمكان الجواب عن النع المذكور بطريق آخر فقال ( واعلم أن كون الحد تاما أو ناقصا ( بمعنى التركيب ) أى المركب ( عن الذاتيات ) سواء كان الذاتى جنسا قريبا أو بعيدا أو فصلا قريبا ( إنما هو ) أى ماهو ( لا ( عرف أهل الميزان و ) عرف ( من وافقهم ) أى أهل الميزان ( وأما ) الحد ( فى عرف أهل ) العلوم ( العربية فهو ) أى الحد ( التعريف الجامع ) لأفراده قيده به وبقرينه احتراز عن التعريف الأعم والأخص ( المانع ) لأغياره ( سواء كان ) الحد ( بالذاتيات ) أى مركبا من الذاتيات فقط كالأب أو بعضا حقيقيا أو اسميا مركبا دائما أو مركبا أو مفردا ( أو بالعرضيات ) أى مركبا من العرضيات كذلك حقيقيا أو اسميا مركبا دائما أو مركبا أو مفردا أو كان مركبا من الذاتيات والعرضيات فكلية أو لمنع الخلو وإذا كان الأمر كذلك ( فلن قال محمد بكذا ) أى فلصاحب التعريف الذى ادعى أن هذا التعريف حد ( أن يدفع النع المذكور ) الذى أورده السائل على الدعوى الضمنية ( بأن المراد به ) أى بالحد ( عرف أهل ) العلوم ( العربية ) والأصول مثلا إذا عرف الإنسان بأنه الحيوان الناطق وادعى أنه حدف كانه ادعى أن الحيوان جنس والناطق فصل ، وأن الحيوان ذاتى والناطق ذاتى فللسائل أن يمنع كون الحيوان جنسا والناطق فصلا لم لا يجوز أن يكون عرضا عاما أو خاصة لازمة فلصاحب التعريف

لمفهوم فما كان داخلا فيه فهو ذاتى وما كان خارجا عنه فهو عرضي له ، وحدود الحقائق الموجودة ورسومها نسميها حدودا ورسومها بحسب الحقيقة وحدود المفهومات اللغوية والاصطلاحية حدودا ورسومها بحسب الاسم ( واعلم أن كون الحد بمعنى التركيب ) أى بمعنى التعريف المركب ( عن ) مجرد ( الذاتيات إنما هو عرف ) جمهور ( أهل الميزان ومن وافقهم ) وعن بعض المحققين من أهل الميزان هو الفصل القريب أو المركب من الذاتيات المحضة ، وعند بعض المدققين منهم هو الفصل القريب وحده أو مركبا مع غيره سواء كان ذلك الغير ذاتيا أو عرضيا ( وأما فى عرف أهل العربية ) والأصول ( فهو التعريف الجامع المانع ) ولعل التقييد بالجامع والمانع احتراز عن التعريف بالأعم والأخص ( سواء كان ) ذلك التعريف تعريفا ( بالذاتيات ) المحضة ( أو بالعرضيات ) المحضة أو بهما وكثيرا ما يقع الغلط عن اختلاف الاصطلاحات فيمنع كون التعريف بالذاتيات المحضة عند الادعاء بالحدية ( فلن قال محمد بكذا أن يدفع النع المذكور ) احتراز عن النع مستندا بعدم الجمع أو بعدم النع أو بعدم الجلاء أو باستلزام المحال بإثبات كون ذلك التعريف حداً بالتعريف ( بأن المراد به ) أى بالحد هنا عرف أهل العربية أو الأصول أو عرف بعض المدققين من الميزانيين . وأما إذا منع تركبه فيدفع بتحرير أن مرادى به ( عرف أهل العربية ) أو الأصول أو عرف بعض المحققين أو بعض الميزانيين وأما إذا منع وجود فصل قريب فلا يدفع إلا بتحرير أن مرادى به عرف أهل العربية أو الأصول ولما كان مظنة السؤال بأن النع طلب الدليل على المقدمة والنقض بإبطال الدليل بالاستدلال فلا



أن يجب عنه بأن المراد من الحد عرف أهل العربية وهو التعريف الجامع للمانع وهو أعم من الحد للبراني ورسمه . وحاصله أن منعه وأرد على شيء لا يدعيه صاحب التعريف لأن المراد من الحد عرف أهل العربية فهو مدفوع . ولما كان مظنة أن يقال إن المنع طلب الدليل على مقدمة الدليل والنقض إبطال الدليل بالتخلف أو باستلزامه خصوص الفساد ولا مقدمة ولا دليل في الاعتراضات ، السابقة أجاب عنه بقوله ( ثم أعلم أن المنع الذي هو الاعتراض ) احتراز به عن المنع الذي في عدم المنع في التعريف وعن المنع الذي في منع التقسيم في التقسيم ( أيما وقع في هذه الرسالة ) سواء كان في باب التعريف أو في باب القسم أو في باب التصديق أو في الجامعة ( فهو ) أي لفظ المنع ملابس ( بمعنى طلب الدليل ) أي بالمعنى الذي هو طلب الدليل والمراد من الدليل للبين فيمن التنبه أو من قيل حذف للعطوف أو من قيل الاكتفاء بالأصل عن الفرع أو مبنى على عدم جريان الناظرة في التنبيهات وطلب الدليل أعم سواء كان على مقدمة الدليل أو على المدعى أو النقل وهذا التعميم مجاز في استعمال لفظ المنع إذ لفظ المنع في عرفهم طلب الدليل على مقدمة الدليل ، وسيأتي تفصيل هذا إن شاء الله تعالى ( ويسمى ) طلب الدليل مطلقا ( نقضا تفصيليا ) لتفصيل السائل وتعيينه مورد للنقض ( و ) يسمى أيضا ( مناقضة ) وكذلك ما يشتق من أحد هذه الألفاظ وهذه كلها ألفاظ مجازية إذ معانيها الحقيقية طلب الدليل على مقدمة الدليل ( وقد يستعمل ) لفظ المنع المذكور ( في بعض الكتب ) أي في بعض الكتب الأدائية ( بمعنى الدفع ) أي رد الدليل أو المدعى أو التعريض أو التقسيم أو العبارة ، وأشار إليه بقوله ( مطلقا سواء كان ) الدفع ( بطلب الدليل ) وهو المناقضة مطلقا سواء كانت حقيقية أو مجازية وسواء كانت مع السند أولا ( أو بالأبطال بالاستدلال ) وهو بعم النقض الإجمالي تحقيقا أو شبهيا والمعارضة الحقيقية أو تقديرية سواء كانت في المدعى أو في المقدمة وسواء كانت بالقلب أو بالمثل أو بالغير لأنه إما يكون بإبطال المدعى أو الدليل أو التعريف أو التقسيم أو العبارة والاستدلال عليه أولا . والأول نقض إجمالي ، والثاني معارضة . ولما كان في طلب الدليل نوع إجمال

يكون شيء من الاعتراضات السابقة منعا ولا نقضا أجاب بقوله ( ثم أعلم أن ) لفظ ( المنع ) الذي هو الاعتراض ( معناه احتراز عن لفظ المنع في عدم المنع وعن المنع المعروف في تعريفه ) ( أيما وقع في هذه الرسالة ) يكون مجازا ( فهو بمعنى طلب الدليل ) أي البيان فيمن النسبية . قال في الحاشية سواء كان على مقدمة الدليل أو على المدعى وهذا التعميم مجاز في استعمال لفظ المنع إذ لفظ المنع في عرفهم موضوع لطلب الدليل على مقدمة الدليل ، وسيأتي تفصيل هذا انتهى . نعم قد يقال لفظ المنع موضوع أيضا في عرفهم للدليل في مقابلة الدليل سواء كان بطريق المطالبة أو الإبطال فيمن النقض والمناقضة والمعارضة لكنه مجاز أيضا في ذلك الاستعمال ( ويسمى نقضا تفصيليا ) لتفصيل السائل وتعيينه المقدمة الفاسدة ( ومناقضة ) وممانعة مجازا أيضا إذ هذه الألفاظ كلها موضوعة في عرفهم لطلب الدليل على مقدمة الدليل ( وقد يستعمل ) لفظ المنع ( في بعض الكتب ) مجازا ( بمعنى الدفع مطلقا سواء كان ) ذلك الدفع ( بطلب الدليل أو بالإبطال أو بالاستدلال ) فيمن المنوع كلها والأقوى المنع في مقابلة نقض التعريف مع السند دائما أو مع أن المنع المجرد ليس صحيح موجه في مقابلته



كان مظنة أن يقال إن النع المجرد ليس بموجه أراد التفصيل واعتنى بشأنه فقال (ثم) اعلم (أن طلب الدليل قد يخلو عن ذكر السند) يعني ما يطلق عليه لفظ السند في عرفهم (كأن يقال) مثلا (لأنهم ما ذكرته أو) كأن (يقال) مثلا (هو) أي ما ذكرته (ممنوع) أي مطلوب البيان، وأورد مثالين إشارة إلى أن النع قد يكون بغير ما يشتق من لفظه وقد يكون بالاشتقاق منه . والأول حقيقة في جميع موارد الاستعمالات . والثاني حقيقة في المقدمة مجاز في غيره . (ولا يزداد) النع (على هذا القدر) وهو معطوف على قوله : وقد يخلو أو على قوله كأن يقال ويجوز أن يكون حالا ، ويسمى هذا النع في عرفهم (منعاً مجرداً) أي خالياً عن السند لخلوه عنه ، ويجوز أن يكون من قبيل سبحانه من كبر جسم الفيل وصغر جسم البعوضة (وقد يذكر معه) أي مع النع المذكور (سند) وهو معطوف على مقدر : أي قد لا يذكر السند (وسيجيء تفصيل السند) أي تفصيل أقسام السند . وأما مفهومه فيذكر (في باب التصديق) فانتظر فإننا منتظرون . فان قيل فكما أنه سيذكر تفصيل السند فكذلك سيذكر مفهومه فاللائق بحاله إما ترك مفهومه هنا أو ذكر أقسامه . قلنا ذكر مفهومه فيما سيأتي للتوطئة لالكونه مقصوداً بالذات أو لكون ذلك التعريف غير مختار له أو للإشارة إلى تعدد مفهوم السند فتأمل . ولما كان هنا مظنة توهم أن النع المجرد غير صحيح دفعه بقوله (والنع المجرد) عن السند (صحيح) أي مقبول عندهم . ولما توهم أنه إذا كان النع المجرد صحيحاً لزم التساوي بين النعين أزال ذلك الوهم بقوله (لكن النع مع السند أقوى منه) أي من النع المجرد ، ولو قدم هذا الكلام على قوله وسيجيء أو آخر عن قوله والسند في عرفهم لكان أولى (والسند في عرفهم) أي في عرف علماء الفن (ما يذكر لتقوية النع) أي لغرض تقوية النع سواء كان الغرض مطابقاً للواقع كما في السند المساوي والأخص مطلقاً أو غير مطابق له كما في السند الأعم مطلقاً أو من وجه لأن التقوية في الأولين واقعية وفي الآخرين زعمية ، ولا يجوز أن تكون اللام للعاقبة وإلا لم يكن التعريف جامعاً لأقسامه لأن عاقبة الذكر لا تكون إلا للتقوية بحسب نفس الأمر . اللهم إلا أن يعمم التقوية أو يكون التعريف لفظياً أو تنبيهاً أو مبيناً على مذهب المتقدمين .

ولدفع هذا الإيهام قال (ثم إن طلب الدليل قد يخلو عن ذكر السند كأن يقال لأنهم ما ذكرته) أو منعه (أو) كأن (يقال هو) أي ما ذكرته (ممنوع) مطلوب البيان (ولا يزداد على هذا القدر) بذكر التقوى للنع (ويسمى هذا) النع في عرفهم (منعاً مجرداً) أي خالياً عن السند ، فالمجرد مجرد وداعى المجاز قصد التنبيه على كون النع مع السند أقوى (وقد يذكر معه) أي مع طلب الدليل (سند) وسيجيء تفصيل السند في باب التصديق والنع المجرد صحيح) موجه مطلقاً . وقيل إذا لم يكن للممنوع بدعيها خفياً أو استقرائياً (لكن النع مع السند أقوى منه) كما يشهد به المجرد (والسند في عرفهم ما يذكر لتقوية النع) بلا واسطة أو بواسطة تقوية التقوى ، وهذا التخصيص يسمى تنويراً أيضاً ، وهذا التعريف يعم النقص وغيره : وما قيل المراد من النع هنا وفي قولهم هذا السند مساو للنع : لا نقيض للممنوع فليس بشيء لما سنبينه في الفصل الأول من المقالة الأولى لباب الثاني إن شاء الله تعالى فانظر إليه .



( وأينا وقع النقض في هذه الرسالة ) الظاهر أنه ابتداء كلام إذ لا معنى لفظه على ما سبق لأن  
تهديره أن المنع الذي هو الاعتراض أيما وقع النقض وفساده غير خفي . اللهم إلا أن يحطف على  
قوله أن المنع الخ بتقدير وأنه أيما الخ بدون قيد (الفصيل) سواء قيد بقيد الإجمال أولا (فهو بمعنى  
إبطال شيء) سواء كان ذلك الذي مدعى أو دليلا أو تعريفا أو تقسما أو عبارة ( بدليل ) أو ما  
في حكمه فيعم التنبيه وبداهة العقل . وأما معناه الحقيقي فهو إبطال الدليل بالتحلف أو بفساد  
الفساد . وقيل إبطال الدليل أو التعريف بفساد ما .

وأينا ومع لفظ ( النقض ) الذي هو اعتراض معنى آخر من النقض المرف ( في هذه الرسالة بدون  
قيد الفصيل ) سواء قيد بقيد إجمالي أولا (فهو) يكون مجازا ( بمعنى إبطال شيء بدليل ) أي بتبيين ولو  
حكما فيعم التنبيه وبداهة العقل سواء كان ذلك الذي مدعى أو دليلا أو تعريفا أو تقسما . وأما معناه  
الحقيقي فإبطال الدليل بالتحلف بالحكم أو باستلزام الفساد . وقد إبطال لدليل أو التعريف بشيء بفساد ما  
[ تذييل ] في بيان معارضة التعريف . للسائل أن يمارضه بأن هذا معارض لذلك وكل شيء شأنه  
كذا فباطل ، ويأنه أنه لا يكون للفظ واحد حقيقتان مختلفتان فلا يكون له حدان تاما بحسب  
الطبيعة وإن تساويا ، وكذا لا يعرف لفظ واحد بتعريفين بحسب الحقيقة متباينين وإن كانا راسخين  
ناقضين ، وكذا لا يعرف لفظ واحد بتعريفين بحسب الحقيقة أحدهما أخص أو أعم من الآخر إلا إذا كان  
أحدهما أو كلاهما ناقصا . وأما إذا كان التعريفان أو أحدهما بحسب الاسم فلا يجوز أن يكونا متباينين  
وكذا لا يجوز أن يكون أحدهما أخص أو أعم من الآخر إلا إذا كان أحدهما أو كلاهما ناقصا ، هذا  
بالنسبة إلى موضع واحد . وأما بالنسبة إلى الأوضاع فيجوز تباينهما وإن كانا حدين تامين بحسب  
الحقيقة إذ يجوز أن يكون للفظ الواحد حقائق متباينة ومفاهيم متباينات لتعدد وضعه فيجوز أن  
يكون للفظ واحد باعتبار وضعين تعريفات متباينات وإن كانا حدين تامين بحسب الحقيقة وكذا  
يجوز أن يكون له حد نام بحسب الاسم باعتبار وضع وأن يكون الحقيقة مسماه باعتبار وضع آخر حد  
تام بحسب الحقيقة مبان لذلك الحد التام بحسب الاسم هذا . فإذا قل المعارض تعريفك أو حدك  
أو رسمك هذا معارض بذلك التعريف أو الحد أو الرسم فذا احتمالات تسعة وعلى كل من هذه الاحتمالات  
إما أن يقيد هذا بكونه تاما مع إطلاق ذلك أو مع تقييده بكونه تاما أو مع تقييده بكونه ناقصا ،  
وإما أن يقيد هذا بكونه ناقصا كذلك أو لا يقيد هذا بشيء . منها كذلك فذا احتمالات تسعة أيضا  
فاضربها في التسعة الأولى فتسكون الاحتمالات أحدًا وثمانين ، وعلى كل من هذه الاحتمالات إما أن  
يقيد هذا بكونه بحسب الحقيقة مع إطلاق ذلك أو مع تقييده بكونه بحسب الحقيقة أو مع تقييده بحسب  
الاسم كذلك ، وإما أن لا يقيد هذا بشيء . منها كذلك فذا احتمالات تسعة أيضا فاضربها في أحد  
وثمانين فتسكون الاحتمالات تسعة وعشرين وسبعائة ، وعلى كل من هذه الاحتمالات إما أن يقيد  
بكون ذلك مبانًا أو بكونه مساويا أو بكونه أعم مطلقا أو بكونه أخص من وجه أو لا يقيد بشيء  
منها فذا احتمالات مئة فاضربها في تسعة وعشرين وسبعائة فتسكون الاحتمالات أربعة وسبعين  
وثلاثمائة وأربعة آلاف ، وعلى كل من هذه الاحتمالات إما أن يقيد بكونها باعتبار وضع واحد أو  
بكونها باعتبار وضعين أو لا يقيد بشيء . منها فذا احتمالات ثلاثة فاضربها في أربعة وسبعين وثلاثمائة



## الباب الثاني

( في ) بيان ( التقسيم ) المطلق وأحواله والوظائف الجارية فيه

وهو في اللغة تحليل الشيء وتجزئته ولم يعرفه المتأخرون ولا كتفائه بل في اللغوي ( وهو ) على قسمين لأنه ( إما تقسيم الكل إلى جزئياته ) الكل ما لا يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع التفرقة فيه ، والجزئي ما يمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع التفرقة فيه ، والاراد من الجزئيات ما فوق الواحد فلا ينتقض التقسيم بتقسيم الكل إلى جزئين ( وإما تقسيم الكل إلى أجزائه ) وكل ما هو كذلك فهو على قسمين الكل ما يتركب من الأجزاء سواء كانت ذهنية أو خارجية ، والجزء ما يتركب منه الشيء مطلقا ، والفرق بين الكل والكل أن الكل يحمل على كل واحد من الجزئيات ، فيقال الإنسان والفرس حيوان والكل لا يحمل على كل واحد من أجزائه المتخلفة والماهية . فلا يقال المثل معجون ولا الثوب معجون أيضا ، فإن قلت قولنا زيد إما قائم أو قاعد من أي قبيل هو ؟ قلت إن أردنا بذلك القول الشك والترديد فإنه قاعد أو قائم في وقت الآن فذلك ليس بتقسيم ، وإن أردنا أنه لا يغلو حاله عن القيام والقعود فتارة يقوم وتارة يقعد فذلك تقسيم الكل إلى جزئياته والتقدير زيد إما زيد قائم أو زيد قاعد .

وأربعة آلاف فتسكون الاحتمالات اثني عشر ومائة وثلاثة عشر الباء فلصاحب التعريف أن يمنع كون تعريفه حدا أو رسما أو تاما أو ناقصا أو حدا تاما أو حدا ناقصا بحسب الحقيقة إلى غير ذلك وأن يمنع كون ما ذكره المعارض تعريفا أو حدا أو رسما أو تاما أو ناقصا أو حدا تاما إلى غير ذلك وأن يمنع كونهما باعتبار وضع واحد أو يمنع الكبرى في كثير من الاحتمالات لا في كلها كما إذا قل معارض حدك التام بحسب الحقيقة هذا معارض بذلك الحد التام بحسب الحقيقة البين له وهما باعتبار وضع واحد وكل تعريف هذا شأنه ففاسد فلا مجال لصاحب التعريف هنا أن يمنع الكبرى بل يمنع الصغرى وهي مشتملة على تسع دعاوى : الأولى كون تعريف المعرف حدا ، والثانية كونه تاما ، والثالثة كونه بحسب الحقيقة ، والرابعة كون ما ذكره المعارض تعريفا ، والخامسة كونه حدا ، والسادسة كونه تاما ، والسابعة كونه بحسب الحقيقة ، والثامنة كونه مبينا للمعرف المرف ، والتاسعة كونهما باعتبار وضع واحد فيمنع المرف ما شاء أن يمنعها منها وقس عليه ، وصاحب السكر الصائب لا يشك بعد هذا في هذه الاحتمالات ولا في تقريرها ولا في معرفة النوع الواردة على صغرها ولا كبرها فليسأل المتدثون أهل الذكر ما كانوا يملكون .

[ الباب الثاني في ) بيان ( التقسيم ) وأحواله والوظائف الجارية فيه

( وهو ) قسمان ، لأنه ( إما تقسيم الكل إلى جزئياته ) الإضافية العقلية ، ولما قيل القسم معتبر في الأقسام . فإن الجزئي الإضافي العقلي للشيء ما هو الأحص من ذلك الشيء بحسب المفهوم ، والمراد من الجزئيات ما فوق الواحد فلا ينتقض التقسيم ( وإما تقسيم الكل ) وهو ما يتركب من الأشياء ( إلى أجزائه ) الخارجية والذهنية والجزء ما يتركب منه الشيء منه خارجا وذهنا ، والمراد بالأجزاء والأشياء هنا ما فوق الواحد فلا ينتقض التقسيم . قال في الحاشية : والكل يحمل على كل واحد من جزئياته فيقال : الإنسان حيوان والفرس حيوان ولا يحمل الكل على كل واحد



وحاصله تقسيم هيئته إلى القيام والقعود (والكلّي والكل مسمى مقسما ومورد القسمة) أما تسميته مقسما فلكونه محل القسمة. وأما تسميته موردا فلورود القسمة عليه؛ والكل والكلّي بينهما عموم من وجه لصدقهما على الانسان وصدق الكلّي بدونه في الكلّي البسيط وصدق الكل بدونه على زيد (ويسمى الجزئيات والأجزاء أقساما) للكلّي في الأول والكل في الثاني. اعلم أن انمط الكلّي يطلق بالاشتراك اللفظي على معنيين. الأول: ما لا يمنع فرض صدقه على كثيرين على ما سبق وهو الكلّي الحقيقي. والثاني ما يندرج تحته شيء آخر بالفعل أو بالإمكان في نفس الامر وهو الكلّي الإضافي والنسبة بينهما بالعموم والخصوص مطلقا لأن الكلّي بالمعنى الأول يصدق على الكلّيات الفرضية كالأشياء

من أجزائه المخالفة له في الماهية، فلا يقال الكل معجون ولا يقال الشونيز معجون اه. قوله يحمل الكلّي أي حقيقة وظاهرا وفيه ما فيه. قوله ولا يحمل الكل أي لاحقيقة ولا ظاهرا على كل واحد من أجزائه الغير المحمولة المخالفة له في الماهية. وأما كل واحد من أجزائه المحمولة فيحمل الكل عليه لكن لا من حيث إنه جزء بل من حيث الاتحاد في الخارج تأمل. وأما إذا انحلت ماهية الأجزاء الغير المحمولة والكل فيحمل الكل على كل واحد منها ظاهرا لاحقيقة لعدم اتحادها في الخارج وهو ظاهر، ولذا قال في الهامش: وأما إذا كان ماهية كل من الأجزاء عين ماهية الكل كعصا للماء فيحمل اسم الكل وهو الماء على كل واحد من أجزائه. وقس عليه مثل السمن والسل اه وتقل عن السيد السند مغالطة بم ورودها لجميع تقسيمات الكلّيات إلى جزئياتها، وهي أن القسم لا يتحقق إلا في ضمن الأقسام فإذا أخذ من حيث تحققه في ضمن بعض الأقسام لا يتناول القسم فيلزم انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره، وإذا أخذ من حيث تحققه في ضمن جميع الأقسام يكون كل من الأقسام قسما للقسم فيلزم انقسام الشيء إلى الأشياء القسمة له. وأجيب عنها بأننا نلاحظ انقسم في نفسه مع قطع النظر عن تحققه في ضمن شيء من الأقسام، ونقرر هذه المغالطة أن هذا التقسيم إما مقارن بحيث يتحقق مقسمة في ضمن بعض الأقسام وإما مقارن بحيث يتحقق مقسمة في ضمن جميع الأقسام والأول باطل لاستلزامه الانقسام إلى نفسه وإلى غيره والذي باطل لاستلزامه انقسام الشيء إلى الأقسام القسمة له ينتج أن هذا التقسيم قياس مقسم متعددة فيه نتيجة التأليف لكنه فاسد إما من جهة المادة أو من جهة الصورة لأن صفراء إما مانعة الجمع أولا، فلي الثاني فالصغرى مجموع لأقسام ملحوظها في نفسه مع قطع النظر عن تبينك الحشيتين، وعلى الأول فالإنتاج مجموع. فان من شرائط إنتاج قياس للقسم أن تكون المفصلة التي فيه حقيقة أو مانعة الخلو كما بين في محله. قال في الحاشية إن قلت قولنا زيد إقام أو قاعد من أي قبل هو؟ قلت إن أردنا بذلك القول الشك والتردد في أنه قائم في وقت فلا فذلك ليس بتقسيم، وإن أردنا أنه لا يخلو حاله عن القيام والقعود فتارة يقوم وتارة يقعد فذلك تقسيم الكلّي إلى جزئياته والتقدير إما زيد قائم وإما زيد قاعد. وحاصله تقسيم هيئته إلى القيام والقعود اه وظاهر هذا استفسار كما هو ملائم لأردنا، ويحتمل أن يكون تقضا لعدم الحصر لذلك الفرد وجوابه مع دخول ذلك الفرد في القسم على تقدير ومنع خروجه عن القسم الأول عن تقدير آخر (و) كل واحد من (الكلّي والكل) اللذين ذكرا قبل الأقسام (يسمى مقسما ومورد القسمة) وهما (ويسمى الجزئيات) للشملة على ذلك الكلّي (والأجزاء أقساما) فيسمى كل منهما قسما



واللا يمكن ولا يتصور ذلك في الكلّي بالمعنى الثانى والجزئى أيضا يطلق على معنيين: أحدهما ما يمتنع فرض صدقه على كثيرين وهو الجزئى الحقيقى والنسبة بينه وبين معنى الكلّيين تباين كلّى. وثانيهما ما يندرج تحت شئ آخر بالفعل أو بالإمكان في نفس الأمر وهو الجزئى الإضافى ، وهو أعم من المعنى الأول له وهو ظاهر ، وأما النسبة بينه وبين كل من معنى الكلّى فعموم وخصوص من وجه فأعرف ذلك المعنى ( ويسمى كل قسم ) جزءا كان أو جزئيا ( بالنسبة إلى القسم الآخر ) كذلك (ق-جا) أى مباينا سواء كان التباين فى الواقع أوفى العقل فيشمل التقسيم الحقيقى والاعتبارى . قال المحقق الشريف قدس سره فى بعض تصانيفه : قسم الشئ هو ما يكون مندرجا تحته وأخص منه ، وقسم الشئ هو ما كان مقابلا له ومندرجا معه تحت شئ آخر ، مثلا إذا قسمت الحيوان إلى حيوان ناطق وحيوان غير ناطق كان كل منهما قسما للحيوان وقسما للآخر ، وهما مندرجان تحت الحيوان ( ويسمى القسم ) جزءا كان أو جزئيا أيضا (الذى دخل فى القسم) كلا كان أو كليا (ولم يذكر) ذلك القسم (فى التقسيم) سواء كان تقسيم الكل إلى الأجزاء أو تقسيم الكلّى إلى الجزئيات ( واسطة بين الأقسام ) مطلقا كقولنا الإنسان إما ذكر أو أنثى فالخفى داخل فى القسم وهو الإنسان ولم يذكر فى التقسيم فهو واسطة بين القسمين ( وشرط صحة التقسيم ) مطلقا سواء كان تقسيم الكلّى إلى الجزئيات أو تقسيم الكل إلى الأجزاء حقيقيا أو اعتباريا عقليا أو استقرائيا بل قطعيا أو جليا ويجوز أن يخص هذا الشرط بتقسيم الكلّى إلى الجزئيات بقرينة ذكر شرائط تقسيم الكل إلى الأجزاء فيما سأتى (الجمع) أى كون القسم جامعا لأقسامه (والمنع) أى كون التقسيم مانعا للأقسام المقسم ( ويسمى ) الشرط ( الأول الحصر ) أيضا (ومعناه) أى معنى الحصر أو معنى الشرط الأول ( أن لا يترك فى التقسيم ) مطلقا أو تقسيم الكلّى إلى جزئياته ( ذكر بعض ما ) أى قسم ( دخل ) ذلك القسم ( فى المقسم ، ومعنى الثانى ) أى المنع أو الشرط الثانى ( أن لا يذكر فى التقسيم ) مطلقا أو مقيدا ( ما لم يدخل فى المقسم ) أى قسم لم يدخل ذلك القسم فى المقسم ( ومن شرائطه أيضا ) أى من شرائط صحة التقسيم مطلقا أو مقيدا ( تباين الأقسام ) قيل : ولو قال وتباين الأقسام بالمعطف على الجمع والمنع لكان أخصر . أقول فيه نظر لأنه أشار به إلى شرط آخر وهو أن يكون القسم أخص من المقسم . اعلم أن التباين قبان أحدهما التباين فى الواقع ، وهو أن لا يتصادق الأقسام على

ويسمى كل قسم بالنسبة إلى قسم آخر قسما) أى مباينا ولو اعتبارا ويسمى مجموع الأقسام تقسما كما مر (ويسمى القسم الذى دخل فى المقسم) بكونه جزئيا أو بالجزئية (ولم يذكر فى التقسيم) بأن لا يصدق عليه قسم منها فى الأول وبأن لا يكون ذلك القسم جزءا منها فى الثانى (واسطة بين الأقسام وشرط صحة) كل من قسمى (التقسيم الجمع) ولما دخل فى المقسم إذا لم توجد قرينة على عدم إرادة الحصر مثل رب وقد ومن (والمنع) عما لم يدخل فيه (ويسمى الأول) وهو الجمع (الحصر ومعناه) أن لا يترك فى التقسيم ذكر بعض ما دخل فى المقسم (وما صفة أو مضاف إليه والإضافة لجنس) (ومعنى الثانى) وهو المنع (أن لا يذكر فى) أقسام (التقسيم ما لم يدخل فى المقسم ، ومن شرائطه أيضا) أى من شرائط التقسيم مطلقا تباين الأقسام الأظهر أن يقال (تباين الأقسام) عقيب قوله والمنع لكنه نبه بالتأخير والتفسير على المغايرة بين هذا الشرط والشرطين الأولين فانهما بالنسبة إلى المقسم وذا بالنسبة إلى الأقسام ، ولما احتاج بيان معناه إلى بطلان الكلام



شيء واحد ، وهذا في التقسيم الحقيقي والآخر التباين في العقل ، وهو تمايز مفهوم الأقسام بحيث لا يكون أحدهما جزءا من الآخر ولا تفصيله وهذا في التقسيم الاعتباري ولا يضر فيه تصادق الأقسام على شيء واحد كتصادق مفهومات الكميات الخمس على اللون ، فلو قلنا إن الكلى إما جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام ، فهذا تقسيم اعتباري تباين فيه مفهومات الأقسام وهي مذكورة في كتب المنطق وإنما كان تقسيما اعتباريا لاحقة لتصادق الكل في اللون : وينبغي أن يعلم أن بين التباين في الواقع والتباين في العقل عمومًا وخصوصًا مطلقا بحسب التحقق لأنه كلما تحقق التباين في الواقع تحقق التباين في العقل ، وليس بالعكس فإنه يتحقق التباين في العقل في التقسيم الاعتباري ولا تباين في الواقع فيه ، فإن الأقسام فيه مصادقة بل بينهما عموم وخصوص من وجه فتأمل . ولما كان مطلق التقسيم منقسما إلى قسمين أورد في الكتاب الفصل الأول لبيان القسم الأول والفصل الخامس للقسم الثاني ؛ ولما كان التقسيم شروط ثلاثة أورد النقض بانتفاء كل شرط في فصل كل حدة فكان الفصول الثلاثة ، لكن لم يرع في ترتيب النقض على التقسيم بانتفاء كل شرط الترتيب الشرطي في الأجمال لسكته لا تخفى كما يشير إليه إن شاء الله تعالى . ولما كان تقسيم الكلى إلى الجزئيات ونقضه أصلا بالنسبة إلى تقسيم الكل إلى الأجزاء ونقضه أ ر د الثاني في فصل واحد ولم يفصل النقض باعتبار كل شرط في فصل وحمل الاعتراض عليه ودفعه على المقابلة . ولما كان أجوبة أكثر النفوس مبنية على التحرير أورد فصلا آخر لبيان التحرر فصارت الفصول ستة .

[فصل : في بيان تعريف (تقسيم الكلى) حقيقة أو إضافيا ( إلى جزئياته ) حقيقة أو إضافية أيضا ، وتقسيمه إلى قسمين بل إلى أقسام وما يتعلق بهما ، ولما كان التقسيم موقوفا على التعريف عرفه فقال ( ومعناه ) أى معنى التقسيم ، وإنما لم يقل وهو أو ما يؤدي مؤداه تمنا ومرعاة لصيغة أخرى ( ضم قيود ) متبينة لتحصيل أقسام متبينة وذلك في التقسيم الحقيقي قيل سواء كان ذلك بالذاتيات أو بالعرضيات أو بكليهما ، والجزئيات بحسب الأول تسمى أوعا وبالثنائى أصلا وبالثلث أقساما أو متخالفة لتحصيل أقسام متمايزة بحسب العقل وذلك في التقسيم الاعتباري .

تركه في هذا المختصر . وقال في الحاشية التباين قسمان : أحدهما التباين في الواقع وهو أن لاتصادق الأقسام على شيء واحد وهذا في التقسيم الحقيقي والآخر التباين في العقل وهو تمايز مفهوم الأقسام بحيث لا يكون أحدهما جزءا من الآخر ولا تفصيله وهذا في التقسيم الاعتباري ولا يضر فيه تصادق الأقسام على شيء واحد كتصادق مفهومات الكميات الخمس على اللون قال في المامش : فلو قلنا إن الكلى إما جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام فهذا تقسيم اعتباري تباين فيه مفهومات الأقسام ومفوماته مذكورة في كتب الميزان وإنما كان تقسيما اعتباريا لاحقة لتصادق الكل في اللون انتهى . إن قلت إن من شرائط تقسيم الكلى إلى جزئياته أخصية القسم من المقسم فلم لم يذكره ؟ قلت شرطه أن يكون كل قسم منه أخص من المقسم بحسب العقل وقد يكون مساويا بحسب الجمل في التقسيم الاعتباري منه لكن لما استفيد من المنع تركه ولذا أورد النقض بانتفائه في ذيل النقض بانتفاء المنع

[ فصل : في بيان ( تقسيم الكلى إلى جزئياته )

اعلم أن لفظ التقسيم كما يطلق على الأقسام كذلك يطلق على صفة القاسم وهو المراد هنا ( ومعناه ضم قيود )



قال أبو الفتح في حاشية التهذيب : ونسروا العبد بالخصص وأرادوا به ما يقلل الاشتراك بحسب  
الصدق أو بحسب المفهوم أو الإيهام أو الاحتمال ليشتمل مجموعهم زيد ورجل فاسل وإنسان ضاحك  
أو ماش وزيد كاتب وعين جارية وإنسان نوع وغيرها من المركبات التقييدية تنهى والمراد بالقبود  
ما فوق الواحد كما هو المشهور في التعريفات فلا يخرج التقسيم الشتمل على القيد ( إلى القسم )  
وهو تعريف لمطبق التقسيم والقسم الحقيقي ضم قبود متباينة إلى القسم والاعتبارى ضم قبود  
متحالية غير متباينة كلا أو يضاف إلى القسم ويجوز أن يقال معناه ضم القسم إلى القبود وللستغنى  
هو الأول . اعلم أن التقسيم كما يطابق على صفة القسم يطابق على الأقسام المذكورة في التقسيم  
وهو المراد هنا ، ولما كان هذا التقسيم ضم قبود والقيد لا يكون قسما فقط بل مجموع القيد والقيد  
مع أن القسم لا يخلو عن الاحتمالات الثلاثة فصله فقال ( وقد يذكر القسم ) السكاي مطلقا ( في الأقسام )  
أى فى كل واحد من الأقسام سواء كانت الأقسام متباينة فى الواقع أو فى العقل فيعلم البيان للتقسيمين  
وسواء كانت القبود فيها أخص مطلقا من القسم أو أعم من وجه أو مساويا ( صريحا كقولك  
الإنسان إما إنسان أبيض ) وهو القسم الأول ( وإما إنسان أسود ) وهو القسم الثانى وكقولك  
الإنسان إما إنسان رومى أو إنسان حبشى ( وقد يدخل ) القسم ( فى مفهوم الأقسام ) أى فى مفهوم  
كل واحد من الأقسام ( كقولك الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف ) لأن مفهوم الاسم مادل على  
معنى فى نفسه غير مقترن بأحد ا زمته الثلاثة ، ومفهوم الفعل مادل على معنى فى نفسه مقترن بأحد  
الآزمته الثلاثة ، ومفهوم الحرف مادل على معنى فى نفسه ، والقسم دال على مفهوم كل واحد منها لأن  
كلمة ما عبارة عن الكلمة ( وقد يحذف ) القسم عن كل قسم من أقسام التقسيم أو عن بعضه  
( وهو ) أى للقسم ( مراد ) مع كل قيد من القبود للذكورة أو مع بعضه وإلا لكان القسم أعم من  
للقسم ولزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره وماتوم من أنه يجوز أن يكون بين القسم وللقسم عموم  
من وجه فكلام ظاهرى ( كقولك ) فى تقسيم الإنسان ( الإنسان إما ) إنسان ( أبيض أو )  
إنسان ( أسود ) ويجوز إجماع الأقسام الثلاثة بمعنى يجوز أن يكون للقسم مضبرا فى

مما يرة ( إلى التقسيم ) لتحصل المفومات التى هى الأقسام وحكمه ضرورى فقد ذكر القسم قبل الأقسام  
كذلك للعرف قبل التعريف فيكون من التصورات كالتعريف ( فقد يذكر القسم فى الأقسام  
صريحا ) فتكون الأقسام مفومات تفصيلية ( كقولك الإنسان إما إنسان أبيض ، وإما إنسان  
أسود وقد يدخل ) القسم ( فى مفهوم الأقسام ) فلا بد ذكر صريحا البتة ، وإلا يلزم الاستدراك  
حينئذ تكون الأقسام إما مفومات إجمالية ( كقولك الكلمة إما اسم أو فعل أو حرف ) فإن  
الكلمة جنس لها وإمام مفومات تفصيلية كقولك الكلمة إما فعل إخبارى أو فعل إنشائى أو اسم مشتق  
أو اسم غير مشتق أو حرف عامل أو حرف غير عامل ( وقد يحذف ) المقسم فيكون المذكور فى موضع  
الأقسام هو القبود ( وهو مراد ) ومقدر حينئذ البتة وإلا لكان المفهوم الذى هو القسم أعم من  
المفهوم الذى هو المقسم فلذا كان المقسم معتبرا فى الأقسام فالأقسام مفومات تفصيلية حقيقة ( كقولك  
الإنسان إما أبيض أو أسود ) أى إنسان أبيض أو إنسان أسود فإن الإنسان ليس بداحل فيهما لأن  
مفهوما شىء له البياض و شىء له السواد وكل من هذين المفهومين أعم من مفهوم الإنسان فلو لم يقدر



بعض أقسام التقسيم صريحا وفي بعضها محذوفا وفي بعضها داخلا في مفهومها . فان قلت إذا كان التقسيم أعم مطلقا أو من وجه كان التقسيم معتبرا في الأقسام لئلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه ، وأما إذا كان التقسيم أخص أو مساويا فلا وجه لاعتبار التقسيم في الأقسام . قلت يعتبر للتقسيم فيها ليحصل مفهوم الأقسام فلذا تسميهم بقولون كل تقسيم يستفاد منه مفهومات الأقسام حدودا أو رسوما تامة أو ناقصة حقيقية أو إسمية مع أن الفصل والخاصة اللذين هما قيدان يمان بحسب المفهوم وإن كان أحدهما بحسب الوجود الخارجي مثلا مفهوم الناطق شيء له النطق وهو مجرد ملاحظة مفهومه أعم من الحيوان فافهم ، وما قيل إن التعريف للماهية والتقسيم للأفراد فبني على المسامحة ، وللإيراد أن التقسيم لتحصيل ماهية الأفراد فلا ينافي كون التقسيم للماهية كما هو التحقيق .

( فبي ) واعلم أنهم اعتبروا في التقسيم الوحدة إن كان حقيقيا فبالوحدة الحقيقية وإن كان اعتباريا فبالوحدة الاعتبارية وإن كان التقسيم إلى الأنواع فبالوحدة النوعية ، وقس على ذلك التقسيم إلى الأصناف والأشخاص وذكروا في وجهه أن التقييد بها واجب في موارد القسمة كلها إذ لو لم يقيد بها لم ينحصر شيء من التقسيمات لأن مجموع القسمين مثلا قسم ثالث للمطلق التقسيم إليهما ألا يرى أن الحيوان مطلقا إذ قسم إلى الناطق وغير الناطق لم يكن منحصرًا فيهما بل يكون مجموعهما قسما ثالثا كذا قالوا . قال الأستاذ العلامة القاز آبادي طيب الله ثراه وجعل اللجنة مثواه : إن التقسيم مقيد بقيد الوحدة انتهى ، ولما كان بيان الوظائف متوقفا على تقسيم قسمة التقسيم ، ولما كان التقسيم متراجعا عن التعريف قال ( ثم ) ويجوز أن تكون ابتدائية أو مستعارة للتفاوت في الرتبة ( إن هذا التقسيم ) أي تقسيم الكل إلى جزئياته سواء كان حقيقيا أو اعتباريا فالأقسام أربعة منقسم إلى قسمين لأنه ( إما ) تقسيم ( عقلي وإما استقرائي ) وبعضهم قسم التقسيم إلى أربعة أقسام إلى الأولين وإلى قطعي وهو ما لا يجوز العقل فيه كما أخبرنا بنظر إلى الدليل أو التنبه وإن جوزه بمجرد ملاحظة مفهومه وإلى جلي وهو ما يكون يجعل الجاعل فالأقسام باعتبار التقسيم الحقيقي والاعتباري ثمانية وبعضهم إلى الثلاثة الأول والصنف أدرج القطعي في العقلي كما هو رأي البعض أو في الاستقرائي كما هو رأي البعض الآخر والجلي مندرج في الاستقرائي ، فلا يرد على حصر التقسيم : قال :

الإنسان هنا لكان التقسيم أعم من التقسيم وقد يذكّر في بعض الأقسام ويدخل أو يقدر فيما عداه كقولك الحيوان إما حيوان ناطق أو صاهل وكقولك الحيوان إما إنسان أو حيوان صاهل وقد يدخل في البعض ويقدر فيما عداه كقولك الحيوان إما إنسان أو صاهل وقد يذكّر في البعض ويدخل في البعض ويقدر في البعض كقولك الحيوان إما حيوان ناطق أو فرس أو ناهق وكل من المذكور والداخل والمقدر قد يكون نفس التقسيم وهو الغالب كما مر وقد يكون بعضه ، هذا إذا كان بعض التقسيم داخلا وبعضه خارجا كقولك الحيوان إما جسم ناطق وإما بصير فان الجسم بعض التقسيم وهو المذكور وبعضه وهو نام حساس متحرك بالإرادة مراد في القسم الأول ، والحساس بعض التقسيم أيضا ، وهو داخل في البصير لأنه جنس له وجنس نام متحرك بالإرادة مراد فيه أيضا فتدبر ( ثم إن هذا التقسيم ) وهو تقسيم الكل إلى جزئياته أربعة أقسام ( إما ) تقسيم ( عقلي وإما ) تقسيم ( استقرائي ) وإما تقسيم قطعي وإما جلي ، لكن حصره على الأولين مبني



بعض المحققين إن الحصر منحصر في القسمين عقلي واستقرائي لأنه إن كان بحيث يحزم العقل بمجرد ملاحظة مفهوم القسمة مع قطع النظر عن الأمور الخارجة عنه فهو عقلي وإلا فهو استقرائي . ومنهم من قسم القسم الثاني إلى ما يحزم به العقل بالدليل أو بالنتيجه وإلى ما سواه ويسمى الأول قطعيا والثاني استقرائيا ، والظاهر أن حصر الحصر في الاثنين أو الثلاثة عقلي انتهى : ( و ) القسم ( الأول ما ) أى تقسيم ( لا يجوز العقل ) وهو قوة للنفس بها تستعد للعلوم والادراكات وهو للمنى بقولهم : غريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات ، وهو بهذا المعنى مرادف للذهن عند مثبتيه ، لأنهم عرفوه بأنه قوة معدة لا كتساب التصورات والتصديقات ، وقد يطاق ويراد به الجوهر المجرد مجازا . قال شارح حكمة العين : العلم حصول صورة العلوم في الذهن ، وقيل جوهر مجرد متعلق بالبدن تعالى التدبير والتصرف ، وهو بهذا المعنى مرادف للنفس الناطقة ( فيه ) أى فى ذلك التقسيم ( قسما آخر ويكون ذكر الأقسام فيه ) أى فى ذلك التقسيم ملتبسا ( بالترديد ) أى حال كون الأقسام ملتبسة به ( بين الاثبات والنفي ) وفى هذا التعريف إشارة إلى أن الترديد بينهما فى هذا التقسيم لا بد منه ولا ينفعك عنه ، لكن قد يكون الترديد بينهما صريحا ( كقولك للعلوم إما ) معلوم ( موجود أولا ) معلوم موجود ، وقد يكون مفهوما كقولك العدد إما زوج أو فرد وقلما لا يردد كقولك العدد زوج وفرد مع أنه مرادف لا يردد عليه أنه كثير إلاما لا يردد القسم العقلي بينها بل لا يردد أصلا فلا يكون التعريف جامعا ، واعلم أنه عدل عن التقسيم المشهور بأن العلوم إما موجودة أو معدومة لا يردد عليه النقص بالحال عند مثبتيه فإنه لا موحود ولا معدوم وهو واسطة بينهما وإن لم يرد عليه عند من لم يثبتها ويكتفيك هذا الاجمال [ فائدة ] اعلم أن التقسيم العقلي يطلق على التقسيم الدائر بين النفي والاثبات ويقابله الاستقرائي ، والتقسيم الحقيقي يطلق على التقسيم الذى لا تتصادق أقسامه على شيء ، وتكون مختلفة بالذات ويقابله التقسيم الاعتبارى على ما هو المشهور ، وقد يطلق التقسيم العقلي على ما يكون الأقسام فيه من محتملات العقل ، سواء كانت موجودة فى نفس الأمر أولا . والحقيقى على ما يكون الأقسام فيه موجودة فى نفس الأمر فاحفظ هذا فإنه ينفعك فى مواضع شتى ( و ) القسم ( الثانى ) أى التقسيم الاستقرائى من حيث هو هو فمهم تقسيم الكلى إلى جزئياته وتقسيم الكل إلى أجزائه فيكون التعريف لمطلق الاستقرائى . وأما التقسيم العقلي فلا يكون إلا تقسيم الكلى إلى جزئياته لأن الترديد لا يجرى فى تقسيم الكل إلى أجزائه ( ما ) أى تقسيم ( لا يجوز العقل فيه )

على ما هو المشهور من التقسيم . نعم إن بعض المحققين جعل تقسيم القطعى مندرجا تحت العقلي ، وجعله بعضهم مندرجا تحت الاستقرائى لكن تعريفه وبيان حكمه يأباه ( الأول ) وهو التقسيم العقلي ( ما لا يجوز ) بكسر الواو المشددة ( العقل فيه ) أى فى ذلك التقسيم ( قسما آخر ) بل يحزم بمجرد ملاحظة الأقسام انحصار القسم فيها . خرج بقوله لا يجوز التقسيمات الثلاثة الأخيرة ( و ) هذا التقسيم ربما ( يكون ذكر الأقسام فيه بالترديد بين الاثبات والنفي ) صريحا ( كقولك للعلوم إما ) معلوم ( موجود أولا ) معلوم موجود ، أو مفهوما كقولك : العدد إما زوج أو فرد وقلما لا يردد ، كقولك : العدد فرد ولا فرد أو فرد وزوج ( والثانى ) وهو الاستقرائى ( ما يجوز العقل فيه )



أى في ذلك التقسيم (فما آخر) سواء كان حزيا أو جزءا (لكن ذكر فيه) أى في ذلك التقسيم (ما) أى قسم (علم) وحوده (بالاستقراء) فيكون الجزم بالانحصار مستندا إلى الاستقراء والتبع، وللاستقراء معنى الغرض فلا يرد عليه أنه مستلزم له ور (كقولك) في تقسيم العنصر: التقسيم الحقيقي. (العنصر) بمعنى المادة: أى مادة الأجسام المركبة وهي الحوان والبات والعدن، وهي الوالد الثلاثة (إما) عنصر (أرض أو) عنصر (ماء أو) عنصر (هواء أو) عنصر (نار) والتقسيم الاستقرائي مطلقا (حقه) أى حاله الاتق به (أن لا يرد فيه) أى في ذلك التقسيم (بين النفي والإثبات، لكن قد يذكر) التقسيم الاستقرائي من حيث إنه قسم من تقسيم الكلى إلى جزئاته، لا من حيث هو هو، إذ التردد لا يجري في الاستقرائي الذي هو قسم من تقسيم الكل إلى الأجزاء فمعه استخدام (في صورة الحصر العقلي) حال كون ذلك التقسيم حلييا (بالتحديد كذلك) أى مثل التقسيم العقلي أو كالتحديد بين النفي والإثبات تهيلا للضبط والاستقراء. وقليلًا للانتشار، وإذا كان كذلك (فيكون بعض الأقسام مرسلًا) سواء كان القسم المرسل في الآخر، كقولك: العنصر إما أرض أو ماء، أو هواء أو لا أو في الوسط كقولك: العنصر إما أرض أو لا. الثاني أما غير ماء أو ماء أو في الأول كقولك: العنصر إما غير أرض أو أرض. والقسم المرسل في جميع هذه الصور أعظم مما وجد بالاستقراء لأنه صادق على غيره كالنور والسماء لكن الأولى أن تقع الإرسال في القسم الأخير وقد يكون الإرسال أكثر من قسم واحد، لكن ما كان الإرسال فيه في قسم واحد فهو أشبه بالحصر العقلي (أبنة) قال الحوهرى ته يته ويته من الباب الأول والثاني وبته كرحمة مصدر منصوب على المصدرية بمعنى القطع أى قطع الإرسال قطعًا فأدخل عليه حرف التعريف فسط التثنية قطع همزتها محالف للقياس، ونقل عن يديه قطع همزتها لزوم اللام فيها. قال الشيخ الرضى البتة بمعنى القول بالقطع به وكأن اللام فيها في الأصل للهedy أى القطعة المملوءة من التي لا تردد فيها. ويحوز أن يكون اللام فيها للعلم الذهني وأن يكون للحس

أى في ذلك التقسيم (فما آخر) فخرج العقلي (لكن ذكر فيه) أى في ذلك التقسيم كل (ما علم بالاستقراء) كونه فيما من القسم فخرج القطعي والعقلي، لأن ما ذكر فيها ليس ما علم بالاستقراء (كقولك العنصر) أى مادة الأجسام المركبة (إما أرض أو ماء أو هواء أو نور) فإن العقل يجوز أن يكون للعنصر قسم آخر ولا يبطله دليل، لكن ما علم بالاستقراء هذه الأربعة لا غير. والثالث وهو القطعي ما يجوز العقل فيه فما آخر، لكن يبطل الدليل أو النية كونه فيما من القسم كقولك الوجود إما واجب بالذات أو واجب بالغير فإن العقل يجوز أن يكون للوجود قسم آخر، لكن الدليل حصره فيهما. والرابع، وهو الجعلي ما يجوز العقل فيه فما آخر، لكن حصره القاسم في تلك الأقسام كتقسيم الصفات ما يتضمن عليه كتابه إلى أجزاء كتابه (والتقسيم الاستقرائي حقه أن لا يرد فيه بين الإثبات والنفي، لكن قد يذكر في صورة الحصر العقلي بالترديد) بين النفي والإثبات (كذلك) أى كالتقسيم العقلي أو كترديده (فيكون بعض الأقسام) حينئذ (مرسلًا) مختصا (أبنة) وهي منصوبة على أنها مصدر لفعل محذوف وجوبا وهو بت: أى قطع، فأصلها بته كرحمة أدخل عليها ال فسقط النون فصار أبنة وقطع همزتها



ولو ادعاء كما قالوا في نعم الرجل زيد . وقيل اشتقاقها من لبت كجلب ، فأصلها لبنة كجلبية  
أدخل عليه الهمزة فقط للتعريف لوجود اللام ثم ادغم التاء في التاء فصار البنة ، وهو بمعنى جدا  
أي بلا شك ( ومعنى إرساله ) أي إرسال بعض الأقسام ( أن يكون مفهوم القسم ) المرسل  
( أعم ) مطلقا ( مما ) أي من القسم الذي ( وجد ) ذلك القسم ( بالاستقراء ) أي بالتفحص التام  
( مما صدق عليه ) أي صدق مفهوم القسم عليه والظرف بيان للوصولة في قوله مما وجد فكلمة  
عن للتبيين بتخصيص ما صدق بما صدق في الخارج ، ويجوز أن يكون للتبويض بتعريفه لما صدق  
في الخارج أو في الذهن . ولما كان هنا مظنة أن يقال اعتبار القسم في الأقسام ينفي العموم  
دفعه بقوله ( ومعنى هذا العموم ) أي عموم القسم المرسل ( أن يجوز العقل صدق ذلك للعموم )  
أي مفهوم المرسل ( على غير ما ) أي غير الفرد الذي ( وجد ) ذلك الفرد بالاستقراء ولم يتم  
الدليل على عدم دخوله في القسم ( كقولك ) في تقسيم العنصر الاستقرائي الوارد على صورة  
العقل ( العنصر إما أرض أولا . والثاني ) وهو ما كان غير أرض ( إما ماء أولا .  
والثالث ) وهو ما كان غير ماء ( إما هواء أولا ، وهو ) أي ما كان غير هواء ( النار ) إذا  
كان معنى الإرسال ومعنى العموم معلومين لك وكان القسم الأخير هو النار ( فالقسم الأخير  
مرسل أي لا ينحصر ) مفهومه ( في النار بحسب العقل ) ولا بالدليل والتنبيه إذ يجوز العقل  
أن يكون مفهوم القسم المرسل شيئا آخر غير ما وجد بالاستقراء كالنور والسماء ( بل ) ينحصر  
( بحسب الاستقراء ) والظاهر أنها تقسيمات ثلاثة والقسم الأخير في كل منها مرسل ، وقد يرد  
في هذا القسم أن يقال : العنصر أرض وهواء وماء ونار . وأما التقسيم القطعي فإن كان داخلا

مخالف للقياس ، ونقل عن سيبويه قطع همزتها للزوم اللام فيها ، وقيل شتمانه من لبت  
كجلب فأصلها لبنت كجلبية أدخل عليها الهمزة فقط للتعريف لوجود اللام في أوله ثم ادغم التاء  
في التاء فصار البنة ، وهي بمعنى جدا : أي بلا شك ( ومعنى إرساله ) راجع إلى بعض الأقسام  
( أن يكون مفهوم ) ذلك ( القسم أعم مما وجد بالاستقراء ) وقوله مما وجد دل ذلك  
المفهوم ( مما صدق ) مفهوم ذلك القسم ( عليه ) مستدرك . ولما كان مظنة أن يقال اعتبار القسم  
في الأقسام ينفي العموم . أجاب بقوله ( ومعنى هذا العموم أن يجوز العقل صدق ذلك للمفهوم  
على غير ما وجد ) بالاستقراء ، ولم يبطل الدليل كون ذلك الغير قياسا من القسم ( كقولك :  
العنصر : إما أرض أولا ، والثاني إما ماء أولا . والثالث إما هواء أولا ، وهو النار ) فإن هذا  
استقرائي ( فالقسم الأخير مرسل ) مخصص ( أي لا ينحصر ) القسم الأخير ( في النار بحسب  
العقل ) ولا بالدليل ( بل ) ينحصر فيها ( بحسب الاستقراء ) ولذا خصص بالنار الظاهر أنها  
تقسيمات ثلاثة ، والقسم الأخير من كل منها مرسل مخصص ، وقد لا يرد في هذا التقسيم ، ويقال  
العنصر أرض وماء وهواء ونار . وأما التقسيم القطعي فحقه أن لا يردد بين النفي والاثبات ،  
لكن قد يذكّر في صورة التقسيم العقلي بالترديد بين الإثبات والنفي ، فالتقسيم الواحد حيث  
مرسل مخصص أيضا البنة ، كقولك : للوجود إما واجب بالذات أولا ، وهو الواجب بالغير



في العقل فظاهر أنه مردد بين النفي والإثبات ، وإن كان داخلا في الاستقرائي فحقه أن لا يرددين  
النفي والإثبات ، لكن قد يذ كر في صورة التقسيم العقلي التردد بين النفي والإثبات ، فالقسم  
الأخير مرسل كقولك : الموجود إما واجب بالذات أولا وهو الواجب بالغير وإن كان قسما مستقلا  
فيجوز فيه التردد بين النفي والإثبات وعدمه . وأما التقسيم الجملي فخالفه حال الاستقرائي ،  
هذا ما خطر ببال الفار والعلم عند الملك القادر - فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين - . ولما فرغ من  
تعريف التقسيم وتقسيمه شرع في بيان الاعتراض على تقسيم الكل إلى جزئياته بانتفاء الشرط الأول فقال .  
( فصل : في الاعتراض ) أي اعتراض السائل ( على حصر التقسيم ) أي تقسيم الكل

إلى جزئياته بانتفاء الحصر ، وهو الشرط الأول سواء كان التقسيم عقليا أو استقرائيا .

اعلم أن التقسيم من المطالب التصورية حقيقة وإن كان من المطالب التصديقية صورة عند  
المحقق الشريف ، ومن التصديقية حقيقة وصورة عند المحقق التفتازاني ، ولعل التمييز  
بالاعتراض للإشارة إلى تطبيق الكلام على المذهبين لأن الاعتراض أعم من النع والنعقض  
والمعارضة ويجوز التخصيص بالنقض الإجمالي كما يدل عليه يانه ( فان كان ) تقسما ( عقليا ينقضه )  
أي التقسيم العقلي ( السائل : ) - بب ( وجود قسم آخر ) خارج عن الأقسام داخل في القسم  
( يجوز العقل ) أي يجوز العقل ذلك القسم ، سواء كان متحققا في الواقع أولا ، ولا يشترط  
فيه تحقق القسم المجوز في الواقع . وتقريره أن هذا التقسيم باطل لأنه غير حاصر لأقسامه لأنه  
مقارن بجواز قسم آخر للمقسم فهو غير حاصر ، وكل تقسيم غير حاصر فهو باطل ، وههنا مغالطة  
مشهورة ترد على كل تقسيم مثلا لو قسمنا الكلمة إلى الاسم والفعل والحرف فيقول السائل هذا  
التقسيم باطل لأنه تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره لأن مورد القسمة كلمة وكل كلمة إما اسم  
أو فعل أو حرف ، فمورد القسمة إما اسم أو فعل أو حرف ، وأيا ما كان يكون تقسيمها إلى الاسم  
والفعل والحرف تقسما للشيء إلى نفسه وإلى غيره ، وجوابها أن الكلمة التي هي مورد القسمة أعم

وكذلك التقسيم الجملي فاعرف وإنما قيدنا المرسل بالمخصص لأنه لو لم يخص يكون تقسما  
عقليا لا استقرائيا ولا قطبيا ولا جمليا ، وكل من الأقسام الأربعة إما حقيقي وإما اعتباري لأنه  
إما أن يكون بين كل قسم بالنسبة إلى ما عداه من الأقسام تبان في الواقع أولا ، والأول حقيقي  
والثاني اعتباري ، ويسمى أقسام الأول أقساما حقيقية كما مر ، وأقسام الثاني أقساما اعتبارية  
كقولك : الفعل إما تام أو ناقص أو متعدد أو لازم .

( فصل : في بيان ( الاعتراض على حصر ) ذلك ( التقسيم ) أي في بيان الناظرة  
الواردة على تقسيم الكل إلى جزئياته بانتفاء الشرط الأول ، وهو الحصر . ومعنى حصره أن  
لا يصدق مفهوم المقسم على غير الأقسام المذكورة ، لكن إنما يعترض على حصره إذا لم توجد  
قرينة على عدم إرادة الحصر ، مثل رب وقدوم . وأما إذا وجدت القرينة فلا يعترض على  
حصره لعدم اشتراط الحصر في ذلك التقسيم . وقيل إنه ليس بتقسيم حينئذ بل المراد إيراد بعض  
الصور ( فان كان ) ذلك التقسيم ( عقليا ينقضه السائل ) مستدلا ( بوجود قسم آخر يجوز )  
أي وجود ذلك القسم من حيث هو قسم ( العقل ) سواء كان متحققا الوجود والتسمية أولا



من الاسم والفعل والحرف ، فان المراد بها مطلق الكلمة من غير نظر إلى كونها اسما أو فعلا أو حرفا ، وتحقيقه أن مورد القسمة هو مفهوم الكلمة لا ماصدق عليه مفهوم الكلمة والمحكوم عليه في قولنا وكل كلمة إما اسم أو فعل أو حرف ماصدق عليه مفهوم الكلمة لانفس مقومها فلا يلزم للنتيجة ( وإن كان ) التقسم تقسيما ( استقرائيا ) قيل وهذا ليس مختصا بتقسيم الكلى إلى جزئياته بل هو جار في تقسيم الكلى إلى أجزائه ( ينقضه ) أى يبطل السائل ذلك التقسيم ( وجود قسم آخر ) خارج عن الأقسام داخل في القسم ( متحقق في الواقع ) أى موجود في نفس الأمر ولا يكفى فيه الجواز بل لابد من وجوده في الواقع وتقريره أن هذا التقسيم باطل لأنه غير حاصر لأقسامه لمقارنته بوجود قسم آخر للمقسم فهو غير حاصر فيكون باطلا ، وكذلك التقسيم الجعلى ولا بد من بيان الصغرى إن لم تكن بديهية جلية ( وقد يظن السائل ) للمعترض على التقسيم ( التقسيم الاستقرائى ) في الواقع واحترز به عن التقسيم العقلى في الواقع ( المرددين النفى والإثبات ) وهذا لا يوجد إلا في تقسيم الكلى إلى جزئياته ولا يجرى في تقسيم الكل إلى أجزائه بل لا تأويل ( تقسيما عقليا ) في الحقيقة إذ حقه أن يرد بين النفى والإثبات ، قيل وقد يظن السائل ما ليس بتقسيم تقسيما فيبطله بانتفاء أحد الشروط على زعمه أو تقسيما استقرائيا أو تقسيما عقليا فيبطله بما يناسبه فيجواب عن كل منها بأنه ليس بتقسيم وأنول وقد يظن السائل أن صاحب التقسيم أراد به الحصر فيعترض عليه بأنه غير حاصر لأقسامه فيجواب عنه بأنه ما ادعى الحصر . قال الكاتب في حكمة العين : وبشروط أن يكون بينهما أى بين الضدين غاية الخلاف كالسواد والبياض . وقال شارحه وهذا الشرط يبطل انحصار أقسام التقابل في الأربعة لوجود قسم آخر حينئذ وهو أن لا يكون بينهما غاية الخلاف كالحرارة والصفرة فالمولى العلامة أثير الدين الأبهري سمى هذا بالمعاندين . فأجاب عن هذا الاعتراض بقوله وهو غير مضر لأن الحكماء ما ادعوا انحصار التقابل في الأربعة إذ ليس لهم دليل على ذلك بل اصطلاحوا على أنها أربعة لاحتياجهم إليها في العلوم انتهى فليتأمل ( فيقول ) السائل ( إنه ) أى هذا التقسيم ( باطل ) لتجاوز العقل قسما آخر ( أى لأنه يجوز العقل فيه قسما آخر وكل ما كان كذلك فهو غير حاصر فيكون التقسيم باطلا هذا الاعتراض ( كأن يقول ) السائل ( في تقسيم العنصر كما ذكرنا ) وهو متعلق بتقسيم العنصر وهو تقسيمه إلى الأقسام الأربعة ( إن ) مع جعلها مقول القول ( القسم الأخير )

وسواء أبطلهما الدليل أولا ، وتقريره : أن هذا التقسيم باطل لأنه غير حاصر لمقارنته بجواز قسم آخر للمقسم وكذا التقسيم القطعى لأنه لا ينقض بشيء . أبطل قسمة الدليل ( وإن كان ) ذلك التقسيم ( استقرائيا ينقضه ) السائل ( بوجود قسم آخر متحقق ) وجوده من حيث هو قسم ( في الواقع ) ولا يكفى الجواز في تنقيضه ، وتقريره : هذا التقسيم باطل لأنه غير حاصر لمقارنته بتحقق قسم آخر للمقسم وكذلك التقسيم الجعلى فاذا أبطل أحدها السائل بما لا يبطله فاقسام يمنع الكبرى مستندا بأن هذا التقسيم تقسيم كذا فهو لا يبطل إلا بكذا ( وقد يظن السائل التقسيم الاستقرائى المرددين بين الإثبات والنفى تقسيما عقليا فيقول إنه ) أى هذا التقسيم ( باطل ) لجوز العقل قسما آخر ( أى لأنه يجوز العقل فيه قسما آخر ( كأن يقول ) السائل ( في تقسيم العنصر كما ذكرنا ) من الأقسام العنصر إما أرض أو لا والثانى إما ماء أو لا والثالث إما هواء أو لا وهو النار ( إن القسم الأخير )



وهو قوله أولا في الأخير ( لا ينحصر ) ذلك القسم ( في النار ) وهو الفرد الذي وحد بالاستقراء بما صدق عليه مفهوم القسم الأخير ( إذ يجوز ) من الجواز أو من التجوز ( بحسب العقل أن ينقسم ) مفهوم ذلك القسم ( إلى النار وغيرها ) كالسما والنور ، يعني أن القسم الأخير لا ينحصر في النار لأنه يجوز العقل فيه أن ينقسم إلى النار وغيره وما شأ به ذلك لا ينحصر فيها فالقسم الأخير لا ينحصر في النار فإذا كان كذلك يجوز العقل فيه قسما آخر لكن المقدم حق والنالي مثله ومن قال حاصل هذا القول اعتراض على نفس التقسيم بأنه غير حاصر لأن القسم الأخير لا ينحصر في النار فلم يتأمل حق التأمل اللهم إلا أن يقال إنه قصر المساواة فافهم ( فيجواب عنه ) أي عن ذلك الاعتراض ( بأن القسمة استقرائية ) لا عقلية كما ظننته ( والقسم الذي حوزة غير متحقق في الواقع ) أي غير موجود في نفس الأمر ، وحاصله أن القسم الذي يجوز العقل ولم يوجد في نفس الأمر غير داخل في قسم التقسيم الاستقرائي ، وإنما يدخل في قسم التقسيم العقلي ويضربه ولا يضرب الاستقرائي (و) الحال أن ( التقسيم الاستقرائي لا يبطل ) شيء من الأشياء ( إلا بوجود قسم آخر ) خارج عن الأقسام داخل في القسم ( في الواقع ) وحاصل هذا الجواب منع الكبرى القائلة : بأن كل ما يجوز العقل فيه قسما آخر فهو غير حاصر مستندا بأن القسمة استقرائية المنع ويجوز المنع بالترديد في صفراء بأن يقال إن أردت بقولك إنه يجوز العقل فيه قسما آخر أن هذا القسم تقسيم عقلي يجوز العقل فيه قسما آخر فهو ممنوع كيف والقسمة استقرائية إلى آخره وإن أردت به أنه تقسيم استقرائي فالصغرى مسلمة لكن الكبرى ممنوعة لأن القسمة استقرائية والقسم الذي حوزته غير موجود في الواقع قال بعض الفضلاء وكذا الكلام في التقسيم الجلي والقطعي إلا أنه يستند في تقسيم القطعي بأن هذه القسمة قطعية والقسم الذي حوزته يبطل قسميته بذلك الدليل والتقسيم القطعي لا يبطل إلا بجواز وجود قسم لم يبطل الدليل قسميته ، وقد يزعم السائل التقسيم الاستقرائي أو الجلي أو القطعي الغير المردد بين النفي والاثبات تقسما عقليا فينقمها بأن يقول هذا التقسيم

من هذا القسم ( لا ينحصر في النار إذ يجوز العقل أن ينقسم ) القسم الأخير ( إلى النار وإلى غيرها ) من السماء والنور مثلا وكذا القسم الجلي المردد بين الاثبات والنفي قد يظنه السائل تقسما عقليا فيفضه كذلك كما إذا قيل ما يتضمنه المعجون عمل أولا وهو الشونيز وكذلك التقسيم القطعي قد يردد بين الاثبات والنفي كما إذا قيل الموجود إما واجب بالهت أولا وهو الواجب بالغير فيظنه السائل تقسما عقليا فيفضه بأن يقول بأن هذا القسم بطلانه تقسيم مقارن بجواز قسم آخر وهو ما ليس بواجب أصلا ( فيجواب عنه ) أي عن هذا القول بأن يمنع الكبرى لو يردد في الصغرى ، فيقال إن أردت أنه تقسيم عقلي كما فالصغرى ممنوعة ، وإن أردت أنه تقسيم استقرائي كذا فكبرى ممنوعة مستندا في كل منها ( بأن ) هذه ( القسمة استقرائية والقسم الذي حوزته غير متحقق ) من حيث هو قسم ( في الواقع ) والتقسيم الاستقرائي لا يبطل إلا بوجود قسم آخر ( متحقق قسمته ) ( في الواقع ) وكذا الكلام في التقسيم الجلي والقطعي إلا أنه يستند في التقسيم القطعي بأن هذه القسمة قطعية والقسم الذي حوزته يبطل قسميته ذلك الدليل والتقسيم القطعي لا يبطل إلا بجواز وجود قسم لم يبطل الدليل قسميته ، وقد يزعم التقسيم



باطل لأنه غير حاصر فيقول إن أردت أنه تقسيم عقلي مقارن بجواز قسم كذا فالصغرى ممنوعة وإن أردت أنه تقسيم استقرائي أو قطعي كذا فالكبرى ممنوعة مستندا في كل منها بتحرير التقسيم بأن هذه القسمة استقرائية أو جمالية أو قطعية . والقسم الذي جوزته غير متحقق قسميته في الواقع هذه في الأولين ، أو مبني عدم قسميته بهذا الدليل هذا في الثالث وقد يزعم أن التقسيم الاستقرائي أو الجملي قطعا فينقضه بأن يقول هذا التقسيم غير حاصر لمقارنته بجواز قسم آخر لم يبطل الدليل قسميته فيجاب عنه بأحد النوع المذكورة مستندا في كل منها بتحرير التقسيم بأن هذه القسمة استقرائية أو جمالية والقسم الذي جوزته غير متحقق قسميته في الخارج اهـ .

فإذا علمت أن القسم العقلي يبطل بمجرد تجاوز العقل قسما آخر ولا استقرائي لا يبطل إلا بتحقيقه ( فإذا أبطلهما السائل ) أي أحدهما من التقسيم العقلي والاستقرائي ( ب ) سبب ( عدم الحصر فقد يجيب عنه ) أي عن ذلك الاعتراض ( القاسم ) والراد منه من الزم صحة التقسيم سواء صدر عنه القسم أولا . قبل إنما قال قاسما ولم يقل مقبلا مع أن قوله تقبلا ينقضه لما اشتهر من أن ماضي التقسيم لم يأت مشددا بل مخففا وفيه نظر لأنه دعوى بلا دليل بل هو واقع قال في العاموس قسمه وقسمه مخففا ومشددا مستندا ( بتحرير ) المراد من ( المقسم ) وهو أعم من أن يكون مقسم التقسيم العقلي مطلقا أو مقسم التقسيم الاستقرائي كذلك ( أعني ) من تحرير المقسم ( أن يريد منه ) أي من المقسم ( معنى لا يشمل ) ذلك المعنى ( الواسطة ) بالامكان أو بالفعل وقد عرفت معنى الواسطة . مثلا إذا قلنا المعلوم إنما موجود أو معدوم فينقضه بأن هذا التقسيم باطل لأنه غير

الاستقرائي أو الجملي أو القطعي الغير المردد بين الإثبات والنفي تقبلا فينقضهما بأن يقول هذا التقسيم باطل لأنه غير حاصر لمقارنته بجواز قسم آخر للمقسم فيجيب القاسم عن هذا النقص بأن يمنع كلية الكبرى أو ردد في الصغرى فيقول إن أردت أنه تقسيم على مقارن بجواز قسم كذا فالصغرى ممنوعة . وإن أردت أنه تقسيم استقرائي أو جملي أو قطعي كذا فالكبرى ممنوعة مستندا في كل منها بتحرير التقسيم بأن هذه القسمة استقرائية أو جمالية والقسم الذي جوزته غير متحقق قسمته في الواقع هذا في الأولين أو مبني عدم قسمته بهذا الدليل هذا في الثالث ، وقد يزعم التقسيم الاستقرائي أو الجملي قطعا فينقضه بأن يقول هذا التقسيم غير حاصر لمقارنته بجواز قسم آخر لم يبطل الدليل قسمته ، فيجاب عنه بأحد النوع المذكورة مستندا في كل منها بتحرير التقسيم بأن هذه القسمة استقرائية أو جمالية والقسم الذي جوزته غير متحقق قسمته في الخارج فإذا علمت أن التقسيم العقلي يبطل بمجرد تجاوز العقل قسما آخر والاستقرائي لا يبطل إلا بتحقيقه ( فإذا أبطلهما السائل ) أي أحدهما من التقسيم العقلي والاستقرائي مستندا ( بعدم الحصر ) وقد عرفت تقريرهما ( فقد يجيب عنه ) أي عن ذلك الإبطال ( القاسم ) بمنع القضية الأولى من القضايا التي انحلت إليها الصغرى أعني جواز وجود القسم الآخر أو تحقيقه مستندا بتحرير ذلك القسم بحيث يظهر به عدم جوازه أو عدم تحقيقه أو بمنع القضية الثانية أعني جواز دخوله أو تحقيق دخوله في المقسم مستندا ( بتحرير المقسم أعني ) به بيان ( أن يريد منه معنى لا يشمل الواسطة ) بالامكان أو بالفعل أو بتحرير القسم الآخر بحيث يظهر به عدم جواز دخوله أو عدم تحقيق دخوله



حاصر لأقسامه لأنه مقارن بجوز قسم آخر دال في القسم غير داخل في الأقسام لأنه لا يشمل الحل الذي هو الوجود واللامعوم وكل شيء شأنه هذا فهو غير حاصر فيكون باطلا فيجب عنه صاحب التقسيم مع الصغرى بأننا لانعلم أنه مقارن بجواز قسم آخر داخل في القسم لا يجوز أن يكون المراد من المعلوم للمعلوم الذي لا يشمل الحال ولو لم أنه داخل في القسم فلانعلم أنه غير داخل في الأقسام لم لا يجوز أن يكون المراد من اللعدم أو الوجود معنى شاملا للعالم ، وقد يجاب بمنع كبرى أصل الدليل بأننا لانعلم أن كل غير حاصر فهو باطل لم لا يجوز أن لا يكون مراده الحصر تأمل وقس عليه التقسيم الاستقرائي . والجواب عن الاعتراض الوارد على التقسيم الجعلي كالجواب عن الاستقرائي ، والجواب عن الاعتراض الوارد على التقسيم القطعي كالجواب عن العقلي ، وقد يجاب عنه بتحرير الأقسام ومادة القرض وتغير التقسيم وبالنقض والله رضى التبعة قبين ، وأشار إلى هذا بقيد للقيمة الجزئية تأمل في هذا المقام واستخرج الاعتراض الوارد على التقسيم العقلي الحقيقي والاعتباري والتقسيم الاستقرائي الحقيقي والاعتباري والقطعي والجعلي ، والجواب عن كل منها . واعلم أن كون الاعتراض من السائل القرض فقط إذ لم تعتبر الدعوى الضمنية ، وأما إذا اعتبرت فإرد عليه المنع المجزئ اللغوي والمعارضة التقديرية أيضا هذا معنى على مذهب الحق الشرف قدس سره من أن التقسيم من اللطال التصورية ، وأما على ما حققه التفتازاني من أن التقسيم من اللطال التصديقية فإرد عليه المنع المجزئ اللغوي مطلقا والمعارضة التقديرية والنقض شبيها أو تحقيقا وقس عليه الجواب عن كل منها .

[ فائدة ] إن قيل وجه الحصر فانه يدل على الحصر العقلي ، وإن قيل وجه الضبط فانه يدل على الاستقرائي . قل اعلم أن الحصر أربعة أقسام حصر عقلي كحصر العدد في الزوج ، الفرد وحصر وقوي كحصر الحكمة في الثلاث وحصر جعلي كحصر الرسالة في المقدمة والمقالات الثلاثة والجامعة وحصر استقرائي كحصر الأبواب والفصول . ولما فرغ من الاعتراض على القسم بانتفاء الشرط الأول شرع في الاعتراض عليه بانتفاء الشرط الثاني ، فلذلك أورده في فصل على حدة لكمال التميز لكن لما كان بعض الاعتراض بانتفاء الشرط الثالث مناسبا لبعض الاعتراض بانتفاء الشرط الثاني في تعبير المساء إذ التميز في أحدهما كون قسم الشيء قسما له وفي الآخر كون قسم الشيء قسما له جمع بينهما في هذا الفصل . فان قلت لم قدم الاعتراض باعتبار تمام الشرط الثالث على الثاني مع أن الأولى عكسه لقرنه للفصل الآتي السوق للاعتراض بانتفاء الشرط

في القسم أو بمنع القضية الثالثة أعني خروج ذلك القسم عن الأقسام ، وقد يجاب عنه بمنع كلية الكبرى مستندا بأن هذه القضية مقارنة بإرادة عدم الحصر فافهم . والجواب عن الاعتراض الوارد على التقسيم الجعلي كالجواب عن الاستقرائي . والجواب عن الاعتراض على التقسيم القطعي كالجواب عن العقلي إلا أنه قد يجاب فيه بمنع القضية الرابعة مستندا بوجود دليل يدل على بطلان دخول ذلك القسم في القسم لأن الصغرى من دليل القرض الوارد على التقسيم القطعي مشتملة على أربع مقدمات بخلاف الثلاثة الباقية ، فان كلا من صغريات دليل القرض الوارد عليها مشتملة على ثلاث قضايا فقط فاعرف .



الثالث قلت للتابع الفصل بين النقوض الآتية باعتبار انتفاء الشرط الثاني . فان قلت فليكن مع مناسبة في آخر الفصل . قلت نعم هو كذلك لكن لا يناسب تأخير النقض الأول من النقوض الثلاثة عن النقضين الآخرين لأن انتفاء الشرط الثاني فيه أظهر .

[ فصل : قد ينقض التقسيم ] أى تقسيم السكلى إلى جزئياته ( بأنه ) أى بسبب أن التقسيم باطل لأنه ( يلزم فيه ) أى فى التقسيم المذكور ( أن يكون قسم الشيء فى الواقع ) أى فى نفس الأمر والظرف متعلق بالمضاف أو به وبالمضاف إليه تعلقاً لفظياً أو معنوياً . فافهم ( قسماً له ) أى مبايناً له وكل تقسيم شأنه كذلك فهو باطل ( وذلك ) اللزوم أو النقض ثابت ( إذا كان بعض القسم أعم ) مطلقاً بقرينة المثال ( من ) القسم ( الآخر ) فى الواقع أو فى زعم السائل فهذا الاعتراض بانتفاء الشرط الثالث ، وهو التباين بين الأقسام ( كما إذا قلت ) فى تقسيم الجسم إلى هذين القسمين ( الجسم ) وهو جوهر قابل للانقسام فى الجهات الثلاث عند الحكماء أو ما يترتب من جزءين أو أكثر عند المتكلمين ( إما حيوان ) وهو جسم نام حساس متحرك بالارادة ( أو ) جسم ( نام ) وهو شيء له النماء وهذا القسم أعم مطلقاً من الأول والحيوان أخص منه ( فان الحيوان ) وهو القسم الأول ( قسم من ) الجسم ( النامي ) وهو القسم الثانى ( فى الواقع ) وكل قسم من النامى أخص منه فالحيوان أخص منه فيكون القسم الثانى أعم مطلقاً ، وهو المطلوب ( وقد جعل ) الحيوان ( فى هذا التقسيم ) أى فى تقسيم الجسم ( قسماً له ، و ) قد يحجب عنه ( أى عن الاعتراض للذكور ) ( يمنع اللزوم المذكور ) الذى هو مضمون الصغرى مجرداً أو ( مستنداً بالتحريك ) أى بتحريك القسم الأعم ( أعنى ) بالتحريك ( أن يراد ) بالقسم الأعم جسم ( نام غير الحيوان ) إذا العام إذا قوبل بالخاص يراد به ما وراء الخاص على ما هو المشهور ، وقد يحجب عنه بمنع كلية الكبرى مستنداً بأن التقسيم اعتبارى يكفي فيه تمايز الأقسام فى العقل إذا كان القسم أعم فى زعم السائل وإن لم يمكن فى خصوص هذا المثال . قيل إذا كان بعض الأقسام المذكورة فى التقسيم أعم مطلقاً من الآخر وكانت الأقسام متباعدة فى العقل كتقسيم الانسان إلى الكاتب بالقوة والضاحك بالفعل فلمنع

[ فصل ] فى بيان المناظرة على ذلك التقسيم بانتفاء الشرط الثانى وهو الدع . ولما كان مباينة القسم للقسم أعلى الفساد ، وكان المناظرة بها يتبادر إلى الفوائد أراد أن يبين أولاً تلك المناظرة لكن لما كان الاعتراض بأعمية القسم من القسم الآخر مناسباً للاعتراض بذلك المباينة لوجود العكس البديهي بينهما أراد أن يقدم المناظرة بذلك الأعمية للجمع بين التناهيين فقال ( قد ينقض ) ذلك ( التقسيم بأنه ) أى هذا التقسيم باطل لأنه ( يلزم فيه أن يكون قسم الشيء فى الواقع قسماً له ) وكل تقسيم شأنه كذا فباطل ( وذلك ) اللزوم أو النقض ( إذا كان بعض القسم أعم ) مطلقاً ( من ) القسم ( الآخر ) فى الواقع أو فى زعم السائل ( كما إذا قلت الجسم إما حيوان أو جسم ) نام فان الحيوان قسم من النامى فى الواقع ( لأنه أخص منه بحسب الحمل ) وقد جعل فى هذا التقسيم قسماً له . ويحجب عنه ( أى عن هذا النقض ) ( يمنع اللزوم المذكور ) وهو الصغرى ( مستنداً بالتحريك ) أى بتحريك القسم الأعم ( أعنى أن يراد ) بالقسم الأعم ( نام غير الحيوان ) إذا العام إذا قوبل بالخاص يراد به ما عدا الخاص وقد يحجب هنا بمنع كلية الكبرى مستنداً بتحريك التقسيم بأنه



الكبرى أيضا مجال مستندا بهواز كون القسمة اعتبارية وهذا المنع موجه على ما هو المستفاد من كلامهم . وقد يجاب عن الاعتراض المذكور بمنع لزوم تحرير القسم الأخص أو كليهما بحيث يظهر به تباين الأقسام . وقد يجاب عنه بتغير التقسيم كلا أو بعضا ، ويمكن الجواب عنه أيضا بالنقض والقصر على ما في الكتاب تفسير أو مبنى على التمثيل ( وقد ينقض ) ذلك التقسيم بانتفاء الشرط الثاني ( بأنه ) باطل لأنه ( يلزم فيه أن يكون قسم الشيء في الواقع قسما له ) أي لذلك الشيء . وكل تقسيم شأنه كذلك فهو باطل ( وذلك ) اللزوم أو النقض ( إذا كان بعض الأقسام مباينا للمقسم ) أي في هذا التقسيم في الواقع أو في زعم السائل ( كما إذا قلت ) مثلا في تقسيم الانسان ( الانسان ) وهو المقسم ( إما فرس ) وهو القسم المباين ( أوزنجى ) وهو القسم الأخص ( فافترض قسم للانسان ) يعنى أن الفرس والانسان متباينان ( لأنهما قسمان ) حقيقيان ( من الحيوان ) وكل شيئين شأنهما كذلك فهما متباينان أما الصغرى فبديهية وأما الكبرى فلأن كل قسم بالنسبة إلى القسم الآخر مباين له في التقسيم الحقيقي ( وقد جعل ) الفرض ( في هذا التقسيم قسما له ) أي للانسان ، ويجاب عنه بمنع الصغرى مستندا بتحرير المقسم أو القسم أو كليهما وتغير المقسم أو التقسيم كلا أو بعضا ولا مجال لمنع الكبرى . ويمكن الجواب عنه أيضا بالنقض والتحقيقين ولم يتعرض للجواب عنه لأن النقض بهذا الطريق قليل الوقوع مع أنه معلوم بالمقايضة قيل لم يتعرض للجواب لعدم إمكانه في المثال المذكور . أقول فيه نظر لأنه يجوز أن يكون المراد من الانسان الحيوان ومن الزنجى الانسان إطلاقا للخاص على العام ( وقد ينقض ) هذا التقسيم بانتفاء الشرط الثاني نقل عنه هنا ( ومن شرط التقسيم ) أي تقسيم الكلى إلى جزئياته ( أن يكون القسم أخص مطلقا من المقسم ) فعلى هذا يكون هذا النقض بانتفاء هذا الشرط ، ولعل هذا الشرط مستفاد من الشرط الثاني الذى هو المنع ( بأنه ) باطل لأن ( القسم فيه ) أي في التقسيم المذكور ( أعم ) مطلقا ( من المقسم ) كما إذا قلت الضاحك إما حيوان أو زنجى أو أعم من وجه

اعتبارى يكفى فيه تمايز الأقسام ، هذا إذا كان أعم في زعم السائل فيجاب أيضا بهذين المعين إلا أنه قد يسند حينئذ منع لزوم تحرير القسم الأخص أو الأعم أو كليهما بحيث يظهر به تباين الأقسام والاقتصار في بيان الجواب على خصوص المثال وللقصود فيه ليس على ما ينبغي في هذا المقام ( وقد ينقض ) ذلك التقسيم ( بأنه ) باطل لأنه ( يلزم فيه أن يكون قسم الشيء في الواقع قسما له ) كل تقسيم شأنه كذا باطل ( وذلك ) اللزوم أو النقض ( إذا كان بعض الأقسام مباينا للمقسم ) في الواقع أو في زعم السائل ( كما إذا قلت الانسان إما فرس أو زنجى فافترض قسم للانسان لأنهما قسمان ) حقيقيان ( من الحيوان وقد جعل ) الفرس ( في هذا التقسيم قسما له ) أي للانسان ، وقد يجاب عن هذا النقض بمنع اللزوم وهو الصغرى مستندا بتحرير المقسم أو المقسم أو كليهما بحيث يظهر به كون ذلك القسم جزئيا لذلك المقسم . ولا مجال هنا لمنع الكبرى ولم يتعرض لبيان الجواب لعدم إمكانه في المثال المذكور فاعرف وقد عرفت ما فيه ( وقد ينقض ) ذلك التقسيم ( بأن القسم فيه أعم ) مطلقا أو من وجه ( من المقسم ) وربما ينقض عند كونه أعم من وجه بأنه هذا التقسيم باطل لأنه يلزم فيه كون مقسم الشيء قسما .



( كما إذا قلت ) في تقسيم الإنسان إلى قسمين ( الإنسان إما أبيض ) وهو القسم الأول في زعم السائل ( أو أسود ) وهو القسم الثاني في زعمه أيضا وحاصل النقض أن هذا التقسيم متضمن للبطلان لكون القسم فيه أعم من القسم وما شأنه كذلك فهو باطل ( فيجيب عنه ) أي عن الاعتراض للذكر بمنع الصغرى مجردا أو مستندا ( بأن القسم معتبر في الأقسام ) بطريق الحذف والارادة فالقسم الانسان الأبيض والانسان الأسود فيكون من قبيل وضع قيد القسم موضع القسم فاشتبه على السائل فاعتراض عليه وقد يستند بتحرير القسم أو المقسم أو كليهما بإرادة معنى غير ما أراده السائل ولا مجال لمنع الكبرى . وقد يجاب بالنقضين أيضا وتغيير التقسيم . قيل ربما ينتقض عند كونه أعم مطلقا من القسم بأن هذا التقسيم باطل لأنه يلزم فيه انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره كما إذا قلت الحيوان إما إنسان أو نام فيجيب عن هذا النقض بمنع الصغرى بتحرير القسم أو المقسم أو كليهما لكن يلزم تحرير التقسيم بأنه اعتباري عند تحرير المقسم بأن القسم معتبر في الأقسام . أقول فيه أنه لا اختصاص لهذا التصور بكون التقسيم أعم مطلقا بل يجري في الأعم من وجه كما لا يخفى ( وقد ينقض ) تقسيم الكلى إلى جزئياته بانتفاء الشرط الثاني ( بأنه ) باطل لأنه ( تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره ) وهو باطل ( وذلك ) النقض واقع ( إذا كان بعض الأقسام ) المذكورة في التقسيم ( مساويا للمقسم ) والمراد من المساواة هنا اتحاد الشئين فيما صدق عليه سواء كان متحدين مفهومهما فيكونان مترادفين أولا فيكونان متساويين اصطلاحا مثال الأول ( كتقسيم الانسان إلى البشر ) وهو القسم المرادف ( والزنجي ) وهو القسم الأخص ومثال الثاني كتقسيمه إلى التعجب والزنجي فلا يرد عليه أن هذا المثال لا يطابق المثل مع أنه مناقشة في المثال . ويجاب عنه بمنع الصغرى مستندا بتحرير المقسم أو المقسم أو كليهما أو تغيير التقسيم كلا أو بعضا وبالنقضين أيضا ومنع الكبرى في صورة المساواة مستندا بتحرير التقسيم

( كما إذا قلت الانسان إما أبيض أو أسود فيجيب عنه ) أي عن هذا النقض بمنع الصغرى مستندا بتحرير المقسم ( بأن المقسم معتبر في الأقسام ) فالقسم إنسان أبيض وإنسان أسود لا الأبيض والأسود وحدهما وقد يستند بتحرير المقسم أو المقسم أو كليهما بإرادة معنى غير ما أراده السائل ولا مجال هنا لمنع الكبرى فاعرف وكذا ربما ينتقض عند كونه أعم مطلقا من المقسم بأن هذا التقسيم باطل لأنه يلزم فيه انقسام الشيء إلى نفسه وإلى غيره كما إذا قلت الحيوان إما إنسان أو نام فيجيب عن هذا النقض بمنع الصغرى بتحرير المقسم والمقسم أو كليهما لكن يلزم تحرير المقسم بأنه اعتباري عند تحرير المقسم بأن المقسم معتبر في الأقسام ( وقد ينقض ) التقسيم ( بأنه ) باطل لأنه يلزم فيه ( تقسيم الشيء إلى نفسه وذلك ) النقض ( إذا كان بعض الأقسام مساويا ) أي مساويا ( للمقسم ) والمساواة اتحاد الشئين فيما صدق عليه سواء كانا متحدين مفهومهما فيكونان مترادفين أولا فيكونان متساويين اصطلاحا مشهورا ، مثال الأول ( كتقسيم الانسان إلى البشر والزنجي ) ومثال الثاني كتقسيمه إلى الضاحك والزنجي فيجيب عن هذا النقض بمنع الصغرى مستندا بتحرير المقسم أو المقسم أو كليهما أو بمنع الكبرى إذا لم يكونا مترادفين مستندا بتحرير المقسم والمقسم بأنه اعتباري والمقسم معتبر في الأقسام فيكون القسم أخص مطلقا من المقسم بحسب النقل ، وإن مساويا له بحسب الحمل فأمل ، وأما كون المقسم نفس المقسم فلا يكاد يوجد حتى يتعرض له فاعرف وهذا نقض بانتفاء الشرط الرابع المستفاد من شرطية المنع كما عرفت



والقسم بأن القسمة اعتبارية ، والمقسم معتبر في الأقسام فيكون القسم أخص بحسب التعقل وإن كان مساويا بحسب الحمل ، ولما لم يوجد كون القسم نفس المقسم لم يتعرض له قيل هذا نقض بانتفاء الشرط الرابع المستفاد من المنع وهو كون القسم أخص من المقسم على ما أشير إليه . أقول ويمكن أن يكون بانتفاء الشرط الثالث ، وهو تباين الأقسام لأن البشر لا يباين الزنجى ، فلا تباين بينهما تأمل في هذا المقام فانه من مزالق الأقدام ، والله أعلم .

( فصل ) في بيان الاعتراض على التقسيم بانتفاء الشرط الثالث ، وهو تباين الأقسام مطلقا ( قد ينقض التقسيم ) مطلقا سواء كان تقسيم الكلى إلى جزئياته أو تقسيم الكل إلى الأجزاء ( : ) حسب أن يقول ( إن فيه تصادق الأقسام ) كلا أو بعضا ( أى صدقها على شيء واحد ) ولعل فائدة التفسير أن المراد من التفاعل هنا اشتراك الأقسام في أصل الفعل من غير قصد إلى أن الفاعل فعل بالآخر ما فعل الآخر به صريحا أو ضمنا على ما هو المشهور في باب المفاعلة . قال المحقق التفتازانى في شرح تخریف الزنجاني في بيان الفرق بين فاعل وتفاعل وذلك لأن وضع فاعل لنسبة الفعل إلى الفاعل للتعليق بغيره مع أن الغير أيضا فعل ذلك ، وتفاعل وضعه لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلقه له . وحاصل النقض أن هذا التقسيم فاسد لأن هذا التقسيم فيه تصادق الأقسام وكل ما هو شأنه كذلك فهو فاسد فهذا التقسيم فاسد ( وذلك ) النقض أو التصادق ( إذا كان بين الأقسام كلها ) أى كل الأقسام ( أو بعضها عموم من وجه ) وخصوص من وجه لأن بينهما تلازما فلذا اكتفى بأحدهما فافهم . مثال الأول ( كما إذا قلنا ) في تقسيم الحيوان ( الحيوان إما إنسان وإما ) حيوان ( أبيض ) وبينهما عموم من وجه ( لأنهما ) أى الإنسان والأبيض ( يصدقان على الإنسان الأبيض ) ويفترق الأول بدون الثانى في الإنسان الأسود والثانى بدون الأول في الفرس الأبيض وكل ما هو كذلك بينهما عموم من وجه ويحتمل أن يكون دليلا للتصادق : أى بينهما تصادق لأنهما يصدقان على الإنسان الأبيض وكل ما هو كذلك بينهما تصادق وهذا أسلم والأول أظهر . ومثال الثانى كما إذا قلنا الإنسان إما رومى أو حبشى أو أبيض ( قال ) القطب الرازى ( في شرح المطالع : المقصود من التقسيم التمايز بين الأقسام ) كلها أو بعضها والغرض منه إيراد دليل الكبرى للدليل السابق أى فكل ما فيه تصادق الأقسام فهو فاسد وإلا لما كان المقصود من التقسيم التمايز بين الأقسام لكن للمقصود من التقسيم الحجة على ما قال شارح المطالع ، فهو إشارة إلى بطلان النالى وأما صفراء فتبين مما يناسب المقام على ما يدل عليه قوله لأنهما يصدقان الخ . ولما كان معنى التمايز خفيا بقادر منه

( فصل ) في بيان المناظرة الواردة على ذلك التقسيم بانتفاء الشرط الثالث ، وهو تباين الأقسام ( قد ينقض ) ذلك ( التقسيم بأن ) هذا باطل لأن ( فيه تصادق الأقسام : أى صدقها على شيء واحد ) وكل تقسيم شأنه كذا فباطل ( وذلك ) التصادق أو النقض ( إذا كان بين الأقسام كلها أو بعضها عموم من وجه ) في الواقع أو في زعم السائل ( كما إذا قلنا الحيوان إما إنسان وإما أبيض ) فبين هذين القسمين تصادق ( لأنهما يصدقان ) معا ( على الإنسان الأبيض ) ويفترق الأول عن الثانى في الحبشى ، والثانى عن الأول في الفرس الأبيض كان بينهما عموم من وجه ( قال ) هو أى قائله هو القطب ( في شرح المطالع المقصود من التقسيم التمايز بين الأقسام ) .



التمايز في الواقع قال ( أقول : يعنى ) أى يقصد القطب ( من التمايز التباين ) بين جميع الأقسام مطلقا أعم من أن يكون في الواقع أو في العقل . ولما كان هنا مظنة توهم أن التصادق ينافي التباين مطلقا مع أنه غير مضر للتقسيم الاعتبارى دفعه بقوله ( لكن التصادق ) مطلقا ( إنما يبطل به ) أى بالتصادق ( التقسيم الحقيقى ) سواء كان تقسيم الكلى إلى جزئياته أو تقسيم الكل إلى أجزائه وسواء كان عقليا أو استقرائيا ( وهو ) أى التقسيم الحقيقى ( جعل للقسم ) كليات أو كلا ( أشياء ) جزئيات أو أجزاء ( متمايزة ) متباينة ( في الواقع ) كتقسيم الشيء إلى الوجود والعدم ( ولا يضر ) التصادق ( التقسيم الاعتبارى ) وهو مختص بتقسيم الكلى إلى جزئياته مطلقا ( وهو ) أى التقسيم الاعتبارى ( تقسيم الكلى ) مطلقا ( إلى مفهومات ) أى جزئيات مطلقة ( متباينة ) كلا ( في العقل ) لافى الواقع سواء كان بعضها متباينا في الواقع أيضا أولا ( وإن كانت ) الأقسام ( متصادقة في الواقع ) كلا أو بعضا في جميع الأفراد لا مطلقا حتى يقال نقيض الموصول لا بد أن يكون أخرى بالحكم مع أنه ليس كذلك ( كتقسيم ) الميزانيين ( الكلى إلى أقسامه الخمسة ) وهى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام ومفهوماتها في كتب المنطق ( مع أنها ) أى الأقسام ( متصادقة في الملون كما بينه الفئارى ) أى على ما بينه أو مثل ما بينه حيث قال يمكن أن يكون شيء واحد جنسا ونوعا وفصلا وخاصة وعرضا عاما كالملون فإنه جنس للأسود أى أعم منه فإن الملون يعم الأبيض وغيره ونوع للمكيف : أى أخص منه فإن المكيف يعم الحار والبارد وغير الملون كالهواء ، وفصل للكثيف : أى للجسم الكثيف إذ تعريفه جسم ملون وخاصة للجسم فإن ما ليس بجسم بأن يكون جوهرا مجردا كالنفس الانسانية على ما زعمه البعض فلا يمكن أن يكون ملونا ثم لا يلزم من أن يكون الملون خاصة للجسم أن يتصف جميع أفراد الملون بأن

أقول . يعنى القطب ( من التمايز التباين لكن التصادق ) بين الأقسام كلا أو بعضا ( إنما يبطل به التقسيم الحقيقى وهو جعل القسم أشياء متمايزة ) متباينة ( في الواقع ولا يضر التقسيم الاعتبارى وهو تقسيم الكلى إلى مفهومات متباينة ) متمايزة ( في العقل ) لافى الواقع سواء كان بعضها متباينا في الواقع أيضا أولا ( وإن كانت ) الأقسام ( متصادقة في الواقع ) كلا أو بعضا في جميع الأفراد لا مطلقا حتى يقال نقيض الموصول لا بد أن يكون أخرى بالحكم وليس هنا كذلك ( كتقسيم ) للميزانيين ( الكلى إلى أقسامه الخمسة ) وهى النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام ( مع أنها ) أى الأقسام الخمسة ( متصادقة في الملون كما بينه الفئارى ) حيث قال يمكن أن يكون شيء واحد جنسا ونوعا وفصلا وخاصة وعرضا عاما كالملون جنس للأسود ونوع للمكيف وفصل للكثيف وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان انتهى . ويبان ذلك أن الملون تمام الجزء المشترك بين الأسود والأبيض لأن ماهية الأسود ملون بلون مفرد لا ينسلخ لونه وماهية الأبيض ملون مفرد ينسلخ لونه كذا قيل فيكون الملون جنسا لهما وأن المكيف تمام الجزء المشترك بين الملون والمضئ فإن ماهية الملون مكيف مبصر بالذات بشرط شيء وهى تمام ماهية الملونات المشخصة وماهية المضئ مكيف مبصر بالذات لا بشرط شيء وهى تمام ماهية المضئيات للشخصات فيكون



المألوف جسم وليس ملون وعرض عام للحيوان لأنه عارض الغير الحيوان أيضا كالحجر ، ومعنى اللون ما يتصف بلون من الألوان كالسواد والبياض والحمرة والصفرة ، ففي قوله وخاصة ومرض عام مسامحة إذ الخاصة والمرض العام هو اللون لا اللون وهو ظاهر ، ومن هذا القبيل الحساس فانه فصل للحيوان جنس للشمع والبصير ونوع لحضه أعنى هذا الحساس وذلك الحساس خاصة للجسم وعرض عام للفاحك ، إذا علمت ما ذكرنا ( فقد يترض ) السائل ( على التقسيم ) الاعتبارى بظن كونه حقيقيا . وقيل أى على تقسيم الكل إلى أقسامه الخمسة بقرينة الجواب أو إلى جزئياته فالافتقار اقتضاه على الشهور فتأمل ( بأنه ) أى التقسيم ( باطل لتصادق الأقسام فيه ) أى فى هذا التقسيم أو فى اللون ، وتقريره أن هذا التقسيم باطل لأن هذا التقسيم فيه تصادق الأقسام وما تصادق فيه الأقسام فهو باطل ( فيجاب عنه ) أى عن هذا الاعتراض بمنع الكبرى ( بأنه ) أى مستندا بأنه ( تقسيم اعتبارى ) للاحقيقى والتقسيم الاعتبارى ( يكفى فيه ) أى فى التقسيم الاعتبارى ( تمايز الأقسام ) أى تمايز كل واحد من الأقسام ( بحسب المفهوم ) فقط ولا يلزم فيه تمايزها بحسب ما صدق عليه ( ولا يضره ) أى التقسيم الاعتبارى ( التصادق ) أى تصادق الأقسام كلاً أو بعضاً على شيء واحد . قيل الأولى أن يقول فلا يضره بالتفريع وفيه أنه معطوف على قوله يكفى فيه ويكون المجموع صفة كاشفة للتقسيم الاعتبارى فليتأمل . ولما ورد عليه أن اللون شيء واحد بالذات فكيف يكون ما صدق لكل من الأقسام الخمسة دونه بقوله ( أقول : فالشيء الواحد ) الذى تصادق فيه الأقسام كالملون ( باعتبار اتصافه ) أى اتصاف ذلك الشيء ( بمفهومات متخالفة ) متمايزة فى العقل كفهومات الكليات الخمس ( يعتبر ) ذلك الشيء ( أشياء متعددة ) بالاعتبار وإن كان متحد بالذات ( فيدخل ) ذلك الشيء باعتبارات مختلفة ( فى الأقسام المتعددة ) بالذات فان اللون مثلا ( باعتبار ) اتصاله بالقولية على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو جنس

اللون نوعا لا كيف ، وأيضا أن ماهية كيف جسم ملون فيكون اللون فصلا وأن ماهية الجسم هو جوهر قابل للأبعاد فيكون الملون خاصة غير شاملة بخروج كل منهما عن الآخر مع أن الملون مأخض من الجسم فانه لا يصدق على الجسم اللطيف كالمألوف وأن ماهية الحيوان جسم نام حساس متحرك بالإرادة فيكون الملون عرضا عاما له لكونه خارجا أعم . وإذا عرفت ما تلونا عليك ( فقد يترض على ) هذا ( التقسيم ) أى التقسيم الكل إلى أقسامه الخمسة بقرينة الافتقار فى بيان الجواب وإلى أجزائه فالافتقار اقتضاه على الشهور ( بأنه باطل لتصادق الأقسام فيه ) أى فى اللون أو فى هذا التقسيم ( فيجاب عنه ) أى عن هذا الاعتراض بأن يمنع كلية الكبرى أو يردد فى الصغرى فيقال إن أردت أنه تقسيم حقيقى كذا فالصغرى ممنوعة وإن أردت أنه تقسيم اعتبارى كذا فالكبرى ممنوعة مستندا فى كل من النوع بتحرير التقسيم ( بأنه تقسيم اعتبارى يكفى فيه تمايز الأقسام بحسب المفهوم ولا يضره التصادق بين الأقسام ) ولو كلاً ( أقول : فالشيء الواحد باعتبار اتصافه بمفهومات متخالفة ) متمايزة فى العقل ( يعتبر ) ذلك الشيء ( أشياء متعددة فيدخل ) ذلك الشيء باعتبارات مختلفة ( فى الأقسام المتعددة ) فان اللون مثلا باعتبار اتصافه بالقولية على كثيرين



وباعتبار اتصافه بالمقولية على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو نوع وباعتبار اتصافه بالمقولية في جواب أى شيء هو في ذاته فصل وباعتبار اتصافه بالمقولية في جواب أى شيء هو في عرضه خاصة وباعتبار اتصافه بالمقولية العرضية على ما فوق حقيقة واحدة عرض عام فكل واحد من هذه الخمسة مقول ومحمول وإن لم يكن العرض العام من حيث هو عرض عام مقولا في الجواب هكذا قيل (وقد يجاب عن مثل هذا الاعتراض بمنع الصغرى مستندا بتحرير الأقسام كلا أو بعضا) وإن لم يكن في خصوص هذا التقسيم وتغيير التقسيم وبالقضين التحقيقين .

اعلم أن انتفاء الشرط الثالث يتحقق بأحد الأمور الأربعة : إما بأن يكون بين الأقسام ترادف كتقسيم الحيوان إلى الإنسان والبنس أو تساو كتقسيم الإنسان إلى الكاتب والضاحك أو عموم مطلق كتقسيم الإنسان إلى الضاحك والزنجي أو عموم من وجه كما مر آنفا والنقض بأحد الأمور الثلاثة الأول ، وجوابه مر في الفصل السابق ووضع هذا الفصل للنقض بالأمر الثالث ولم تجر عادتهم في النقض بأحد الأمور الثلاثة الأول بأن فيه تصادق الأقسام وإن أمكن فيها بالتصادق أيضا بل ينقضون بأحد الأمور المذكورة فيما مر ( فاعرفوا ) كيفية الاتصاف والاعتبار والدخول أو انصفوا بالمعرفة في كل حين وآن ، والله المستعان . وهو خطاب للمستفيدين .

قال بعض الفضلاء : فإن قلت : لم غير الأسلوب هنا لأن عاداته أن يقول فاعرف بصيغة المفرد خطابا للولد . قلت لما قال إن الشيء الواحد باعتبار اتصافه بمفهومات متخالفة يعتبر أشياء متعددة اعتبر الولد كثيرا باعتبار اتصافه بمفهوم الولدية والمليذية والطالبة وغيرها فقال : فاعرفوا بصيغة الجمع . أقول : والتفنن في التعبير شائع مشهور أيضا ( ولولا أن هذا ) أى أو أن تحرير هذا البحث أو تأليف

مختلفين بالحقائق في جواب ما هو جنس ، وباعتبار اتصافه بالمقولية على كثيرين متفقين بالحقائق في جواب ما هو نوع ؛ وباعتبار اتصافه بالمقولية في جواب أى شيء هو في ذاته فصل ، وباعتبار اتصافه بالمقولية في جواب أى شيء هو في عرضه خاصة ، وباعتبار اتصافه بالمقولية العرضية على ما فوق حقيقة واحدة عرض عام فكل من هذه الخمسة مقول ومحمول وإن لم يكن العرض العام من حيث هو عرض عام مقولا في الجواب فمقال في الهامش إن الخاصة والعرض العام هو اللون لا الملون ففى قول الفنارى وخاصة وعرض عام مسامحة سوء ظاهر ( وقد يجاب عن هذا الاعتراض ) في غير هذا التقسيم ( بمنع الصغرى مستندا بتحرير الأقسام كلا أو بعضا ) نعم إن الأقسام تتصادق أيضا إذا كان بينهما مساواة أو مرادفة أو عموم وخصوص مطلق لكن لم تجر عادتهم حينئذ بالاعتراض بأن فيه تصادق الأقسام بل يعترضون في كل منهما بعنوان آخر أما عند المساواة كما إذا قلنا الحيوان إما ضاحك أو إنسان فينقض بأن هذا التقسيم باطل لأنه يلزم فيه كون الشيء قسما لنفسه فيجاب بمنع الصغرى مستندا بتحرير الأقسام كلا أو بعضا أو بمنع الصغرى أو الكبرى أو كليهما مستندا بتحرير التقسيم بأنه اعتبارى لا يضره تساوى الأقسام وكذلك عند الترادف كما إذا قلنا الحيوان إما بشر أو إنسان لكن لا مجال حينئذ لمنع الكبرى وكليتها لو قال في التقرير إن هذا التقسيم فيه ترادف الأقسام ولم يذكرها للصنف لندرجها ، وأما عند العموم والخصوص المطلق بين الأقسام فقد سبق تقرير



هذه الرسالة ( أو ان ) والأوان كالزمان لفظا ومعنى والجمع آونة كأزمنة ( سقوط همق ) بسبب ضعف القوى من شيق والمهمة قوة داعية إلى العلو ( لزدتكم بيان ) وتعام البيان في رسالته المسماة بتقرير القوانين فإن أردتم التفصيل فارجعوا إليه ( هذا كم الله تعالى ) طريق ما تمنيت سبل الله للمشكلات عليكم . ولما قسم التقسيم إلى قسمين وفرغ من بيان هذا التقسيم الأول شرع في القسم الثاني فقال : ( فصل : في ) بيان ( تقسيم الكل إلى أجزائه ) وتعميره وشرائطه والوظائف المتعلقة به . ( وهو ) أي تقسيم الكل إلى أجزائه ( تحصيل ماهية القسم ) أي تفصيل حقيقته ( بذكر أجزائه ) أي أجزاء القسم الكل جميعا . قال بعض الأفاضل : إن تقسيم الكل إلى الأجزاء تفصيل الكل وتحليله إلى أجزائه وما ذكره لازم له فليس تقسيم الكل إلى الأجزاء لتحصيل ماهية الأقسام بل لتحصيل ماهية القسم وإذا كان هذا التقسيم كذلك ( فليس فيه ) أي في هذا التقسيم ( ضم قيود ) وتركيب ( للقسم ) لأن القسم لا يدخل في حقيقة الجزء لأن حقيقة الجزء من حيث هو جزء خارجيا كان أو ذهنيا مبين لحقيقة الكل فلا يجوز إدخال حرف الترديد في هذا التقسيم على أقسامه لعدم جواز حمل كل قسم منها على القسم بل هو من خواص التقسيم الأول إلا أنه لا يجب فيه أيضا إلا أن يرجع هذا التقسيم إلى تقسيم الكل إلى جزئياته بأن يراد ما يتضمنه الكل فإن تلك الأجزاء أجزاء لكل وجزئيات لما يتضمنه والأجزاء الذهنية المحمولة على الكل محمولة عليه من حيث الاتحاد لا من حيث الجزئية . قيل نعم قد يتحد الجزء والكل في الماهية كالماء وبعضه لكن لا يكفي في الحل الاتحاد في الماهية وإلا لحل زيد على عمرو . أقول فيه نظر لأن زيدا وعمرا متحدان في الماهية للعقولة وماهية أحدهما يحمل على ماهية الآخر وعوارضه أمور خارجية عنهما مع أنه قياس مع الفارق لأن ماهيتهما معقولة وماهية الماء وبعضه خارجية على أنه يقال للقطرة من الماء إنها ماء وإنكاره مكابرة فتأمل وانصف . ولما كان الجمع والنوع وتباين الأقسام شرائط لمطلق التقسيم مع أن الظاهر أنها شرائط لتقسيم الكل إلى الجزئيات ولم يكن كلامه نصافي أنها شرائط لكل من التقسيمين وفي بيان الناظرة في كل اعتراضه ودفعه ( فاعرفوا ) أيها اللبثيون ( ولولا أن هذا ) الزمان أو التأليف ( أو أن سقوط همق ) ضعف القوى من شيق ( لزدتكم بيان ، هذا كم الله ) بفضله تبيانا ، الأوان كالزمان زنة ومعنى وجمعه آونة كأزمنة .

( فصل : في ) بيان ( تقسيم الكل إلى أجزائه : وهو تحصيل ماهية القسم ) وتفصيل حقيقته ( بذكر أجزائه ) جميعا ( فليس فيه ضم قيود إلى القسم ) إذ الشيء لا يدخل في حقيقته ومن العلوم ضرورة أن حقيقة الجزء من حيث إنه جزء خارجيا كان أو ذهنيا مبينة لحقيقة الكل فلا يجوز دخول حرف الترديد على أقسامه لعدم جواز حمل قسم منها على القسم والأجزاء المحمولة محمولة من حيث الاتحاد لا من حيث الجزئية كما عرفت : نعم قد يتحد الجزء والكل في الماهية كالماء وبعضه لكن لا يكفي في الحل الاتحاد في الماهية وإلا لحل زيد على عمرو ولما لم يلزم من قوله السابق لشرطية كل من الجمع والنوع والتباين في هذا التقسيم ، إذ القول السابق لا يفيد إلا شرطية تلك الثلاثة في مطلق التقسيم لا في كل واحد منها مع أنه لم ينبه على شرطية كل منها في هذا التقسيم ، وبيان الناظرة باتسافها كما نبه عليه في التقسيم السابق قال



منهما قال ( وشرطه الحصر ) أى الجمع لأجزاء القسم بأن يذكر فى الأقسام جميع ما كان جزءا من القسم إذ لولاه لم يكن الأقسام المذكورة فيه ماهية القسم فلا يحصل ماهية القسم ( وتباين الأقسام ) فى الواقع بحسب الجمل وتباين كل قسم للحقسم بحسبه أيضا . وأما بحسب التحقق فيبينهما عموم مطلق لأنه كلما تحقق الكل تحقق الجزء وليس بالعكس هذا إذا أريد بالجزء ذات الجزء . وأما إن أريد به الجزء من حيث هو جزء فيبينهما مساواة فتأمل وهذا التقسيم لا يكون إلا حقيقيا أو استقرائيا ، ولا يجوز أن يكون اعتباريا ولا عقليا مال إليه كلام بعض المحققين ؛ وصرح للصنف فى قوانينه وفيه ما فيه . قيل وهذا التقسيم أيضا أربعة أقسام استقرائى وعقلى وقطعى وجعلى ( ودخول كل قسم فى القسم ) أى أن لا يذكر فى الأقسام ما لم يكن جزءا من القسم إذ لولاه لم تحصل الماهية إذ المركب من الشيء وغيره لا يكون عنه وهذا لازم للنوع الذى هو الشرط الثانى فيما سبق ، وعبر به إشارة إلى التلازم بينهما أو إشارة إلى أن الشرط هناك هو لزوم ، وهنا اللازم عرفا ولا مشاحة فى المرفع ( كتقسيم المعجون إلى عسل وشونيز ) فلا يقال المعجون إما عسل أو شونيز ، بل يقال المعجون عسل وشونيز لأن المحمول على الكل هو المجموع لأكل واحد من أجزائه وكتقسيم الكتاب إلى أجزائه ، والشونيز الحبة السوداء . روى عن أبى هريرة رضى الله عنه : الحبة السوداء شفاء من كل داء إلا السام وروى عنه أيضا : الشونيز فيه دواء من كل داء إلا السام وله منافع كثيرة يهمل النفع ويقتل الديدان وينفع الزكام والصداع والماء العارض فى العين وغير ذلك مما ذكر فى كتب الطب ( واستخرج الاعتراض عليه ) أى هذا التقسيم بانتفاء الشرط الأول والثانى والثالث . أما النقض بانتفاء الأول فبأن يقال هذا التقسيم باطل لأنه غير حاصل لأقسامه لوجود قسم آخر داخل فى القسم خارج عن الأقسام ، وبانتفاء الثانى بأن فيه تصادق الأقسام ، وبانتفاء الثالث بأنه غير مانع لأغياره لأن القسم الثانى داخل فى الأقسام غير داخل فى القسم ( و ) استخرج ( ودفعه )

( وشرطه ) ثلاثة أيضا الأول ( الحصر ) أى الجمع بأجزاء القسم بأن يذكر فى الأقسام جميع ما كان جزءا من القسم إذ لولاه لم تكن الأقسام المذكورة ماهية القسم فلا تحصل الماهية ( و ) الثانى ( تباين الأقسام ) فى الواقع إذا كانت الأجزاء غير محمولة ، وفى العقل إذا كانت الأجزاء محمولة إذ لولاه لوقع التكرار فى الدائيات ولم تحصل الماهية إذ لا تكرار فيها ولكون الفساد عند انتفائه بالذاتى أيضا أردف الحصرية ( و ) الثالث للنوع وهو ( دخول كل قسم فى القسم ) أى أن لا يذكر فى الأقسام ما لم يكن جزءا من القسم إذ لولاه لم تحصل الماهية إذ المركب من الشيء وغيره لا يكون عنه ، وهذا التقسيم أربعة أقسام استقرائى أو عقلى وقطعى وجعلى ( كتقسيم المعجون إلى عسل وشونيز ) بضم الشين وفتحها ، وكتقسيمه إلى عسل ولاعسل ، وكتقسيم الإنسان إلى الحيوان والناطق ، وكتقسيم الصنف كتابه إلى أجزائه . قال فى التقرير لا يوجد فى هذا التقسيم اعتبارى بل كل تقسيم حقيقى هـ : يتبادر إلى الفؤاد أن يكون انقسام الكل إلى أجزائه المحمولة تقسما اعتباريا فتأمل فينقض كل من هذه الأربعة بانتفاء الشرط الأول والثانى والثالث ويدفعه القاسم مستندا بالتحريز ( فنظن واستخرج الاعتراض عليه ) أى على هذا التقسيم ( وادفعه ) مستندا من الفصل الثانى والثالث والرابع .



أى دفع الاعتراض عليه ، فان أتقنت وجوه الاعتراض ودفعه فيما سبق سهل الله عليك الأسئلة والأجوبة ولله أعلم بحقيقة الحال .

( فصل : فى بيان تحرير المراد ) ولما كان أكثر الأجوبة مبنيًا عليه مست الحاجة إلى بيان تحرير المراد وأورد له فصلا مستقلا واعتنى بشأنه . فقال ( اعلم أن تحرير المراد ) فى اللغة بيان المراد من الشئ مطلقا أو البيان بالكتابة كما أن التعبير البيان بالعبارة ، وفى الاصطلاح ( إرادة ) الحرر مانعا أو معللا نفسه أو شخصا غيره ( معنى ) حقيقة أو مجازيا ( غير ظاهر ) ذلك المعنى ( من ) ذلك ( اللفظ ) فيكون اعتراض السائل مبنيًا على الظاهر من اللفظ ، وقد يكون المعنى المراد ظاهرا من اللفظ أو من القرينة ويكون اعتراض السائل على توهم خلاف الظاهر بسبب من الأسباب ( كإرادة ) المعنى ( الخاص من ) اللفظ ( العام ) قيل هذه الإرادة حقيقة ، وقيل حقيقة قاصرة ، وقيل مجاز ، وقيل إن أطلق العام على الخاص باعتبار عمومته خفيفة ، وإن أطلق باعتبار خصوصه فمجاز وهذا معنى قولهم إن الإنسان مثلا إذا أطلق على فرد من أفراد من حيث إنه فرد له فهو حقيقة ، وإذا أطلق على فرد بعلاقة العموم والخصوص فهو مجاز فيه . قال المحقق التفتازانى إذا أطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومته فهو ليس من المجاز فى شئ كما إذا رأيت زيدا فقلت رأيت إنسانا أو رأيت رجلا فلفظة إنسان أو رجل لم يستعمل إلا فيما وضع له لكنه قد وقع فى الخارج على زيد اهـ . وبفهم منه أنه إذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه فهو مجاز ( بقرينة المقابلة ) مثلا إذا قمنا بالتنفس إلى الإنسان والحيوان فاعتراض بأنه يلزم أن يكون قسم الشئ قسما له . وأجيب بأن المراد من الحيوان ما عدا الإنسان بقرينة ذكره فى مقابلة الإنسان ( لكن لا يصح إرادة ) الحرر مطلقا ( المجاز ) أى المعنى المجازى ، وقيل انصاف المعنى بالمجاز مجاز قسمة للدلول باسم الدال والمجاز فى الأصل مفعول من جاز المـ كان يجوز إذا تعداه نقل إلى الكلمة المجازة أى التعدية مكانها الأصلى أو الكلمة المجوز بها على معنى أنهم جازوا بها مكانها الأصلى ، ويحتمل أن يكون المجاز اسم مكان من قولهم جعلت كذا مجازا إلى حاجق أى طريقا لها ، فان المجاز طريق إلى تصور معناه ، والحقيقة فى الأصل فعل بمعنى فاعل من حق الشئ . إذا ثبت أو بمعنى مفعول من حققت الشئ إذا أثبتته نقل إلى الكلمة الثابتة أو المثبتة فى مكانها الأصلى والثناء فيها للنقل من الوصفية إلى الاسمية وهو الظاهر ( بدون العلاقة ) هى بالفتح تستعمل فى المعقولات وبالكسر فى المحسوسات ، وقيل بالعكس وهى المناسبة المصححة للانتقال من المعنى الحقيقى إلى المعنى المجازى ( المعتبرة ) أى الملحوظة بين المعنيين حتى لو وجدت العلاقة ولم تلاحظ لم تكن مجازا

( فصل : فى بيان تحرير المراد ) وللاهمام بشأنه لس الحاجة إليه فى دفع الاعتراضات السابقة . أورد له فصلا مستقلا ( اعلم أن معنى تحرير المراد ) من اللفظ بيان المحيىب ( إرادة ) الالفاظ ( معنى غير ظاهر ) ذلك المعنى ( من ) ذلك ( اللفظ ) بالنسبة إلى ظاهر حال المعارض ( كإرادة الخاص من العام بقرينة المقابلة ) أو بمخصص ما ومحل بيان الأصول وكإرادة المعنى المشترك والمجازى ( لكن لا يصح ) للمجرد سواء كان مستندا أو مستدلا ( إرادة ) المعنى ( المجاز ) أو معناه ( بدون ) أن يقطع ( العلاقة ) المصححة ( المعتبرة )



يل غلطاً (لذكورة في علم البيان) والعلاقة تعتبر كلية وهي لزوم المعنى للشمول فيه للموضوع له في الجملة، ولذا قيل المجازية انتقال من اللزوم إلى اللازم والكناية بالعكس. ورد بأن اللازم عالم يمكن مترادفاً لم ينتقل منه فهما مشتركان في الانتقال من اللزوم إلى اللازم وجزئية فهي إمامشابهة كالأسد في الرجل الشجاع وإما مصدرية كاليد في النعمة أو مظهرية كافي ويد الله فوق أيديهم إذ للراد بها القدرة لظهور الأثر فيها أو مجاوزة كالأروية في الزادة أو جزئية كالعين في الرقيب أو كلية كالأصابع في نحوهم أو أصابعهم في آذانهم في الأنامل أو سببية كالنيت في رعيننا البغيث أو سببية نحو أمطرت السماء نباتاً، أو كون نحو «وأتوا اليتامى أموالهم» أو أول نحو «إني أراي أعصر حمراً» أو محلية نحو «واسأل القرية» أو حالة نحو «في رحمة الله» أو آلية نحو «واجعل لي لسان صدق أي ذكراً» أو إطلاق أو تقييد أو محمول كالندبة في الفرس، أو خصوص كالفرس في الدابة، أو قوة كالسكر في الخمر، أو لازمية أو لزومية نحو أدبت زيدا في ضربته وضربته في أدبته أو عطية أو معلولة كالنار في الحرارة والحرارة في النار، أو تعلق كالضرب في الضارب وبالعكس، أو شرطية كالإيمان في الصلاة أو مشروطية كعكسه أو دالية أو مدلولية، فمجموع العلاقات عمانية وعشرون. وقال المحقق التفتازاني: وأنواع الدلالات المتيرة كثيرة ترتقي على ما ذكرناه إلى خمسة وعشرين، وقد ضبطها صاحب التوضيح في تسعة: الكون والأول والاستعداد والمقابلة والجزئية والحلول والسببية والشرطية والمثابة (فلإيراد الفرس من الكتاب مثلاً) قيد للثاني أو الأول أو كليهما (وأما القرينة) وهي ما يفصح عن الراد لبالوضع حالة كانت أو مقالية، وبعبارة أخرى لفظة أو معنوية (المانعة عن إرادة) معنى الكلمة (الحقيقة فلا تحجب) تلك القرينة عليه كالاتجيب القرينة المعينة للمعنى المراد سواء كان في المجاز أو في المشترك (إذا كان المحرر مانعاً) أي مجيباً بتحرير المراد سواء كان نفس المعلن أو شخصاً غيره. وأما إذا كان مستنداً وجعل تحريره مقدمة من دليل فلا بد للمجاز من قرينة مانعة عن إرادة الحقيقة، هذا إذا كان المجيب بالتحرير شخصاً غير المعلن يريد الجواب عن طرف المعلن. وأما إذا كان المجيب نفس المعلن، فقولته بأن مرادى هذا من أقوى القرائن المانعة، وكذا الحال في القرينة للمعنى مطلقاً. وأعلم أن المراد من المجاز هنا مصطلح الأولين وقد عرفته فيم الكناية. فإن قلت الكناية لفظاً أريد به لازم معناه مع جواز إرادته على ما مر، فلا يصح التحرير

للكورة في علم البيان) كاللازمة واللزومية والسببية والحالية والحلية والكلية والجزئية والمثابة وغيرها (فلإيراد الفرس من الكتاب مثلاً) لعدم العلاقة المصححة بينهما، والمراد من المجاز هنا مصطلح الأصوليين، وقد عرفته في فصل إبطال التعريف باستلزامه الحال فيم الكناية البيانية. إن قلت الكناية البيانية لفظاً أريد به لازم معناه مع جواز إرادة معناه فلا يتصور التحرير بمعناها لأن التحرير إنما يصار إليه لعدم صحة إرادة المعنى الظاهر والكناية بمقتضى صحتها فلا معنى لتعميم المجاز بالكناية. قلت نعم إن الكناية من حيث إنها كناية يجوز فيها إرادة معناها الحقيقي لكنها تمنع تلك الإرادة في بعض الكناية بخصوص المادة كما في قوله تعالى «ليس كمثل شيء» ولذا قيل القرينة الصارفة منافية لجنس الكناية لالكل فرد منها (وأما القرينة المانعة عن إرادة للمعنى الحقيقي) أو معناها (فلا تحجب) وجودها والقطع بها (إذا كان المحرر مانعاً) مستنداً بالتحرير



بارادة للمعنى الكئوى لأنه إنما يصار إليه لعدم صحة معناه الحقيقى والكناية بصح إرادة معناها الحقيقى فكيف يتصور التحرير فلا يصح تعميم المجاز للكناية . قلت الكناية من حيث إنها كناية يجوز فيها إرادة للمعنى الحقيقى لكنها قد يمنع لخصوص مادة كافى قوله تعالى «ليس كمثل شيء» وقوله «والرحمن على العرش استوى» ولذا قيل القرينة المانعة منافية لجنس الكناية لالكل فرد منها (لأن المانع يكفيه الجواز) يعنى المانع المهرر يكفيه الجواز لأن التحرير حينئذ يكون سنداً لمنعه والسند يكفى جواز وقوعه فى الاستناد فلا يجب على المانع إثبات وقوعه وإن كان فى صورة الجزم وكل من يكفيه الجواز لا يجب عليه القرينة المانعة فلا يجب عليه القرينة المانعة إذا كان مانعاً ، ولما ورد على كبرى هذا الدليل بأن كل من يكفيه الجواز يجب عليه القرينة وإلا أى وإن لم يجب عليه القرينة لم تكن القرينة شرطاً فى المجاز والنالى باطل فكذا التقدم أجاب بمنع اللازمة بقوله (والقرينة المانعة إنما تشترط للقطع بالمعنى المجازى لا لتجويزه) وحاصله المنع بالترديد فافهم : اعلم أن القرينة على قسمين قرينة قطعية وقرينة محتملة فإن كان المجاز قطعياً فلا بد له من قرينة قطعية ، وإن كان محتملاً فلا بد له من قرينة محتملة . والحقيقة أيضاً على قسمين حقيقة قطعية وحقيقة محتملة والمجاز القطعى مناف للحقيقة القطعية والمجاز المحتمل لا ينافى الحقيقة المحتملة وإن كان منافياً للحقيقة القطعية . قال العلامة القارابادى نفى الله بركاته فى شرح رسالة الاستعارة فى قوله ويحتمل الوجهين قوله تعالى «واعتصموا بحبل الله» وههنا بحث وهو أنه إن وجد قرينة مانعة عن إرادته معناه فلا مجال للوجه الأول وإن لم توجد فلا مجال للوجه الثانى . ويمكن أن يجاب عنه بأن وجود القرينة محتمل ههنا لا قطعى وهذا القدر يكفى فى احتمال المجاز ، والمراد ههنا احتمال المجاز لا قطعه ،

(لأن المانع يكفيه الجواز) أى جواز مستنده (والقرينة المانعة إنما يشترط) وجودها والقطع بها (القطع بالمعنى المجازى لا لتجويزه) مع تجوز للمعنى الحقيقى هكذا استفيد من التقرير لكن هنا نظر لأن تجويز المعنى الحقيقى مع تجويز المعنى المجازى بدون القرينة المانعة لا يمكن إلا فى بعض الكناية وقد عرفت أن ذلك البعض لا يتصور التحرير بمعناه فكيف يتصور الاستناد به فلم أن التحرير بارادة المجاز لا يصح بدون القطع بالعلاقة للصحة والقرينة المانعة . فإن قلت يقول بهما قلت ظهور المعنى الحقيقى قائم مقام دليل مبطل جواز إرادة المعنى المجازى فلا يجوز الاستناد والاستدلال به إلا بعد ذلك الدليل بالقطع بهما فلا تغفل . إن قلت تجويز المعنى الحقيقى مع تجويز المعنى المجازى على طريق المجاز شائع فى الكتاب والسنة بدون القرينة الصارفة إذ لو كانت هنا لما جاز معناه الحقيقى . قلت بلوغهما غاية القصوى فى البلاغة والفصاحة قرينة صارفة من الحقيقة إلى المجاز لكونه أبلغ منها لكن لما عارضه ظهورها كان لكل منها جهة وهو مولها فالقرينة الصارفة موجودة هنا قطعاً لكنه مع المعارض بخلاف كلام المناظرين مع أن ذلك المجاز لا يتصور التحرير به أيضاً فلا يستند به تأمل . قال فى الحاشية : وأما إذا كان المهرر مستدلاً وجعل تحرير مقدمة من دليله فلا بد للمجاز من بيان قرينة مانعة عن إرادة الحقيقة هذا إذا كان المحجوب بالتحرير شخصاً غير المعلل يريد الجواب عن طرف المعلل . وأما إذا كان المحجوب هو المعلل فقله بأن مرادى هذا من أقوى القرينة المانعة انتهى وفيه نظر ، إذ قول المعلل بعد اعتراض السائل بأن مرادى هذا بدون بيان قرينة حالية أو مقالية إغغام لأنه نصب قرينة بالمراد ، واعتراف بفساد المعرض عليه من الكلام مع أن جعله قرينة لم يصرف عن الكلام . وأما القرينة المعينة فلا يجب إلا إذا كان المهرر مستدلاً :



وكذا عدم وجود القرينة محتمل ههنا لا قطعي ويكفي هذا في احتمال الحقيقة ، والراد ههنا هو احتمال الحقيقة انتهى وما يقال من أن الحقيقة إذا أمكنت لا يصار إلى المجاز ، فالمراد به الحقيقة النطقية لا المحتملة ويؤيده أن كتب التفسير والأحاديث مشحونة بالجل على المعاني المجازية مع إمكان المعاني الحقيقية فلا يرد عليه ما قيل ، لكن هنا نظراً لأن تجويز المعنى الحقيقي مع تجويز المعنى المجازي بدون القرينة للامانة لا يمكن إلا في بعض الكناية ، وقد عرفت أن ذلك لا يتصور التحرير بمعناه فكيف يتصور الاستناد به . فلم أن التحرير بارادة المجاز لا يصح بدون القطع بالعلاقة للصحة والقرينة للامانة .

### الباب الثالث

من الأبواب الثلاثة في بيان الناظرة الجارية ( في التصديق ) أي القضية ، وهي للركب التام الذي محتمل الصدق والكذب ، وإطلاق التصديق على القضية : إما حقيقة عرفية أو من قبيل إطلاق اسم العلم بالجزء على السكل على مذهب الحكماء أو من قبيل إطلاق اسم العلم على المعلوم على مذهب الامام أو جعل التصديق بمعنى للصدق به فأطلق عليها فافهم . قال التفارسي في التلويح اعلم أن المركب المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية . ومن حيث احتماله للصدق والكذب خبراً . ومن حيث إفادته الحكم إخباراً . ومن حيث كونه جزءاً من الدليل مقدمة . ومن حيث يطلب بالدليل مطلوباً . ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة . ومن حيث يقع في العلم ويسئل عنه مسألة . فالذات واحدة . واختلاف العبارات باختلاف الاعتبار ( و ) في ( ما ) كان ( في معناه ) أي التصديق ( من المركبات الناقصة ) أي التي هي قيود للمركبات التامة ، سواء كانت تقييدية أو غيرها ، فكلمة من تقييدية ، ويجوز أن تكون بيانية تدبر . ولما أراد بيان التصديق وقائله وما يتعلق به من قبل السائل على الإجمال اهتم بشأنه ، فقال ( اعلم أن التصديق ) حقيقة أو معنى ولهذا أظهر في موضع الإضمار ( إذا قاله أحد ) صريحاً أو ضمناً من عند نفسه ( يقال له ) أي لذلك التصديق ( الدعوى ) صريحة أو ضمنية نظرية أو بديهية خفية أو جليلة ( و ) يقال له ( المدعى ) كذلك ، وإنما صمى بهما لأن القائل ادعاء والتزمه فالإنشاء ليس بتصديق لأنه إذا قاله أحد لا يقال له الدعوى والمدعى ( وقائله ) أي ولقائل ذلك التصديق أو وأن قائله أو وقائله مبتدأ وما بعده خبره ( للعلل ) أي الذي من شأنه التعليل ، سواء كان له تعليل بالفعل أولاً ( لأن من حقه ) أي من حق قائله ( التعليل عليه ) أي على التصديق أو على المدعى . اعلم أن التعليل تبين علة الشيء كالاستدلال فيعم المسمى والإبنى . وقيل الانتقال من العلة إلى

### الباب الثالث

في بيان الناظرة الجارية ( في التصديق ) يعني به الخبر ، وقد مر وجه إطلاقه في أول الرسالة ( و ) في ( ما ) كان ( في معناه من المركبات الناقصة ) التي هي قيود للمركبات التامة ، ولهذا يقال الأوصاف على العلم بها أخبار كما أن الأخبار بعد العلم بها أوصاف . ( اعلم أن التصديق ) حقيقة أو معنى ولهذا أظهر في موضع الإضمار ( إذا قاله أحد ) أي لذلك التصديق ( الدعوى والمدعى ) والبحث ( وقائله ) أي ولقائل ذلك التصديق أو أن قائله أو وقائله مبتدأ فتبصر ( للعلل لأن من حقه ) أي ذلك القائل ( التعليل عليه ) وهو تبين ما هو واسطة لحصول التصديق بالمطلوب وبراذه الاستدلال .



المعول يسمى بالتعليل كما إذا قلنا هذا محموم لأنه متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم، وهو مختص بالدليل اللعي، والاستدلال بالسكس كما إذا قلنا هذا متعفن الأخلاط لأنه محموم وكل محموم متعفن الأخلاط وهو مختص بالدليل الاتي، وهذا أعم من أن يكون مقرونا بدليل أولا (فإن لم يكن) ذلك التصديق (مقرونا بدليل ولم يكن) بالنسبة إلى السائل (بديها جليا) لا حقيقيا ولا حكما بأن يكون بديها خفيا أو نظريا ليسا بعلومين بالعلم المناسب للمطلوب ولا مسلمين حقيقة، وذلك التصديق إما نظري غير مقرون بدليل أو بديهي خفي غير مقرون بتبيينه إذ المقرون بالتنبيه كالمقرون بالدليل والاكتفاء بالدليل إما اكتفاء بالأصل عن الفرع أو مبنى على مذهب من لم يجوز المناظرة في التنبيهات، ويجوز أن يراد من الدليل ما يطلق عليه لفظ الدليل فيم التنبيه أو يكون من قيل حذف المطوف (فللسائل أن يمنعه) مطلقا، أي لا يجوز للسائل إلا أن يمنعه منه مجردا أو مع السند. قيل إذا كان التصديق بديها خفيا أو استقرائيا لا يجوز منه بلا سند. قيل ويجوز للسائل أن يطلعه بشهادة فساد مخصوص كالتماني لمذهبه والتخالف للاجماع، وهو القرض الاجمالي الشبهى، وأن يطلعه بإثبات خلاف المراد، وهو المعارضة التقديرية. ولا يخفى أن كلاهما غصب غير مسموع عند المصنف، لأن الغصب استدلال السائل على بطلان ما صرح منه. ولا يخفى صحة منع هذا التصديق فقيه رد لذلك القائل (ومعناه) أي معنى منه (طلب الدليل عليه) أي على ذلك التصديق. والدليل في اللغة المرشد، وهو الناصب والذاكر وما به الارشاد. وفي العرف هو عند أهل المعقول أقوال يكون عنه قول آخر فيم البرهانيات وغيرها، أو أقوال يستلزم بنفسه قولاً آخر فيختص بالبرهانيات، وأما عند الأصوليين فالدليل التحقيقي عديم ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه أو في أحواله إلى مطلوب خبري أو إلى العلم به فيم المقدمات المرتبة والمقدمات المنفردة، والمفرد كالعالم فانه دليل على وجود الصانع، والمشهور عديم ما يمكن التوصل بصحيح النظر في أحواله إلى مطلوب خبري أو إلى العلم بمطلوب خبري فيختص بالدليل المفرد كالعالم أيضا، فالأقسام ستة اثنان لأهل المعقول، وأربعة لأهل المعقول:

وقيل هو تبين علة الشيء لحصول التصديق بالمطلوب كما إذا قلنا هذا محموم لأنه متعفن الأخلاط وكل متعفن الأخلاط محموم، ويسمى هذا بالدليل اللعي، والاستدلال بتبين معلول الشيء لحصول التصديق بالمطلوب كما إذا قلنا هذا متعفن الأخلاط لأنه محموم وكل محموم متعفن الأخلاط ويسمى هذا بالدليل الاتي (فإن لم يكن) ذلك التصديق (مقرونا بدليل ولم يكن) بالنسبة إلى السائل (بديها جليا) لا حقيقة ولا حكما بأن يكون بديها خفيا أو نظريا ليسا بعلومين بالعلم المناسب للمطلوب ولا مسلمين حقيقة (فللسائل أن يمنعه) مطلقا: أي لا يجوز للسائل إلا أن يمنعه منه مجردا أو مع السند. قيل إذا كان التصديق بديها خفيا أو استقرائيا لا يجوز منه بلا سند، وفيه رد بأن يجوز أن ينقضه وأن يعارضه (ومعناه) معنى منه (طلب الدليل عليه) والدليل في اللغة شيء له الدلالة، وهي تعم الارشاد والهداية. وفي اصطلاح الفقهاء والأصوليين ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري. وقيل إلى العلم بمطلوب خبري، فالأمانة خارجة عن الأخير. وفي اصطلاح المعقوليين هو قول من أقوال، في سلمت يكون عنها قول آخر. وقيل لزم



اثنتان تحقيقان ، واثنتان مشهورتان ( وإن كان ) ذلك التصديق ( بديهيا جليا ) حقيقة أو حكما ( فلا يصح منعه ) أى منع ذلك التصديق ( ويسمى منعه ) أى منع الخصم ذلك التصديق ( مكابرة ) وهى غير مسموعة اتفاقا ، والمكابرة هى المنازعة فى المسئلة العلمية لا لإظهار الصواب بل لاسكات الخصم وإظهار الفضل .

واعلم أن البديهي الجلي هو البديهي الأولى والبديهي القطرى القياس ، وهو الذى يهبرون عنه بالقضايا التى قياساتها معها ، والبديهي الذى اشترك منشأ بدايته بين عامة الناس كقولك : الشمس مشرقة فان منشأ بدايته حس الشمس كذلك وهو مشترك بين عامة الناس ، وأما قولنا : السقمونيا سهل للصغراء فهو من البديهيات لأنه من التجربات ، لكن التجربة فيه ليس مشتركا بين عامة الناس ، وما عدا هذه المذكورات من البديهيات بديهي خفى . قاله فى المواقف : المقدمات القطعية سبع : الأول الأوليات ، وهى ما لا يخلو النفس عنها بعد تصور الطرفين . قال المحقق الشريف . فمنها ما هو جلى عند الكل لوضوح تصورات أطرافه . ومنها ما هو خفى لحفاء فى تصوراته ، الثانى قضايا قياساتها معها نحو الأربعة متقصفة بمنساوين فهى زوج . الثالث المشاهدات وهى ما يحكم به العقل بمجرد الحس . الرابع التجربات وهى ما يحكم به العقل بواسطة الحس مع التكرار . الخامس الحدسيات ، وهى قضايا مبدأ الحكم بها حدس قوى يزول معه الشك كعلم الصانع لاتقان فعله . السادس المتواترات ، وهى ما يحكم بها بمجرد خبر جماعة يتمتع نواظروهم على الكذب . السابع الوهميات فى المحسوسات فإن حكم الوهم فى الأمور المحسوسة صادق نحو كل جسم فى جهة فإن العقل يصدق فى أحكامه على المحسوسات ولتطابقهما كانت العلوم الجارية مجرى الهندسيات شديدة الوضوح لا يكاد يقع فيها اختلاف الآراء كما وقع فى غيرها بخلاف حكمه فى المجردات والمعقولات الصرفة فإنه إذا حكم عليها بأحكام المحسوسات كان حكمه هناك كاذبا كحكمه بأن كل موجود فى جهة وفى مكان . قال المحقق الشريف : واعلم أن العمدة فى هذه المبادئ الأول السبعة هى الأوليات ، إذ لا يتوقف فيها إلا ناقص الفريزة كالبديهيات والصيانيات ، أو مدنى الفطرة بالعقائد المضادات للأوليات كما لبعض العوام والجهال . ثم القضايا الفطرية القياس ثم المشاهدات ثم الوهميات : أى المحسوسات . وأما التجربات والحدسيات والمتواترات

عنها قول آخر ، فالأمانة خارجة عن الأخير أيضا ، والمراد هنا أول المعقول لأنه أشمل وتبطل الوظائف به أسهل بل أعم منه . بأن يكون بمعنى البيان ليشمل التنبيه . ( وإن كان ) ذلك التصديق ( بديهيا جليا ) حقيقة أو حكما ( فلا يصح منعه ) مطلقا ( ويسمى منعه مكابرة ) وهى غير مسموعة . اعلم أن البديهيات سبعة لأن الحاكم يصدق قضية إما العقل أو الوهم ، فإن كان العقل فإن كان حكمه بمجرد تصور الطرفين فأوليات كقولنا الشكل أعظم من الجزء . قال الشريف . ومنها ما هو جلى عند الكل لوضوح تصورات أطرافه . ومنها ما هو خفى لحفاء فى تصوراتها وإن كان بواسطة لانقيب عن الذهن عند تصور الطرفين قضايا قياساتها معها ويقال لها نظرى القياس كقولنا الاثنان زوج وإن كان بواسطة المشاهدة فمشاهدات يقال لها الحسيات إن كانت مشاهدتها بالحس الظاهر كقولنا : الشمس مشرقة والنار محرقة ، ويقال لها الوجدانيات إن كانت بالحس



فهى وإن كانت حجة للشخص مع نفسه ، لكنها ليست حجة على غيره وإلا إذا شاركه فى الأمور  
المقتضية لها من التجربة والحدس والتواتر . ( وإن كان ) التصديق ( مقرونا بدليل ) أو تنبيه  
( فلا سائل حينئذ ) أى حين كونه مقرونا بدليل ( ثلاث وظائف ) أى موجهة : الأولى ( المنع )  
أى منع مقدمة معينة من مقدمات الدليل قدمه لأنه أسلم الطرق وعار عن شائبة الغصب ولأنه  
متعلق بجزء الدليل ، والجزء مقدم على الكل طبعاً ، ولأنه أدخل فى إظهار الصواب ، إذ المثلل  
يجب عليه إثبات ما منعه السائل ، فعند الإثبات يظهر حقيقة مدعاه بخلاف الآخرين فليتأمل :  
( و ) الثانية ( المعارضة ) قدمها على النقص ، لأنها واردة على المدعى على ما هو المختار عنده ،  
وهو المقصود الأصل والنقص وارد على الدليل والدخل فى المقصود الأصل أقوى من الدخل على  
الدليل فهو أقوى فتقدمها ( و ) الثالثة ( النقص ) وإذا كان الحال كذلك ( فهنا ثلاثة مقالات )  
ليان الوظائف الثلاث على الترتيب ( المقالة الأولى فى ) يان ( المنع ) مطلقاً ومورده .  
ولما أراد أن يبين ما يصح أن يكون مورداً للمنع وما لا يصح اعتنى بشأنه ، فقال ( اعلم أن

الباطن كقولنا إن لنا خوفاً وغضباً ، وإن كان بواسطة السماع من جم غفير استحالة العقل تواطؤهم  
على الكذب فتواترات كقولنا القسطنطينية بلدة عظيمة ، وإن كان بتكرار المشاهدة مرة بعد  
أخرى معلوم السببية مجهول الماهية فجربيات كقولنا السقمونيا مسهل فانا نعلم سببية السقمونيا  
للسهال لكن لا نعلم بم كان سببها له وإن كان بتكرار المشاهدة مرة بعد أخرى معلومة السببية  
أو الماهية فحسب كقولنا نور القمر مستفاد من الشمس فانا نعلم سببية الشمس لإضاءة القمر  
بمشاهدة اختلاف تشكيلاته النورية بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس مشاهدة متكررة ،  
ونعلم أيضاً بم كان إضاءة الشمس سبباً لإضاءة القمر . وأما إن كان الحاكم هو الوهم ، فان على  
المحسوسات فوهميات فى المحسوسات نحو كل جسم فى جهة فان هذه القضية من اليقينيات لأن العقل  
يصدق الوهم فى أحكامه على المحسوسات بخلاف ما كان حكمه على المجردات بأحكام المحسوسات ،  
كقولنا كل موجود فهو فى جهة فان هذه القضية ليست من اليقينيات بل هى كاذبة دائماً  
فاعرف . قال فى الحاشية : البديهى الجلى هو البديهى الأولى والبديهى الفطرى القياس ،  
والبديهى الذى اشترك منشأ بدهته بين عامة الناس ، وما عدا هذه المذكورات من البديهيات  
بديهى خفى فراجع كتب الميزان انتهى ، وأهل الوهميات داخله فى المشاهدات . قال الشريف :  
الأجلى من هذه السبعة هى الأوليات ، ثم الفطرية القياس ، ثم المشاهدات ، ثم الوهميات . وأما  
المجربيات والحدسيات والمنواترات فهى وإن كانت حجة للشخص مع نفسه لكنها ليست حجة له  
على الغير إلا إذا شاركه فى الأمور المقتضية لها من التجربة والحدس والتواتر ( و ) أما ( إن  
كان ) ذلك التصديق ( مقرونا بدليل فلا سائل حينئذ ثلاث وظائف ) الأولى ( المنع ) أى منع  
مقدمة من مقدمات دليله قدمه لكونه أسلم الطرق وعارياً عن شائبة الغصب ( و ) الثانية  
( المعارضة ) قدمها على النقص لأنها واردة على المقصود الأصل ( و ) الثالثة ( النقص ) فهنا ثلاث  
مقالات ) لبيان هذه الثلاثة على الترتيب ( المقالة الأولى فى ) يان ( المنع ) ومورده ( اعلم أن



للسائل منع مقدمة) من مقدمات (الدليل) والمقدمة في اللغة إما من قدم اللازم أو من قدم للتعدي بمعنى أو بمعنى تقدم فيجوز فيها فتح الدال وكسرها وهو الأشهر . وفي العرف ما يتوقف عليه صحة الدليل شرطا أو شرطاً فيتناول الشرائط والأجزاء فتأمل . وتطلق على ما جعلت جزء قياس أو حجة وعلى ما يتوقف عليه الشروع في العلم وهو مقدمة العلم وعلى ما يذكّر قبل الشروع في المقاصد لارتباطها به ونقمة فيها وهو مقدمة الكتاب والمراد هو المعنى الأول ( إذا لم يستدل للمعلل عليها) أي على تلك المقدمة بأن لا يورد عليها دليلاً . وأما إذا استدلت عليها فلا تمنع حقيقة بل مجازاً في النسبة أو في الحذف ( ولم تكن ) تلك المقدمة ( بديهية جلية ) وإلا لكان منعها مكابرة وهي غير مسموعة اتفاقاً ( ولا يصح منع المدعى حينئذ ) أي حين كونه مقروناً بدليل ( لأن المنع طلب الدليل والمطلوب حاصل ) بغيره إذا كان المنع طلب الدليل مع كون المطلوب حاصلًا كان المنع طلباً لتحصيّل الحاصل وكلما كان المنع كذلك كان منع المدعى للدليل غير صحيح ، ينتج إذا كان المنع طلب الدليل مع كون المطلوب حاصلًا كان منع المدعى للدليل غير صحيح لكن المقدم حق والتالي مثله . وفيه أنا لانسلم أن المطلوب حاصل لم لا يجوز أن يكون المطلوب دليلاً آخر للعلم بطرق متعددة وإن سلم فلا نسلم أن منع المدعى للدليل غير صحيح لأنه يجوز أن يكون الطلب للامتحان اللهم إلا أن يقال المراد لا يصح على الوجه اللاتقي ، وأيضاً إنه منقوض بقول الخليل عليه السلام « ولكن ليطعنن قلبي » ( إلا أن يراد ) بمنع ذلك المدعى ( منع شيء من مقدمات دليله ) أي مقدمات دليل ذلك المدعى أو تنبيه ( وذا ) أي منع ذلك المدعى ( مجاز في النسبة ) ويسمى أيضاً منعاً مجازاً عقلياً ومجازاً حكماً ومجازاً في الإثبات وإسناداً مجازياً هذا إذا لم يرد من المدعى للمقدمة بعلاقة الزوم ولم يقدر فوقه شيء . وأما إذا أريدت للمقدمة منه أو قدرت فالمدعى مجاز لغوي لأنه مستعمل في غير معناه الحقيقي أو حذفي فحينئذ لا مجاز في النسبة . اعلم أن كلا من الحقيقة والمجاز على قسمين حقيقة لغوية وهي الكلمة المستعملة فيما وضعت له في اصطلاح به التخاطب ، ومجاز لغوي وهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح به التخاطب لعلاقة مع قرينة مانعة عن إرادته وحقيقة عقلية وهي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند التكلم في الظاهر نحو أنبت الله البقل

للسائل منع مقدمة) معينة من مقدمات (الدليل إذا لم يستدل للمعلل عنها ولم تكن ) تلك المقدمة ( بديهية جلية ) لا حقيقة ولا حكماً ، والمقدمة من قدم بمعنى تقدم فمعناه في اللغة المقدمة وفي العرف له خمسة معان : الأول ما يتوقف عليه الشروع في العلم ويقال لها بهذا المعنى مقدمة العلم . والثاني ما يذكّر قبل المقصود لارتباطه به ويقال لها بهذا المعنى مقدمة الكتاب . والثالث قضية جعلت جزء القياس . والرابع قضية جعلت جزء الدليل . والخامس ما يتوقف عليه صحة الدليل ويقال لها بهذين المعنيين مقدمة الدليل ، والمراد هنا هو الخامس ليصدق على جميع موارد المنع ومناسبة كل من هذه المعاني العرفية بمعناها اللغوية ظاهرة ( ولا يصح منع المدعى حينئذ ) أي حين استدلال المعلل عليه ( لأن المنع طلب الدليل ) على المتنوع ( والمطلوب حاصل ) حينئذ ( إلا أن يراد ) بمنع ذلك المدعى ( منع شيء ) معين ( من مقدمات دليله وذا ) أي منع ذلك المدعى ( مجاز في النسبة ) وهو إسناد فعل أو معناه إلى ملام غير ما هو له عند التكلم في الظاهر بتأول ، هذا إذا لم يرد من المدعى للمقدمة بعلاقة



ومجاز عقلي وهو إسناد الفعل أو معناه إلى ملابس له غير ما هو له بقرينة صارفة عما هو له إلى ذلك للابس نحو أنبت الريح البقل . فان قلت إذا جاز منع المجاز العقلي والحذف في المدعى للدلل فلم لا يجوز النقض الاجمالي والمعارضة المجازيان العقليان والحذفان في المدعى الدلل لا بد لنفي ذلك من دليل : قلت لا يأتى عنه العقل السليم لكن لم يوجد في محاوراتهم . نعم يتوجه عليه المعارضة على مذهب من جعل متعاقب المعارضة المدعى ، لكن هذا مرجوح والراجح أنها من وظائف الدليل ( ورأيتنا من بعض العظماء منع المدعى الدلل ) بدليل غير مسلم ( بسند ) أى بسند يؤيد تقيض المدعى الدلل ، فلو كان مراده المجاز في النسبة وإرجاعه إلى شيء من مقدمات دليله لما ذكر له سند يؤيد تقيض المدعى وهذا ظاهر وكذا لو كان المراد المجاز في الحذف لما ذكر له سند يؤيد تقيض المدعى ( أولا ) بفتح الواو وتشديده تقيض الآخر ولا ينحى وجهه ( ثم منع مقدمة معينة من مقدمات دليله ) أى المدعى أو العلل ، والمراد لبعض العظماء صاحب المواقف حيث قال في مسلك بعض التأخرين في إثبات الصانع : جميع الممكنات من حيث الجميع ممكن فله علة وهي لا تكون نفس ذلك المجموع إذ العلة متقدمة على العلول ولا تكون أيضا جزءه إذ علة الكل علة لكل جزء . واعترض عليه بأنه إن أراد بالعلة في قولك فله علة العلة التامة فلم لا يجوز أن يكون نفس المجموع وقولك إذ العلة متقدمة على العلول . قلنا ذلك ممنوع في العلة التامة إلى آخر ما قال قوله فلم لا يجوز تقريره أن قولك وهي لا تكون نفس ذلك المجموع ممنوع غير مسلم فحاصل منع المدعى طلب الدليل المسلم إذ الدليل المذكور غير مسلم عند المانع فقول صاحب المواقف وقولك إذ العلة الخ جواب عن سؤال مقدر ، تقرير السؤال من طرف العلل كيف تمنع هذا المدعى وتطلب له دليلا وقد ذكرنا له دليلا . وتقرير الجواب أن مرادى بمعنى طلب الدليل للمسلم ودليلك المذكور غير مسلم لأن بعض مقدماته ممنوعة كذا نقل عنه ، فعلم من هذا أن المدعى الدلل إذا لم يكن دليله مسلما يجوز أن يمنع بشرط أن يمنع مقدمة من مقدمات دليله .

الزوم ولم يقدر عليه . وأما إذا أريدت أو قدرت فالمدعى مجاز لقوى أنى فلا مجاز في النسبة هنا ( ورأيتنا من بعض العظماء منع المدعى الدلل بسند أولان منع مقدمة معينة من مقدمات دليله ) ثانيا قال في الحاشية وهو صاحب المواقف حيث قال في مسلك بعض التأخرين في إثبات الصانع جميع الممكنات من حيث الجميع ممكن فله علة وهي لا تكون نفس ذلك المجموع إذ العلة متقدمة على العلول ولا تكون أيضا جزءه إذ علة الكل علة لكل جزء . واعترض عليه بأنه إذا أراد بالعلة في قوله فله علة العلة التامة فلم لا يجوز أن يكون نفس المجموع وقولك إذ العلة متقدمة على العلول ممنوع في العلة التامة إلى آخر ما قال قوله فلم لا يجوز تقريره أن قولك وهي لا تكون نفس ذلك المجموع ممنوع غير مسلم . فحاصل منع المدعى حينئذ طلب الدليل المسلم إذ الدليل المذكور غير مسلم عند المانع فقول صاحب المواقف وقولك إذ العلة إلى آخره جواب سؤال مقدر ، تقرير السؤال من طرف العلل كيف تمنع هذا المدعى وتطلب دليلا وقد ذكرنا له دليلا ، وتقرير الجواب أن المراد بمنع طلب الدليل للمسلم ودليلك المذكور غير مسلم لأن بعض مقدماته ممنوعة انتهى ، فعلم من هذا أن المدعى للدلل إذا لم يكن دليله مسلما يجوز أن يمنع لكن بشرط أن يمنع بمدة مقدمة من مقدمات دليله .



( فصل ) في بيان أقسام المنع ( المنع ) مطلقا سواء كان حقيقيا أو مجازيا منقسم إلى قسمين لأنه ( إما ) منع ( مجرد عن السند ) أي خال عنه ( أو مقرون به ، والسند ) أظهره تنبيهها على المغايرة لأن التعريف للماهية والتقسيم للأفراد على ما هو المشهور ، وحديث إعادة الشيء معرفة براد به عين الأول فاصل يعدل عنه كثيرا ( ما ذكره المانع لزعمه ) أي لزعم المانع واعتقاده ( أنه ) أي ما ذكره ( يستلزم نقيض المنوع ) ولا ينقض التعريف بالسند الأعم مطلقا أو من وجه بل المبين لأنها مستلزمة للنقيض في المانع وإنما عرف السند هنا لأنه قصد التوطئة للبحث الآتي فلا يرد عليه أنه تكرار لما سبق بلا فائدة ( ويكفي في الاستناد به ) أي بالسند وهو راجع إلى السند الثاني بطريق الاستخدام أو إلى الأول ( جوازه ) أي جواز السند ( عقلا ) أي في العقل أو جوازا عقليا فهو إما مفعول فيه أو مفعول مطلق ، وأما من جملة تمييزا عن الجواز قد غفل عن بحث التميز وجاز فافهم ولا يلزم تحققه في نفس الأمر وفيه إشارة إلى أن السند من قبيل التصورات وإن جوز بعضهم أنه من قبيل التصديقات ( فقد يذكر ) السند ( على سبيل التجويز ) كما تقول هذا الشبح ليس بإنسان وكل مالم ليس بإنسان ليس بضاحك فأراد السائل منع الصغرى مع السند الذي يذكر على سبيل التجويز وإليه أشار بقوله ( كأن يقال لا نسلم أنه ) أي هذا الشبح ( ليس بإنسان لم لا يجوز أن يكون ) ذلك الشبح ( ناطقا ) وهذا سند مساو لنقيض للمنوع وقس عليه الأخص والأعم مطلقا أو من وجه ( وقد يذكر ) السند ( على سبيل القطع ) أي قطع العقل وجزمه ( كأن يقال ) لا نسلم أن هذا الشبح ليس بإنسان ( كيف ) تقول إنه ليس بإنسان ( وهو ناطق أو ) كأن ( يقال ) لا نسلم أنه ليس بإنسان ( إنما يصح ما ذكرته لو كان ) ذلك الشبح ( غير ناطق و ) الحال أنه ( ليس كذلك ) أي غير ناطق

( فصل ) في بيان أقسام المنع ( المنع إما مجرد عن السند ) أي غير مقرون بالسند ( أو مقرون به ، والسند ) أظهر تنبيهها على المغايرة إذ المراد من الأول الذات ومن الثاني للماهية وثلاثتهم رجوعه إلى المنع ( ما ذكره المانع لزعمه ) واعتقاده ( أنه ) أي ما ذكره ( يستلزم نقيض المنوع ) أي رفعه إذ التحقيق أن نقيض كل شيء رفعه فيتناول التعريف النقيض المشهور ، وأما النقيض الحقيقي فهو ليس بوجوده في الكلام لما قال السيد للغير من أن النقيض ليس إلا ما هو لازم أو مساو لما هو النقيض الحقيقي وكذلك نقل الشارح والقسطاس فلا ينتقض به التعريف وأيضا لا ينتقض بالسند الأعم مطلقا أو من وجه والمباين إذ هي تستلزم النقيض في زعم المانع ( ويكفي في الاستناد به ) الضمير إما راجع إلى السند الثاني بالاستخدام أو إلى الأول ( جوازه عقلا ) أي عدم اعتقاده للمانع بطلانه ، ولا يلزم أن يعتقد صدقه ( فقد يذكر ) السند على سبيل التجويز كما يقال ( لا نسلم أنه ) أي هذا الشبح مثلا ( ليس بإنسان لم لا يجوز أن يكون ناطقا ، وقد يذكر على سبيل القطع ) ولا يبين به منشأ الغلط ( كأن يقال ) لا نسلم أن هذا الشبح ليس بإنسان ( كيف ) تقول إنه ليس بإنسان ( وهو ناطق أو ) يبين به منشأ الغلط كأن ( يقال ) لا نسلم أن هذا الشبح ليس بإنسان ( إنما يصح ما ذكرته لو كان ) ذلك الشبح ( غير ناطق وليس كذلك



وقس عليه أيضا باقى أقسام السند (ولما كفى فى السند) مطلقا (الجواز) أى جواز تحققه (لا يتوقف صحة المنع) مع السند وكونه موجها (على إثبات السند الذى ذكر معه على سبيل القطع) سواء كان فى صورة الحل أولا ، وسواء كان فى زعم المانع أو فى نفس الأمر (ويسمى المنع الذى سنده فى الصورة الثالثة حلا لأن فيه) أى فى ذلك المنع (بيان مبنى المقدمة المنوعة) بالمنع الحقيقى أو المجازى مع السند فى الصورة الثالثة وهو منشأ الغلط ، وكل منع هذا شأنه يسمى بالحل ، فهذا المنع يسمى بالحل (والحل) فى اللغة ضد العقد . وفى العرف (هو بيان منشأ الغلط) فيه مساهمة ، لأن الحل نوع من المنع وهو طلب الدليل على مقدمة الدليل مع بيان منشأ الغلط فيكون تسميته حلا تسمية الكل باسم الجزء . قال بعض الفضلاء ومنشأ الغلط ثلاثة لأنه قد يكون اشتباها مدلول بآخر كما فى الكتاب ، وقد يكون اشتباها مفهوم بآخر كما إذا قيل إمكان الممكن ليس معدوما فى الخارج وإلا لا تنفى الإمكان على تقدير ثبوته والتالى باطل وحل هذه المغالطة أن يمنع الملازمة مستندا بأنها إنما تصح لو لم يكن بين إمكانه لا ولا إمكانه له فرق ، لكن بينهما فرق ، إذ معنى الأول الاتصاف بصفة عدمية فيلزم وجود الإمكان فى نفس الأمر وانتفاؤه فى الخارج لا انتفاؤه مطلقا ، ومعنى الثانى سلب الاتصاف بصفة الإمكان فيلزم انتفاء الإمكان مطلقا ، وقد يكون توهم وقوع شئ يتم ما ذكره على تقدير وقوعه كما إذا قيل الشئ الذى يستلزم وجوده وعدمه المطلوب ، إما موجود أو معدوم وأيا ما كان يتحقق المطلوب ، وهذه المغالطة من المغالطات العامة الورود وحلها أن يمنع

---

ولما كفى فى السند الجواز لا يتوقف صحة المنع) وكونه موجها (على إثبات السند الذى ذكره على سبيل القطع ، ويسمى) فى عرفهم (المنع الذى سنده فى الصورة الثالثة) وهو الذى ذكر على سبيل القطع وبين منشأ الغلط (حلا ، لأن فيه) أى فى ذلك المنع (بيان مبنى المقدمة المنوعة) وهو منشأ الغلط (والحل هو بيان منشأ الغلط) فتسميته حلا تسمية الكل باسم الجزء ومنشأ الغلط ثلاثة ، لأنه قد يكون اشتباها مدلول بآخر كما فى الكتاب ، وقد يكون اشتباها مفهوم بآخر كما إذا قيل إمكان الممكن ليس معدوما فى الخارج وإلا لا تنفى الإمكان على تقدير ثبوته والتالى باطل ، وحل هذه المغالطة أن يمنع الملازمة مستندا بأنها إنما تصح لو لم تكن بين إمكانه لا ولا إمكانه له فرق ، لكن بينهما فرق ، إذ معنى الأول الاتصاف بصفة عدمية فيلزم وجود الإمكان فى نفس الأمر وانتفاؤه فى الخارج لا انتفاؤه مطلقا ، ومعنى الثانى سلب الاتصاف بصفة الإمكان فيلزم انتفاء الإمكان مطلقا ، وقد يكون توهم وقوع شئ يتم ما ذكره على تقدير وقوعه كما إذا قيل الشئ الذى يستلزم وجوده وعدمه المطلوب ، إما موجود أو معدوم ، وأيا ما كان يتحقق المطلوب وهذه المغالطة من المغالطات العامة الورود ، وحلها أن يمنع الملازمة مستندا بأنها إنما تتم لو كان عدم ذلك الشئ مع بقاء صفة الاستلزام وليس كذلك فإن عدمه لعدم ذاته وصفاته معا أو لعدم صفته فقط ، وربما يقال الحل على المنع الذى ذكر سنده على سبيل التجويز وبين منشأ الغلط وعلى المنع الذى ورد على عدم الفرق بين الشئيين كما إذا قيل لو لم يكن بين إمكانه لا ولا إمكانه له فرق لا تنفى الإمكان على تقدير ثبوته ، لكن المقدم حق ومنع المقدمة الاستثنائية ، فإن منعها يسمى حلا ، سواء كان مجردا أو مع السند ، وسواء بين ذلك السند منشأ الغلط أو لا



لللازمة مستندا بأنها إنما تتم لو كان عدم ذلك الشيء مع بقاء صفة الاستلزام وليس كذلك فان عدمه لعدم ذاته وصفاته معا أو لعدم صفته فقط ، وربما يقال الحل على النع الذي سنده على سيل التجويز وبين منشأ الغلط وهي النع الذي ورد على عدم الفرق بين الشئيين كما إذا قيل لو لم يكن بين إمكانه لا ولا إمكانه له فرق لانتفى الإمكان على تقدير ثبوته ، لكن لتقديم حق والتالي مثله ومنع المقدمة الاستثنائية فان منعها يسمى حلا ، سواء كان مجردا أو مع السند وبين منشأ الغلط أولا . قيل وبالجملة في الحل خمسة أقوال : الأول عموم الحل للمستدل والسائل كما ذهب إليه البعض ، والثاني إطلاق الحل على النقض الإجمالي كما هو المستفاد من كلام شارح حكمة العين . والثالث للباينة بين الحل والنقض والنع كما هو المستفاد من كلام التفازاني في مواضع من التلويح . الرابع ما ذهب إليه مصلح الدين اللاري من أن الحل لا يقع إلا بعد النقض الإجمالي . والخامس ما ذهب إليه السنان الكنجي ، حيث قال إن الحل شاع وكثر استعماله عند الأصوليين في تعيين موضع الغلط ، وهو وإن كان نوعا من النع لكن لنوع خصوصية قد يذكر في مقابلة النع ، ولا يقصد بالحل طلب الدليل كما هو الظاهر من النع بل يقصد أن ما ذكرته غلط ومنشؤه فهم ذا من كذا وليس الأمر كذلك ولولا ذلك لما وقعت في الغلط ( وأكثر وقوع الحل بعد النقض الإجمالي ) وفيه رد على من حصر وقوع الحل بعد النقض الإجمالي كما يقال : لانسلم جريان هذا الدليل أو تخلف حكمه وإنما يجري أو إنما يتخلف لو لم يكن بين ذا وهذا فرق لكن بينهما فرق ، وكأنه يقول الناقض إنما يصح دليلك لو كانت هذه المقدمة كذا ( وستعرف النقض الإجمالي ) في المقالة الثانية إن شاء الله تعالى .

**(فصل في بيان وظيفة المعلن عند منع السائل (الواجب على المعلن) بالوجوب العرفي بل بالوجوب الشرعي فتأمل (عند منع السائل مدعاه) أي مدعى المعلن مطلقا ، سواء كان نظريا أو بديها (الغير المدلل أو مقدمة دليله) من حيث هي هي (إثبات مامنه) السائل وذلك الإثبات أعم من أن يكون بذكر الدليل وإبطال السند المساوي لنقيض الممنوع وتحرير المراد من أجزاء الممنوع بحيث يسقط المنع ، وبيان المذهب بنى عليه الممنوع وتحرير أجزاء المدعى أو الدليل عند كون الممنوع تقريرا (لأن هذا) الإثبات (مطلوب للانع) طلبا موحها ، وكل مطلوب شأنه كذلك فهو الواجب على المعلن ينتج أن هذا الإثبات واجب على المعلن فينعكس إلى ما هو المطلوب**

(وأكثر وقوع الحل بعد النقض الإجمالي كما يقال) لانسلم جريان هذا الدليل أو يخلف حكمه ، وإنما يجري أو إنما يتخلف لو لم يكن بين ذا وهذا فرق ، لكن بينهما فرق ؛ وكأن يقول الناقض إنما يصح دليلك لو كانت هذه المقدمة كذا (وستعرف النقض الإجمالي) في المقالة الثانية إن شاء الله تعالى .

**(فصل في بيان وظيفة المعلن عند منع السائل (الواجب على المعلن عند منع السائل مدعاه) الغير المدلل أو مقدمة دليله) من حيث هي هي بأن تكون غير مدللة ، إذ المقدمة المدللة تكون دعوى من حيث هي مدللة (إثبات مامنه) السائل ، وقد يتم ذكر الدليل وإبطال السند اللازم لنقيض الممنوع فقط ، وتحرير المراد من أجزاء الممنوع بحيث يسقط المنع ، وبيان المذهب الذي بنى عليه الممنوع كذلك ، وتحرير أجزاء المدعى أو الدليل كذلك عند كون الممنوع تقريرا (لأن هذا) الإثبات (مطلوب للانع) طلبا موحها ، وكل مطلوب شأنه كذا واجب على المعلن**



( وذلك الإثبات نوعان : أحدهما ) إثبات بالذات : أى بلا واسطة بإبطال السند ، وهو ( ذكر دليل ) حقيقة أو حكما فيم التحرير وبيان المذهب ( ينتج ) عين ( للمنع ) أو ما يساويه أو الأخص منه مطلقا ، إذ التقريب موجود في كل منها ( والآخر ) إثبات بالواسطة ، وهو ( إبطال السند المساوى للمنع ) أى للمساوى لتقيض المنوع ، ويحتمل أن يكون نسبة المساواة إلى المنع مجازا عقليا ، وكذا إبطال السند الأعم مطلقا منه في نفس الأمر الذى هو أعم من وجه من عين للمنع لأنه لو كان أعم مطلقا من عينه أيضا لكان مضر للعقل ( لأن ) أى الشأن ، إذ ضمير الشأن للنصوب يجوز حذفه ولومع ضعف إلا مع أن إذا خففت ( بإبطاله يبطل تقيض المنوع ) وإذا بطل تقيضه ( فثبت عينه ) وتقريره بإبطال السند للمساوى يثبت المنوع لأن إبطاله يبطل تقيض المنوع ، وكل ما يبطل تقيض المنوع يثبت عينه وكل ما يثبت عينه يثبت المنوع فلا يبطل بثبت المنوع بالواسطة ( لاستحالة ارتفاع التقيضين ) وهو دليل لقوله ويثبت عينه : أى لو لم يثبت كالم يثبت تقيضه لارتفع التقيضان والتالى باطل ، فقوله لاستحالة الخ إشارة إلى نفي التالى ( ويان هذا ) البطلان أو يان كون السند مساويا للمنع ، أو يان كون إبطال السند المساوى إثباتا للمنع ( أن معنى مساواة السند للمنع ) اعلم أن معناه بقاء المنع عند بقاء سنده وسقوطه عند سقوطه ، وإعما خص البيان بهما لانحصاره فيهما في زعم المانع ( وأخصيته ) أى السند ( منه ) أى من المنع ( مساواته لتقيض المنوع وأخصيته منه ) إذ المشهور أن النسب إنما هو باعتبار التحقق وبالقياص إلى التقيض . وأما في غير المشهور فبالقياص إلى خفاء المنوع عند المانع لأن مدار المنوع خفاؤه عنده حتى لو كان المنوع واضحا عنده ولو يجهل مركب لكان منعه مكابرة فلم من هذا النسبة بين التقيض وبين الخفاء عنده عموم من وجه ، ثم إن هذا السند أيضا يجب أن يكون مساويا أو أخص بزعم المانع وإن كان غيرهما في الواقع ، مثال السند المساوى كما إذا منع السائل مقدمة واستند بقوله كيف هو غير واضحة عندي ، ومثال الأعم مطلقا كيف هو غير ثابتة عندي يرهان ، ومثال الأخص كيف وأنا متردد فيها ، ومثال الأعم من وجه كيف ولم أجزم

( وذلك الإثبات نوعان : أحدهما ) إثبات بالذات يعنى بلا واسطة بإبطال السند وهو ( ذكر دليل ) حقيقة أو حكما فيم التحرير المسقط للمنع ، وبيان المذهب كذلك ( ينتج المنوع ، والآخر ) إثبات بواسطة ( إبطال السند المساوى ) في التحقيق ( للمنع ) أو الأعم مطلقا منه فقط لم يتعرض له لندرته أو لأن السائل لا يعترف بأعميته ، ولو اعترف بها يبطل مسنديته فيكون إبطاله إثباتا بالذات لا بالواسطة ، وإنما أثبت المنوع بإبطال السند المساوى ( لأن ) أى لأنه أى الشأن ( بإبطاله يبطل تقيض المنوع فيثبت ) حيثئذ ( عينه لاستحالة ارتفاع التقيضين ، ويان هذا ) البطلان : أى بطلان تقيض المنوع بذلك الإبطال ( أن معنى مساواة السند للمنع وأخصيته منه مساواته لتقيض المنوع وأخصيته منه ) إذ المشهور أن النسب في السند تعتبر بالقياص إلى تقيض المنوع ، يعنى أن قولهم هذا السند مساو للمنع وأخص منه مجاز في النسبة ، والمراد مساو لتقيض المنوع أو أخص منه للملازمة بين المنع وبين تلك المساواة والأخصية ، إذ المنع كأنه مكان لها قاله في التقرير فأعرفه ، ولا يعد أن يقال المراد من المنع هنا تقيض المنوع بمناسبة لزوم بينهما ، فذا



بمخلافها ( والسند ) أى ما يطلق عليه لفظ السند ملتبسا ( بالاحتمال العقلى ) من غير أن يرجع إلى الاستقراء سواء كان له وجود فى الناظرات أولا ( خمسة أقسام ) أى منحصر فى أقسام خمسة . فان قلت : مساواة السند لتقيض المنوع يشعر بمغايرته لتقيض المنوع إذ لا يقال للشيء إنه مساو لغيره إذ للمساواة تقتضى التحدد ، فالسند الذى هو عين تقيض المنوع خارج عن الأقسام الخمسة كقولك : لا نسلم أنه ليس بإنسان لم لا يجوز أن يكون إنسانا ؟ . قلت : لم يذكر فى كتب هذا الفن كون السند عين تقيض للمنوع ، فالظاهر أن ذكر تقيض المنوع بعد المنع ليس بسند فى عرف هذا الفن ، بل هو تصوير للمنع تأمل : الأول السند ( المساوى ) لتقيض المنوع فى نفس الأمر ، وهذا السند يكون مبينا لعين المنوع ( و ) الثانى السند ( الأخص مطلقا ) من تقيض المنوع فى نفس الأمر ، وهو أيضا مبين لعين المنوع ( و ) الثالث السند ( الأعم مطلقا ) من تقيض المنوع فى نفس الأمر ، وهو إما أن يكون أعم من وجه من عين المنوع وهو الغالب ، وإما أن يكون أعم مطلقا من عين المنوع كما كان أعم مطلقا من التقيض ( و ) الرابع السند ( الأعم من وجه ) من تقيض المنوع فى نفس الأمر ، وهو إما أن يكون أعم من وجه من عين المنوع أو أعم مطلقا منه ( و ) الخامس السند ( المبين ) لتقيض المنوع فى نفس الأمر ، وهو إما أخص مطلقا من عين المنوع أو مساو له أو مرادف . لكن تحقق السند المبين فى كلام الناظرين غير معلوم . قال فى التقرير : وأما السند بالاستقراء فأربعة أقسام لأن السند المبين لم يوجد فى كلام

بجاز مرسل . أقول معنى مساواته للمنع بقاؤه عند بقاءه وسقوطه عند سقوطه وقس عليه ، وإما خصه بهما لانحصاره فيهما فى زعم المانع ( والسند بالاحتمال العقلى ) أى بدون أن يرجع إلى الاستقراء ( خمسة أقسام ) منحصر فيها بالدليل ؛ إذ يجوز العقل قسما آخر وهو التقيض الحقيقى ، فتكون الأقسام ستة بالاحتمال العقلى . الأول السند ( المساوى ) لتقيض المنوع ( و ) الثانى السند ( الأخص مطلقا ) منه وكل منهما يكون مبينا للعين ( و ) الثالث السند ( الأعم مطلقا ) منه ( و ) الرابع السند ( الأعم من وجه ) وكل منها قد يكون أعم من وجه من العين وقد يكون أعم مطلقا ( و ) الخامس السند ( المبين ) للتقيض ، وهو قد يكون مساويا للعين ، وقد يكون أخص مطلقا منه . قال فى التقرير : وأما الاستقراء فأربعة أقسام ، لأن سندية المبين لم توجد فى كلام الناظرين . وأما فى زعم السائل فاثنتان . قال فى الحاشية : إن قلت مساواة السند لتقيض المنوع تشعر بمغايرته لتقيض المنوع إذ لا يقال للشيء إنه مساو لغيره إذ للمساواة تقتضى التحدد فالسند الذى هو عين تقيض المنوع خارج عن الأقسام الخمسة كقولك : لا نسلم أنه ليس بإنسان لم لا يجوز أن يكون إنسانا . قلت لم يذكر فى كتب هذا الفن كون السند عين تقيض للمنوع ، فالظاهر أن ذكر تقيض المنوع بعد المنع ليس بسند فى عرف هذا الفن ، بل هو تصوير للمنع تأمل انتهى وفيه نظر لأن المراد من التقيض هنا التقيض المشهور وهو التقيض المجازى كما يشهد به المثال وهو داخل فى المساوى للتقيض الحقيقى وهو المراد هاهنا كما عرفت ، ويؤيد ما قلنا تعريفهم السند بما يقوى المنع فى زعم المانع ؛ وقد اعترف بكون التقيض المشهور سندا فيما سبق من كلام صاحب المواقف ، ولأحد أن يقول ولو سلم ظهور عدم كون التقيض فى عرفهم سندا ، بل تصويرا للمنع



الناظرين وإنما قيدنا السند في كل منها بقولنا في نفس الأمر ، لأن السند في زعم السائل اثنان المساوي والأخص لأنه لا يأتي إلا بزعم أنه يستلزم تقيض المنوع ( ولتمثل ) يجوز فيه سكون اللام وفتح ( لكل ) أي لكل واحد من الأقسام ( فإذا قلنا ) مثلاً ( هذا الشبح ) بفتح الفاء والعين وقد يسكن العين وهو السواد المرئي من بعيد ( ليس بضاحك ) وهي إما موجبة معدولة المحمول أو سالبة ( لأنه ليس بإنسان ) وهي موجبة معدولة المحمول ، وكل ما ليس بإنسان ليس بضاحك ، فالشبح ليس بضاحك . ولك أن تقرر القياس من الشكل الثاني فالصغرى حينئذ سالبة بسيطة ، وتقرير هذا الشبح ليس بإنسان وكل ضاحك إنسان فهذا الشبح ليس بضاحك ( فإن قال السائل لانسلم أنه ) أي الشبح ( ليس بإنسان لم لا يجوز أن يكون ذلك ) الشبح ( ناطقاً فهذا ) السند ( سند مساو لتقيض المنوع وهو ) أي التقيض ( أنه إنسان وإن قال ) السائل لانسلم أنه ليس بإنسان ( لم لا يجوز أن يكون ) ذلك الشبح ( زنجياً فهذا ) السند سند ( أخص مطلقاً ) من تقيض المنوع ( وإن قال ) السائل لانسلم أنه ليس بإنسان ( لم لا يجوز أن يكون حيواناً فهذا ) السند سند ( أعم مطلقاً ) من تقيض المنوع ومن وجه من العين وإن قال لانسلم أنه ليس بإنسان لم لا يجوز أن يكون ما يمكن أن يخبر عنه ، فهذا السند أعم مطلقاً من العين والتقيض لكون موضوعه موجوداً ( وإن قال ) لانسلم أنه ليس بإنسان ( لم لا يجوز أن يكون أيضاً فهذا ) السند ( أعم من وجه ) من التقيض والعين وإن قال لم لا يجوز أن يكون لارجل ، فهذا السند أعم من وجه التقيض ومطلقاً من العين ( وإن قال ) لانسلم أنه ليس بإنسان ( لم لا يجوز أن يكون حجراً فهذا ) السند ( مبين ) لتقيض المنوع وأخص مطلقاً من العين ، وإن قال لانسلم أنه ليس بإنسان لم لا يجوز أن يكون لاضاحك ، فهذا السند مبين للتقيض ومساو للعين وهذه صور الجواز وقس عليه صور

فلا يدفع به التقيض المذكور لأن جواز دخول التقيض في المقسم يكفي في تقيض التقسيم القطعي ، ولعل لهذا أمر بالتأمل . وأما التقيض الحقيقي فقد أبطل قسمته ما نقل من السند ( ولتمثل لكل فإذا قلنا هذا الشبح ليس بضاحك لأنه ليس بإنسان ) وكل ضاحك إنسان . وأما كون الكبرى لا شيء مما ليس بإنسان ضاحك فبأباه ما سيأتي من قوله : وهو أنه إنسان ( فإن قال السائل لانسلم أنه ليس بإنسان لم لا يجوز أن يكون ناطقاً ، فهذا ) السند ( سند مساو لتقيض المنوع وهو ) أي تقيض المنوع ( أنه إنسان ، وإن قال ) لانسلم أنه ليس بإنسان ( لم لا يجوز أن يكون زنجياً فهذا ) السند ( أخص مطلقاً ) من التقيض ( وإن قال ) لانسلم أنه ليس بإنسان ( لم لا يجوز أن يكون حيواناً فهذا ) السند ( أعم مطلقاً ) من التقيض ومن وجه من العين وإن قال لانسلم أنه ليس بإنسان لم لا يجوز أن يكون ما يمكن أن يخبر عنه ، فهذا السند أعم مطلقاً من التقيض ومن العين أيضاً لكون موضوعه موجوداً ( وإن قال ) لانسلم أنه ليس بإنسان ( لم لا يجوز أن يكون أيضاً فهذا ) السند ( أعم من وجه ) من التقيض والعين ( وإن قال ) لم لا يجوز أن يكون لارجل ، فهذا السند أعم من وجه من التقيض ومطلقاً من العين وإن قال لانسلم أنه ليس بإنسان ( لم لا يجوز أن يكون حجراً فهذا ) السند ( مبين ) للتقيض وأخص مطلقاً من العين وإن قال لانسلم أنه ليس بإنسان لم لا يجوز أن يكون لاضاحك فهذا السند مبين للتقيض ومساو للعين



القطع (و) السند (للباين) في نفس الأمر (و) السند (الأعم من وجه لا يجوز الاستناد بهما) أي لا يصح أن يكون شيء منهما في نفس الأمر سندا للمانع ، لأنهما لا يستلزمان تقيض المنوع فلا يجوز الاستناد بهما (ولا ينفع المثل لإبطالهما) أي إبطال المثل السند الباين والأعم من وجه (لو استند بهما السائل) لعدم كونهما لازمين للتقيض ، بل يضر المثل إبطال الباين للتقيض للساوي للعين ، والسند الأعم من وجه من التقيض ، ومطلقا من العين لكونهما لازمين للعين (و) السند (للساوي) لتقيض المنوع (و) السند (الأخص مطلقا يجوز الاستناد بهما) لاستلزام كل منهما تقيض المنوع (لكن لا ينفع للمثل إبطال الأخص) مطلقا لأن انتفاء الأخص لا يستلزم انتفاء الأعم ؛ وهو ظاهر (بل) ينفع للمثل (إبطال) السند (الساوي) لأن أحد المتساويين يستلزم الآخر وجودا وعدما ، وهذا مبني على ما هو التحقيق من أن الدوام لا ينفك عن الضرورة فلا يرد عليه أنه لا يلزم من إبطال أحد المتساويين إبطال للساوي الآخر لم لا يجوز أن يكون بين السند والمنع دوام بلا لزوم ، والدوام يمكن انفكاكه عن اللزوم فلا يثبت القدمة للمنوعة أن على إبطال أحد الدائمين يكفي في إبطال الدائم الآخر في غرضنا ، وهو إثبات القدمة للمنوعة ، ولأن كلا من المتساويين من حيث إنها متساويان يستلزم الآخر كما أن الأخص من حيث هو أخص يستلزم الآخر فتأمل (وأما) السند (الأعم مطلقا فلا يجوز الاستناد به) لأن الأعم لا يستلزم الأخص كما مر (لكن ينفع المثل لإبطاله) أي إبطال السند الأعم (لو استند به) أي بالسند الأعم (السائل)

(و) السند (الباين والأعم من وجه لا يجوز الاستناد بهما) لعدم كونهما لازمين للتقيض (ولا ينفع المثل لإبطالهما لو استند بهما السائل) لعدم كونهما لازمين للتقيض بل يضر المثل إبطال السند الباين للتقيض للساوي للعين والسند الأعم من وجه من التقيض ومطلقا من العين لكونهما لازمين للعين (و) السند (الساوي والأخص مطلقا يجوز الاستناد بهما) لاستلزامهما التقيض وفيه أن بعض الأخص والساوي لا يستلزم التقيض ، لأن القضايا التي يرجع إليها النسب موجبتها مطلقة وسالبتها رتبة فلا تنتظر ، فلا يجوز الاستناد بهما كما إذا قال : لا نسلم أن الإنسان ليس بناطق حقيقة لم لا يجوز أن يكون الحمار ناطقا حقيقة أو خارجية (لكن لا ينفع المثل لإبطال) السند (الأخص مطلقا) لعدم كونه لازما للتقيض ولا يضره لعدم كونه لازما للعين أيضا (بل) ينفعه (إبطال) السند (الساوي) لكونه لازما للتقيض فقط وقد عرفت أن بعض السند المساوي لا يستلزم التقيض ، وهو لا يكون لازما للتقيض أيضا فلا ينفع المثل لإبطاله ، لكن لم يلتفت إليه لعدم صدوره من العقلاء أو لأن التحقيق أن الدوام لا ينفك عن اللزوم ، وفيه ما فيه أو لأن كلا من المتساويين من حيث إنها متساويان يستلزم الآخر كما أن الأخص المذكور من حيث هو أخص يستلزم الأعم تأمل أو بني على مذهب من قال : إن القضايا التي تستعمل في النسب موجبتها ضرورية وسالبتها فلا تنتظر (وأما) السند (الأعم مطلقا فلا يجوز الاستناد به) لعدم استلزامه التقيض (لكن ينفع المثل لإبطاله لو استند به السائل) إذا لم يكن أعم مطلقا من العين أيضا إذ يضر المثل حينئذ إبطاله بدليل صحيح لاستلزامه ارتفاع التقيض ولعدم صدوره من العقلاء أيضا لم يذكر . وقال في الحاشية : لا تكاد تجد له



لأن انتفاء الأعم مطلقا يستلزم انتفاء الأخص مطلقا . فان قلت : أليس ذلك يضر الممثل لأن  
 ما هو أعم من تقيض المنوع يشمل عين المنوع أيضا . قلت : الأعم مطلقا من تقيض المنوع  
 أعم من وجه من عينه في القالب كما إذا قلت هذا ليس بناطق لأنه ليس بانسان وكل ما ليس بانسان  
 ليس بناطق فمنع أحد الضمري بقوله لا نسلم أنه ليس بانسان لم لا يجوز أن يكون حيوانا فهذا السند  
 أعم مطلقا من تقيض المنوع وهو الانسان وهذا ظاهر وأعم من وجه من عينه وهو ليس بانسان  
 لخصا لهما في الفرس مثلا وانفراد الحيوان عنه في الانسان وانفراد ما ليس بانسان عن الحيوان في  
 الحجر مثلا ؛ فإبطال أنه حيوان لا يوجب إبطال أنه ليس بانسان لجواز أن يكون حجرا مثلا وهو  
 ليس بانسان فلا يبطل بطلانه عنه . وأما كون الأعم مطلقا من تقيضه أعم مطلقا من عينه  
 أيضا فلا يكاد يوجد له مثال يذكره العقلاء سندا له كما إذا قيل بدل ذلك السند لم لا يجوز أن يكون  
 حائطا يمكن أن يذكر فان هذا السند كما أنه أعم مطلقا من تقيض المقدمة المنوعة أعم مطلقا من عينها  
 أيضا وهي أنه ليس بانسان إذ لا ينفرد أنه ليس بانسان عما يمكن أن يذكر إذ لا يوجد شيء هو  
 ليس بانسان ولا يمكن أن يذكر فإبطال ما يمكن أن يذكر كما يستلزم إبطال كونه إنسانا يستلزم إبطال  
 كونه ليس بانسان لكن مثل هذا لا يذكره العقلاء سندا لاستواء نسبته إلى تقيض المقدمة وإلى  
 عينها لأنه أعم مطلقا من كل منهما بخلاف الأعم مطلقا من تقيضها وأعم من وجه من عينها فإنه  
 أقرب إلى تقيضها إذ لا ينفرد تقيضها عنه بخلاف عينها فإنه ينفرد عن ذلك السند كما ينفرد ذلك السند  
 عنه . ولما بقي بعض الجواب من النع غير الإثباتين أراد أن ينبه عليه واعتنى بشأنه فقال ( واعلم أن  
 للمنوع ) منعا مطلقا ( لو كان مقدمة دليل المثل للممثل وظيفة أخرى ) غير الإثباتين المذكورين  
 وهي موجهة أيضا ( للتخلص عنه ) أي ذلك النع ( وهو ) أي تلك الوظيفة والتذكير مبنى على  
 ماهو المشهور من أن التاء إذا كانت لازمة الكلمة يجوز تذكيرها وتأنيتها أو على التأويل بما به  
 الدفع أو التذكير باعتبار الخبر ( إثبات المدعى المدلل بدليل آخر ) أي مغاير للدليل الأول وتغاير  
 مثلا يذكره العقلاء سندا ، وقد علمت مما سبق أنه لا حاجة إلى أن يقال إذا كان ذلك الأعم لازما  
 للنقيض الخ فتبصر . ولقائل أن يقول إن تقيض المنوع أعم من وجه من خفاؤه ، فيجوز الاستناد به  
 وينفع إبطاله ، والثاني يجوز الاستناد به لكن لا ينفع إبطاله ، والثالث بالعكس ، وأيضا قد يكون السند  
 المساوي أعم مطلقا من وضوح المنوع فلا ينفع إبطاله بل يضر فتأمل ( واعلم أن المنوع لو كان مقدمة  
 دليل الممثل فللممثل وظيفة أخرى للتخلص عنه ) أي عن ذلك النع ( وهو ) أي تلك الوظيفة والتذكير  
 باعتبار الخبر ( إثبات المدعى المدلل بدليل آخر ) أي مغاير للدليل الأول وتغاير الدليلين المثبتين شيئا  
 واحدا يكون في الصورة أو في الحد الأوسط أو في الجهة إن كانا اقترانيين حليين أو شرطيين واتحدا  
 في النتيجة . وأما إن اختلفا فيها فيجوز أن يكون فيها وفي الحد الأصغر أو الأكبر ، وأما إذا كانا  
 اتصاليين أو انفصاليين فإن اتحدا في الصورة والنتيجة ففي الجزء المكرر نفيًا أو إثباتًا وإلا فيكون  
 في أي جزء كان ، وأما إذا كان أحدهما اقترانيا حليا والآخر شرطيا أو اتصاليا أو انفصاليا أو  
 كان أحدهما شرطيا والآخر اتصاليا أو انفصاليا أو كان أحدهما اتصاليا والآخر انفصاليا  
 فلا بد في معرفة تغايرهما من معرفة رد كل منهما إلى الآخر والمطالب القدي يعرفه فلا حاجة إلى



الدليلين للثبوتين لشيء واحد يكون في الصورة أو في الحد الأوسط أو في الجهة إن كانا اقترانيين  
حليين أو شرطيين وأحدا في النتيجة ، وأما إن اختلفا فيها فيجوز أن يكون التباين فيها وفي الحد  
الأوسط أو الأكبر ، وأما إذا كانا اتصاليين أو انفصاليين فإن أحدا في الصورة والنتيجة ففي الجزء  
للتكرار فيها أو إثباتا وإلا فيكون في أي جزء كان ، وأما إذا كان أحدهما اقترانيا حليا والآخر  
اقترانيا شرطيا أو اتصاليا أو كان أحدهما شرطيا والآخر اتصاليا أو انفصاليا فلا بد في معرفة تباينهما  
من معرفة رد كل منهما إلى الآخر والطالب الذي يعرفه فلا حاجة إلى الإطناب ولا يساعده هذا  
الكتاب . لا يقال إن الدليلين المثبتين شيئا واحدا لا يكونان إلا متعددين في النتيجة لأننا نقول للثبوت  
بدليل آخر قد يكون عين النتيجة وقد يكون مساويا لها وقد يكون أعم منها ، فيجوز أن يكون  
للتبوت بأحد الدليلين أحد هذه الثلاثة وبالأخر أحد الآخرين من الثلاثة : كما قال بعض  
المفوضين ( وذا ) أي إثبات ذلك للدعي بدليل آخر ( إتمام ) أي عجز من المثل ( من وجه ) باعتبار  
أنه ليس بإثبات للمنوع وإظهار صواب من وجه : أي باعتبار أنه إثبات لما سبق له المنع . فإن قلت  
ما الفرق بين التغير والانتقال مع أن كلامهم يشعر بعدم الفرق . قلت : لا فرق بينهما بحسب اللغة  
لكن بينهما فرق بحسب الاصطلاح وهو أن التغير يكون في موضع كان فيه ما يتضمنه الثاني  
من الحد الأوسط في الاقتراني أو الجزء التكرار في الاستثنائي لازما تحققه عند تحقق ما يتضمنه  
الأول ، وذلك بأن يكون بينهما مساواة أو يكون ما يتضمنه الثاني أعم مطلقا عما يتضمنه الأول  
والانتقال يكون في موضع لم يكن فيه ما يتضمنه الثاني من الحد الأوسط أو الجزء للتكرار لازما  
تحققه عند تحقق ما يتضمنه الأول ، وذلك بأن يكون بينهما تباين أو عموم من وجه أو كان  
ما يتضمنه الثاني أخص مما يتضمنه الأول ، وبالجملة التغير يشعر بكون الأول غير متروك بالكلية  
والانتقال يشعر بكونه متروكا بالكلية كما هو الظاهر من تتبع مواردها ( فاعرف ) يحتمل أن  
يكون إشارة إلى ترجيح القول ، فعند البعض تغييره موجه واستدل عليه بمحاجة التحليل عليه

الإطناب ولا يساعده بيانه هذا الكتاب ، لا يقال إن الدليلين المثبتين شيئا واحدا لا يكونان إلا  
متعدين في النتيجة . لأننا نقول للثبوت بدليل قد يكون عين النتيجة وقد يكون مساويا لها وقد  
يكون أعم منها فيجوز أن يكون المثبت بأحد الدليلين أحد هذه الثلاثة وبالأخر أحد الآخرين  
من الثلاثة ( وذا ) أي إثبات ذلك المدعي بدليل آخر ( إتمام من وجه ) أي باعتبار أنه ليس  
بإثبات للمنوع وإظهارها صواب من وجه : أي باعتبار أنه إثبات لما سبق له المنوع : واعلم أن  
ما به التباين في الدليل الأول إن كان مستلزما لما به التباين في الدليل الثاني يسمى في عرفهم تغير  
الدليل وهو موجه مطلقا وإلا فذا يسمى في عرفهم انتقالا إلى دليل آخر ، فإن كان ذلك الانتقال  
لايراد دليل لا يثبت على السامعين أو لإيراد دليل متقوم بسند المانع كما سيجيء بيانه أو كان  
الدليل الأول مقدوحا بالواسطة لا بالذات كما في المعارضة على المعارضة فذا موجه وإلا فن قيل  
انقطاع البحث لكن كونه من قيل انقطاع البحث مجرد اصطلاح من المناظرين كيلا يطول  
الكلام على أن المعارض قد يمتنع على المقدمة مع قطع النظر عن المرام ، ولعل قوله ( فاعرف )  
إشارة إلى هذا . وأما الانتقال إلى بحث آخر فيجىء تفصيله إن شاء الله تعالى .



الصلاة والسلام مع نمرود بأن الغرض إثبات الحكم فلا يبالى بأى دليل كان ، وعند البعض ليس بموجه ، واستدل عليه بأن الغرض إثبات الحكم مع صحة الدليل لإثبات الحكم وحده فلو انتقل إلى دليل آخر لعجزه عن دفع الاعتراض فقفذات أحد الغرضين فلو لم افهام . والحق أن اللعل إن كان قادرا على إثبات المنوع مع ذلك انتقل إلى دليل آخر لغرض من الأغراض كما في حاجة الخليل عليه السلام فهو موجه وإن لم يكن قادرا على إثباته وانتقل فليس بموجه لأنه عجز عن إثبات ما منعه السائل . قال في التلويح : إن كون الانتقال إلى دليل آخر للعجز عن دفع الاعتراض من قبيل انتقال البحث مجرد اصطلاح من الناظرين لكلا يطول الكلام بالانتقال إلى دليل آخر ، وليس بانقطاع البحث في الحقيقة لأن الغرض لما كان إظهار الضواب لزم جواز الانتقال إلى دليل آخر لأن المقصود ظهور الحق بأى دليل كان . نعم لو انتقل في معرض الانتقال إلى ما لا يناسب للطلوب أصلا دفعا لظهور إفحامه فهو يكون انقطاعا في الحقيقة انتهى ، ويحتمل أن يكون إشارة إلى السؤال والجواب . أما السؤال فهو أن ههنا وظيفتين أخريين تحرير للدعى وتحرير أجزاء الدليل . وأما الجواب فهو أنهما داخلان في الإثبات ، وأما مقابلهما في بعض الكتب بالإثبات فمن قبيل مقابلة العام بالخاص .

( فصل ) في بيان وظيفة السائل بعد الإثبات ( وعند ) هو ظرف مستقر إما حال من للبند المؤخر أو من الضمير في الظرف الذى هو للسائل أو ظرف لغو متعلق به ولا يجوز تعلقه بالفعل المؤخر لأنه من حيز الوصول ( إثبات اللعل مدعاه ) وذلك إما عند منع السائل ذلك المدعى إذا لم يكن مدلا ، وأما عند منع السائل مقدمة دليله ، وذلك إما بتصور تغيير الدليل أو الانتقال فافهم ( أو مقدمته ) أى مقدمة اللعل ، فحينئذ لا تفكيك للضميرين أو مقدمة المدعى فيه تفكيك ، فالإضافة على كلا التقديرين لأدنى ملازمة ( بدليل أو بإبطال السند ) المساوى أو الأعم مطلقا ( للسائل أن يمنع ) مطلقا ( شيئا ) معينا ( من مقدمات الدليل أو ) من مقدمات ( الإبطال إذا لم تكن ) تلك المقدمات أو ذلك الشيء والتأنيث باعتبار كونه مقدمة ( بديهية جلية ) أو مسلمة ( فإذا منع ) السائل شيئا من مقدماتهما ( يأتى فيه ) أى في هذا المنع ( التفصيل السابق ) وهو إثبات ما منعه بالذات أو بالواسطة والانتقال إلى دليل آخر

( فصل ) في بيان وظيفة السائل بعد الإثبات ( وعند إثبات اللعل مدعاه أو مقدمته ) الضمير الثانى إما راجع إلى اللعل كالأول أو راجع إلى المدعى ، والإضافة في كلا التقديرين لأدنى ملازمة ( بدليل أو بإبطال السند للسائل أن يمنع شيئا ) معينا ( من مقدمات ) ذلك ( الدليل أو ) من مقدمات ذلك ( الإبطال ما لم تكن ) المقدمات أو الشيء ، والتأنيث باعتبار كونه مقدمة ( بديهية جلية ) حقيقة أو حكما ( فإذا منع ) السائل شيئا معينا من مقدماتهما ( يأتى فيه التفصيل السابق ) من إثبات المنوع باقاة الدليل أو بإبطال اللازم لنقيض المنوع فقط أو بتحرير المنوع بحيث يسقط للمنوع أو بيان للذهب الذى يبنى عليه المنوع أو بتحرير المدعى أو الدليل عند كون المنوع تقريرا ، وأيضا للسائل أن يمنع لزوم السند للنقيض عند



والتغير والتحريرات ، فاما أن يمجز المعلن فيفهم أو يعجز السائل فيلزم إذ لا يمكن جريان البحث إلى غير النهاية حتى يتسلسل أو يدور .

( تنبيه ) اعلم أن تصوير إبطال السند هكذا إذا بطل هذا السند يطل النقيض ، وإذا بطل النقيض ثبت المدعى ينتج إذا بطل هذا السند ثبت المدعى ، لكن المقدم حق والتالي مثله فليسائل أن يمنع الصغرى ثانيا ، بأن يقول لا نسلم استلزام بطلان هذا السند لبطلان النقيض لجواز أن يكون السند المذكور غير مساو فللمعلن حينئذ إما إثبات الصغرى المذكورة أو إبطال هذا السند وللسائل هنا كلام آخر هو أن هذا كلام على السند ، وكل كلام على السند غير مفيد فهذا الكلام غير مفيد فللمعلن أن يردد ويقول إن أردت أنه كلام على السند الغير المساوي فهو ممنوع ، وأن أردت أنه كلام على مطلق السند فالكبرى ممنوعة ، وقد يردد في الكبرى ويقول إن أردت أن الكلام على السند المطلق غير مفيد فممنوع ، وإن أردت أن الكلام على السند الغير المساوي غير مفيد فلا يتكرر الأوسط قال الشارح المسعود هذا الترديد مما لا يفيد المعلن أصلا لأن حاصل قول السائل أن كلامكم متعلق بالسند أنه رد عليه ، ولا يلزم من رد هذا رد المنع لأنه يحتمل أن لا يكون المستند المذكور من لوازمه ، فبقي على المعلن أما إثبات المعلن بدليل آخر أو إثبات كون السند لازما لمنعها ، فظهر أن الترديد المذكور من طرف المعلن خارج عن قانون التوجيه انتهى .

ولما فرغ من بيان المنع للضرر للمعلن وجوابه شرع في بيان المنع الغير للضرر للمعلن فقال :

( فصل ) ( منع السائل ) مطلقا ( مقدمة دليل المعلن ) قد لا يضر المعلن ( بل ينفعه ) ( وذلك ) أي عدم كونه مضرا ( إذا ذكر المانع متندا يشتمل ) ذلك السند ( الاعتراف بدعوى المعلن ) المستدل عليها بتلك المقدمة وإنما خصه به لأن اشتباهه على الاعتراف بتلك المقدمة لا يوجد إلا إذا كان السند مبينا وهو غير موجود بالاستقراء وكذا منع المدعى الغير المدلل بسند يشتمل الاعتراف به وأما منعه بسند يشتمل الاعتراف بالمقدمة فلا يوجد لعدم جواز منع المدعى المدلل بالإجازا حذفيا أو عقليا وهو راجع إلا ما في الكتاب . قال بعض الشارحين وذلك الاعتراف إما بأن تتدرج تلك الدعوى في ذلك السند أو بأن يكون ذلك السند تفصيل تلك الدعوى أو بأن يقوم بذلك السند مع المقدمة الأخرى دليل منتج لتلك الدعوى ، والأول ( كما إذا قال المؤمن العالم حادث ) أي مسبوق بالعدم ( لأنه متغير

إبطال المعلن ، فيجب على المعلن حينئذ إثبات أحد المنوعين : أي اللزوم أو المنوع الأول فاعرف .

( فصل ) في بيان المنع القبي ينفع المعلن ( منع السائل مقدمة دليل المعلن قد لا يضر المعلن ) بل ينفعه ( وذلك ) أي عدم كون المنع مضرا ( إذا ذكر المانع متندا يشتمل الاعتراف بدعوى المعلن ) المستدل عليها بتلك المقدمة ، وأما اشتباهه على الاعتراف بتلك المقدمة فلا يوجد إلا عند كون السند مبينا وقد عرفت أنه لم يوجد بالاستقراء وكذا منع المدعى بسند يشتمل الاعتراف به ، وإما منعه بسند يشتمل الاعتراف بالمقدمة فلا يوجد لعدم جواز منع المدعى المدلل وذلك الاعتراف إما بأن تتدرج تلك الدعوى في ذلك السند أو بأن يكون ذلك السند تفصيل تلك الدعوى أو بأن يقوم بذلك السند مع المقدمة الأخرى دليل منتج لتلك الدعوى ، والأول ( كما إذا قال المؤمن العالم حادث ) أي مسبوق بالعدم ( لأنه متغير )



وكل متغير حادث ( وأثبت الصغرى بأنه ) أى العالم ( لا يخلو ) بجميع أجزائه ( عن الحركة ) أى السكون فى آئين فى مكانين ( والسكون ) أى عن السكون فى آئين فى مكان واحد ، وكل مالا يخلو عن الحركة والسكون فهو متغير ( فقال الفلسفى ) مانعا للصغرى الثانية ، وإنما خصه بالفلسفى تنبيها على أن من كان المطلوب عنده بديها حقيقة أو حكما بأن يكون من ضروريات مذهبه أو مسلما بوجه آخر لا ينبغي له منع مقدمة من مقدمات دليل المطلوب ( لا نسلم عدم خلوه عنهما لم لا يجوز أن يخلو ) العالم ( عنهما كما فى آن حدوثه ) أى فى آن حدوث العالم فيه فإن آن الحدوث آن واحد لا يمكن فيه الحركة والسكون وذلك لأن كلا من الحركة والسكون لا يحصل إلا فى آئين لأن الحركة كون الجسم فى آئين فى مكانين والسكون كون الجسم فى آئين فى مكان واحد كما مر . أقول إن قوله لم لا يجوز أن يخلو الخ تصوير للنوع لا سند له ، والسند فى الحقيقة مضمون قوله كما فى آن الحدوث لأنه فى قوة لم لا يجوز أن يكون العالم مسبوqa بالعدم فى آن الحدوث فهو يخلو عنهما ، وهذا سند مساو ولوا دعاء ، فلا يرد عليه أن فى إطلاق السند العرفى عليه بحثا ولا حاجة إلى أن يحجب عنه بأنه تنظير لا تمثيل أو بأن المراد من السند ما يزيد على النوع سواء كان سندا أو تنويرا أو تصويرا ولو قال لم لا يجوز أن لا يكون شيء من أجزاء العالم مسبوqa بكون آخر لكان مثالا للسند المساوى انتهى مع أن فى كون السند متساويا نظرا أيضا فتأمل حق التأمل ( فهذا السند فيه ) أى فى هذا السند ( اعتراف بحدوث العالم ) لا ندراج حدوث العالم فيه وهو مطلوب المثلل وقال أيضا والثانى كما إذا قال ذلك أو من لا ثبات تلك الصغرى إن كل جزء من أجزاء العالم كائن فى مكان ألبته ، فذلك باعتبار كونه فى ذلك المكان إما مسبوqa بكون آخر فى ذلك المكان فهو ساكن ، وإما مسبوqa بكون آخر فى مكان آخر ، فهو متحرك . فقال السائل لا نسلم ذلك الانحصار لم لا يجوز أن لا يكون مسبوqa بكون آخر أصلا كما أن الحادث فى آن حدوثه كائن فى مكان ، وليس

وكل متغير حادث ( وأثبت الصغرى بأنه ) أى العالم ( لا يخلو ) بجميع أجزائه ( عن الحركة ) أى عن السكون فى آئين فى مكانين ( والسكون ) أى السكون فى آئين فى مكان واحد ، وكل مالا يخلو عن الحركة والسكون فهو متغير ( وقال الفلسفى ) مانعا للصغرى الثانية وإما خصه بالفلسفى تنبيها على أن من كان المطلوب عنده بديها حليا حقيقة أو حكما بأن يكون من ضروريات مذهبه أو مسلما بوجه آخر لا ينبغي له منع مقدمة من مقدمات دليل ذلك المطلوب ( لا نسلم عدم خلوه عنهما لم لا يجوز أن يخلو ) العالم ( عنهما كما فى آن حدوثه ) فإن الحدوث آن واحد لا يمكن فيه الحركة والسكون لأن كلا منهما يقتضى آئين ( فهذا السند فيه اعتراف بحدوث العالم ) لا ندراج حدوث العالم فيه . والثام كما إذا قال ذلك المؤمن لا ثبات تلك الصغرى آن كل جزء من أجزاء العالم كائن فى مكان ألبته فذلك باعتبار كونه فى ذلك المكان إما مسبوqa بكون آخر فى ذلك المكان فهو ساكن وإما مسبوqa بكون آخر فى مكان آخر فهو متحرك فقال السائل لا نسلم ذلك الانحصار لم لا يجوز أن يكون مسبوqa بكون آخر أصلا كما أن الحادث فى آن حدوثه كائن فى مكان وليس مسبوqa فى ذلك الآن بكون آخر أصلا وفى هذا السند اعتراف بحدوث العالم لأنه تفصيل حدوث العالم وفى هاتين الصورتين يردد المثلل ويقول إما أن يثبت المقدمة المنوعة أو يثبت هذا السند مساواته لنقيض المنوع وأيا ما كان يثبت المطلوب وهو العالم حادث



مسبوقا في ذلك الآن يكون آخر أصلا في هذا السند اعتراف بحدوث العالم لأنه تفصيل حدوث العالم ، وفي هاتين الصورتين يرد المثل ويقول إما أن تثبت المقدمة الممنوعة أو تثبت هذا السند لمساواته لنقيض للمنوع وأيا ما كان ثبت المطلوب ، وهو أن العالم حادث والثالث كما إذا قال الممثل لاثبات الكبرى الأولى لأن كل متغير محل للحادث وكل محل للحادث فهو حادث وأثبت الصغرى بأن كل متغير محل لأمر حاصل بعد أن لم يكن ، وذلك الأمر حادث فقال السائل لا نسلم الصغرى لم لا يجوز أن يكون تغير المتغير بزوال أمر كائن فيه فيرد الممثل بين المقدمة الممنوعة وبين ذلك السند فيضم لكل منهما مقدمة فيثبت المطلوب بأن يقول إن كل متغير إما محل لأمر حاصل بعد أن لم يكن أو محل لزوال أمر كائن فيه والأول حادث بلا شك والثاني حادث أيضا فالمتغير محل للحادث. ويبان الكبرى الثانية أن كون الزوال أمرا عديميا لا ينافي كونه حادثا ، ولا كونه صفة لشيء كالجهل بعد العلم انتهى .

(فصل) في بيان حكم المنع الذي في صورة الإبطال (لأبطال السائل بالدليل) أو بالتنبيه (المدعى الغير الممثل) الذي لم يكن بديهيا ، ولم يكن مسلما عند الخصم (أو مقدمة دليل الممثل) كذلك (قبل أن يستدل الممثل على تلك المقدمة) أي ادعى بطلان أحدهما من ذلك المدعى والمقدمة وأثبتته بدليل (فذا) أي ذلك الإبطال والاستدلال (يسمى غصبا) سواء صدر به بطلب الدليل أولا ، فإن قلت النصب المذكور في كتب هذا الفن دعوى فساد مقدمة دليل الممثل قبل استدلاله عليها ، ولم يذكر كون دعوى أفساد دعوى قبل استدلال الممثل عليها غصبا. قلت التقيد بالمقدمة مبنى على الأغلب إذ الأخير غصب أيضا كما أشير إليه في الحاشية الألوعية ولندرة وقوعه لم يذكر في المتن وجه الندرة هو أن الممثل

والثالث كما إذا قال الممثل لاثبات الكبرى الأولى لأن كل متغير محل للحادث ، وكل ما هو محل للحادث فهو حادث وأثبت الصغرى بأن كل متغير محل لأمر حاصل بعد أن لم يكن ، وذلك الأمر حادث . فقال السائل لا نسلم الصغرى لم لا يجوز أن يكون تغير المتغير بزوال أمر كائن فيه فيرد الممثل بين المقدمة الممنوعة وبين ذلك السند ، فيصح لكل منهما مقدمة فيثبت المطلوب بأن يقول إن كل متغير إما محل لأمر حاصل بعد أن لم يكن أو محل لزوال أمر كائن فيه . والأول حادث بلا شك والثاني حادث أيضا فالمتغير محل للحادث. ويبان الكبرى الثانية أن يكون الزوال أمرا عديميا لا ينافي كونه حادثا ولا كونه صفة لشيء كالجهل بعد العلم .

(فصل) في بيان حكم المنع الذي في صورة الإبطال (لأبطال السائل بالدليل) أو بالتنبيه (المدعى الغير الممثل) الذي يصح منعه (أو مقدمة دليل) المدعى كذلك (قبل أن يستدل الممثل على تلك المقدمة) ادعى بطلان أحدهما من ذلك للمدعى والمقدمة وأثبتته بدليل (فذا) أي ذلك الإبطال والاستدلال (يسمى غصبا) في عرفهم سواء صدر به بطلب الدليل أولا ، وأما إذا لم يدع بطلان أحدهما بل لزم لما ذكر للاستناد كما في المنع بالسند القطعي المستلزم لنقيض للمنوع فذا لا يسمى غصبا وكذا إذا ادعى بطلان أحدهما بعد استدلال الممثل عليها لا يسمى غصبا بل معارضة كما إذا قال الممثل هذا الشبح إنسان وقال السائل لا نسلم كونه إنسانا بل هو ليس بإنسان لأنه حجر ولا شيء من الحجر بإنسان وكما إذا قال للممثل هذا الشبح ضاحك لأنه إنسان ، وقال السائل ما قال ، وأما إبطال ما لا يصح منعه من



لا يذكر الدعوى النظرية في الأغلب بخلاف المقدمة (لأن الاستدلال) أي إن الإبطال المذكور لا يتحقق إلا بالاستدلال ، والاستدلال (منصب المعلن وقد غصبه السائل) فالإبطال لا يتحقق إلا بمنصب المعلن المصوب وكل ما هو كذلك فهو غصب ، فالإبطال غصب وكل غصب غير جاز فهو قياس مركب من غير متعارف ومتعارف ، ويمكن أن يكون قياسا بسيطا : أي الاستدلال غصب لأنه منصب المعلن قد غصبه السائل ، وكل شيء شأنه كذلك فهو غصب ، والأول أنسب للسابق ، والثاني أخصر . لا يقال إن أريد من قوله إن الاستدلال منصب المعلن الخ أن كل واحد من الاستدلال منصب المعلن فلا نسلم ذلك لم لا يجوز أن يكون بحضرة منصب السائل كما في النقيضين ولا نسلم أن السائل قد غصب كل واحد من الاستدلال ، وإن أمكن دفعه بحمل قوله قد غصبه على الاستخدام بأن يراد بعض الاستدلال وإن أريد منه الاستدلال على بطلان ما ذكر فلا نسلم أن ذلك منصب المعلن ، والسند ما ذكر . لأننا نقول المراد كل واحد من الاستدلال لأن حوار الاستدلال السائل يؤدي إلى جد الطرفين عن المطلوب فكل واحد من الاستدلال منصب المعلن فليعامل : قال الأستاذ العلامة القاز آبادي أسكنه الله في فزاديس الجنان : وههنا أقسام آخر أهلها القوم أيضا أسما ورسم ، وهو أن يحكم ببطلان المقدمة بعد المنع أو قبله ولا يستدل عليه ، سواء كان البطلان بديهيا أو نظريا وسواء أتى بتنبية في صورة البداهة أولا ، ودليلهم يقضى كون جميعها غصبا انتهى . واعترض بعض المحققين على هذا الدليل بأنه جار في النقض والمعارضة ، إذ هما استدلال من السائل مع تخلف الحكم عنه وهو كونهما غصبا . وأجيب بمنع الجريان بأن يقال إن الاستدلال إنما يكون غصبا لمنصب المعلن إذا علم السائل فساد شيء معين قابل للنفع ولم يعلم ذلك فيها . وقد يجاب بمنع التخلف بأن يقال نعم إنهما غصب ، لكن ربما لا يعلم السائل فساد دليل المعلن إلا لتخلف الحكم عنه أو باستزامة الفساد ، ولا يعلم فساد مقدمة معينة من مقدماته ، ولا دليل إلا على خلاف ما دل عليه ، فلو لم يسمع النقض حينئذ لا اضطر السائل إلى قبول دليل باطل ، وكذلك قد لا يعلم السائل فساد دليل المعلن إلا بدليل دال على خلاف ما دل عليه ، فلو لم يسمع المدعى والمقدمة الغير المدلل فهو مكابرة (لأن الاستدلال منصب المعلن) فقط (وقد غصبه السائل) فيكون الاستدلال منصوبا . فان قيل إن كان المراد من الاستدلال مطلق الاستدلال فلا نسلم كونه منصب المعلن فقط وإن كان استدلالا على بطلان كلام المعلن فلا نسلم كونه منصب المعلن . قلت المراد به مطلق الاستدلال ، لكن لما كان جواز استدلال السائل داعيا إلى جد الطرفين عن المطلوب عدوا مطلق الاستدلال منصبا للمعلن فقط . واعترض بعض المحققين على هذا الدليل بأنه جار في النقض والمعارضة إذ هما استدلال من السائل مع تخلف الحكم عنه وهو كونهما غصبا . وأجيب بمنع الجريان بأن يقال إن الاستدلال إنما يكون منصب المعلن إذا علم السائل فساد شيء معين قابل للنفع ولم يعلم ذلك فيها ، وقد يجاب بمنع التخلف بأن يقال نعم إنهما غصب ، لكن ربما يعلم السائل فساد المعلن بتخلف الحكم عنه أو باستزامة الفساد ولا يعلم فساد مقدمة معينة من مقدماته ولا دليلا دالا على حذف ما دل عليه . فلو لم يسمع النقض حينئذ لا اضطر السائل إلى قبول دليل باطل وكذلك قد لا يعلم السائل فساد دليل المعلن إلا بدليل دل على خلاف ما دل عليه ، فلو لم يسمع



للمعارضة حينئذ لا ضطر إلى قبول دليل باطل أيضا ، ولما كانا مسموعين في الجملة مما بالجملة استطرادا ( واختلف في أنه ) أي النصب ( مسموع يجب على الملل أن يجيب عنه ) أي عن النصب يعني قال بعضهم إنه مسموع يجب أن يجيب عنه . وقال بعضهم غير مسموع لا يجب أن يجيب عنه ( والمحققون قالوا إنه غير مسموع ) . قال الأستاذ العلامة القازابادي وإنما منعه لأن الملل مادام معللا يكون التعليل حقه ليعلم حقيقة دليله أو بطلانه وليس للسائل هناك إلا مطالبة ذلك ، فإذا غصب فقد فات غرضه ولأنه إذا جوز في جانب السائل فالملل أيضا قد يغصب فيلزم بعدها عما كانا فيه وضللها عن طريق التوجيه ، وكلا الوجهين منظور فيه . أما الأول فلأننا لا نسلم أن غرض الملل أن يعلم حقيقة دليله أو بطلانه ، بل غرضه إظهار الصواب بأي وجه كان ، وإظهار الصواب يحصل من غير أن يعلم حقيقة دليله أو بطلانه بأن يمنع السائل فيجوز الملل عن دفعه ، ولو سلم فلا يلزم منه فوات غرضه على تقدير النصب لجواز أن يعلم حقيقة دليله بأن يدفع النصب وبطلانه بأن يعجز عن دفع النصب ، وأيضا لا محذور في فوات غرضه ، إذ لا يخل غرض المناظرة ، وأيضا يكفي في إثبات المدعى قوله ليعلم حقيقة دليله أو بطلانه : وقوله فإذا غصب فقد فات غرضه ، وباقى مقدماته مستدركة . وأما الثاني فلأنه لا يلزم من تجويزه في جانب السائل تجويزه في جانب الملل ولو سلم فلا يلزم أن يغصب الملل أيضا لجواز أن يترك وظيفته تلك ولو سلم فإن أراد بعدها عن أصل الدليل فلا محذور فيه ، وإن أراد حصول غرض إظهار الصواب بعد طول الكلام فلا محذور فيه أيضا ، وإن أراد عدم حصوله أصلا فهو ممنوع انتهى كلامه ( ومن قال ) وهو مولانا ركن الدين العميدي ومن تبعه ( إنه مسموع ) أي موجه ( يقول إن للسائل أن يقول ) لم يلزم البطلان ، بل ( أردت المنع مع السند ) مطلقا ( بما ذكرته في صورة الاستدلال والإبطال ) لكن لزمه البطلان ، ولو كان المنع باستلزام البطلان غصبا لكان المنع مع السند القطعي غصبا وهو يعني البطلان ، وإنما أورده في صورة الاستدلال تنبيها على قوة الاعتراض ومثاقته أو ترويحها لمنه وإذا كان للسائل أن يقول كذلك ( فيستحق ) السائل القاصب أو النصب ( الجواب ) بأحد الوجوه السابقة ( حينئذ ) أي حين كونه منعا ( ألبته : قال في التوضيح ) ما ملخصه

للمعارضة حينئذ لا ضطر إلى قبول دليل باطل ، ولما كانا مسموعين في الجملة مما بالجملة استطرادا . ( واختلف في أنه ) أي النصب ( مسموع يجب على الملل أن يجيب عنه ، والمحققون قالوا إنه غير مسموع ) لأنه إذا جوز النصب للسائل فالملل قد يعرض عن إثبات المطلوب فيغصب في مقدمة السائل وهكذا تجري المناظرة من الطرفين فيبعدان عن إظهار الصواب ، نعم إن النصب ليس بمكبرة بل هو داخل في إظهار الصواب لكنهم اصطلمخوا على عدم سماحه سدا لباب البعد عن المطلوب بوقوعه من الطرفين ( و ) أكثر ( من قال إنه مسموع ) وهو ركن الدين العميدي ومن تبعه ( يقول إن للسائل أن يقول ) لم يلزم البطلان بل ( أردت المنع مع السند بما ذكرته في صورة الإبطال والاستدلال ) لكن لزمه البطلان ولو كان باستلزام البطلان غصبا لكان المنع مع السند القطعي المستلزم للنقض ( فيستحق ) النصب ( الجواب حينئذ ) أي حين كونه منعا ( ألبته . قال في التوضيح ) ما ملخصه



( ينبغي لمن حكم ) وصدق ( بفساد مقدمة معينة ) غير مدللة وإلا لكان معارضة في المقدمة ( أن ) يخفى عليه بفسادها ويطلب عليها دليلا ، وكذا من حكم بفساد مدعى غير مدلل ، و ( يورد ) اعتراضه عليها ) أى على المقدمة ( على سبيل المنع ) أى المطالبة مطلقا ( لا على سبيل الإبطال ) أى دعوى البطلان والاستدلال ولذا ترك الاستدلال ( لتلايقول الخصم ) الجدلى الذى هو المعلن ( إنه ) أى هذا الاعتراض ( غصب ) وهو غير مسموع عند المحققين ( فيحتاج ) بالنصب : أى فلتلا يحتاج أو بالرفع : أى فيحتاج ( إلى العناية ) أى الإرادة بأن يقول لم ألزم البطلان ، بل أردت المنع مع السند بما ذكرته في صورة الإبطال والاستدلال ، وهذا تعليم ينفع في المناظرات ( انتهى ) كلامه . وجوز بعضهم أن الغصب مسموع بدون إرجاعه إلى المنع لأن أحد الطرفين يعجز ألبتة عن الاستدلال فيلزم الإلزام والالتزام فيثبت ما هو المطلوب ، ولذا قال بعض الفضلاء إن إبطال المدعى والمقدمة الغير المدلين إذا كانا بتقدير الدليل يسمى معارضة تقديرية وإلا فيسمى نقضا إجماليا شبيها .

( فصل ) في بيان ماهية ( الغصب ) وهو ( في عرفهم استدلال السائل ) خرج به استدلال المعلن ( على بطلان ما ) أى شيء ( صح منه ) أى منع ذلك الشيء : أى طلب الدليل عليه وهو المقدمة والمدعى الغير المدلين ، فأبطال المدعى الغير المدلل وإبطال المقدمة الغير المدللة غصبان لأن للمدعى الغير المدلل والمقدمة الغير المدللة يصح منهما ومنعهما من وظائف السائل ، لكن منع المدعى الغير المدلل إذا كان بلفظ المنع ، وبما يشق منه يكون مجازا عن مطلق طلب الدليل وإن كان بلفظ آخر كأن يقول لا نسلم فلا مجاز كما سيأتى ( فالمعارضة ) أى التحقيقية بخلاف التقديرية

( ينبغي لمن حكم ) وصدق ( بفساد مقدمة معينة ) من حيث هى مقدمة أى غير مدللة ، وكذا المدعى ( أن ) يخفى عليه بفسادها ، و ( يورد ) اعتراضه عليها على سبيل المنع لا على سبيل الإبطال لتلايقول الخصم ) الجدلى ( إنه غصب ) غير مسموع ( فيحتاج إلى ) بيان ( العناية ) أى الإرادة بأن يقول لم ألزم البطلان أردت المنع مع السند بما ذكرته في صورة الإبطال والاستدلال وهذا تعليم ينفع في المناظرات ( انتهى ) فلم من قوله الجدلى أن طريق الجواب عن الغصب ممن كان غرضه إظهار الصواب أن لا يظن فيه بأنه غصب أو مقدمته هذه ممنوعة ، بل يحمله على المنع مع السند فيثبت المنوع بطريق من الطرق السابقة ، فالأولى أن يذكر قوله الجدلى . وزعم النعمان ومن تبعه أن الغصب مسموع بدون إرجاعه إلى المنع ، لأن أحد الطرفين يعجز ألبتة عن الاستدلال فيلزم الإلزام والالتزام ويثبت ما هو المرام ، ولهذا قال بعض الفضلاء إن إبطال المدعى والمقدمة الغير المدلين إذا كان بتقدير الدليل يسمى معارضة تقديرية وإلا يسمى نقضا إجماليا شبيها .

( فصل ) في بيان ماهية ( الغصب ) في عرفهم استدلال السائل ) خرج استدلال المعلن ( على بطلان ما صح منه ) أى طلب الدليل عليه وهو المدعى والمقدمة الغير المدلين وكذا المدللان بدليل فاسد عند البعض كما عرفت ، فلا بد عنده من قيد فقط ليخرج الاستدلال على بطلانها ( فالمعارضة



ليست بنصب لأنه) أى للمعارضة (إبطال الدعوى بدليل بعد استدلال المعلن عليه) أى على الدعوى وأمر التذكير فى الموضوعين سهل ، وكل إبطال شأنه ذلك ليس بنصب لأن منع للدعى بعد الاستدلال عليه ليس بصحيح فظهر أن قوله (وليس منع الدعوى) للذكورة (بعد الاستدلال عليه صحيحا) من قبيل عطف العلة على المعلول فهو علة للكبرى المطلوبة ، ومن قال هذا قياس متعارف ذكرت كلنا مقدمتيه ونتيجته قال إن للمعارضة إبطال ما ليس منعه صحيحا ونضم إليها قولنا : وكل ما هو إبطال ليس منعه صحيحا فهو ليس بنصب فينتج المطلوب ، فلا يخفى تكلفه بل فساده فتأمل حق التأمل (وكذا) أى مثل المعارضة (النقض الإجمالى) الحقيقى ، ومن نعم بقوله حقيقيا أو شبيها فقد غفل عن سابق كلامه ولاحقه (ليس بنصب لأنه) أى النقض (إبطال الدليل بدليل) وكل إبطال الدليل بدليل ليس بنصب (ولا يصح منع الدليل) فهو أيضا دليل للكبرى المطلوبة (لأن المنع إنما يصح على ما يمكن الاستدلال عليه والدليل) أى كل واحد من الدليل (لا يمكن الاستدلال عليه) فينتج من الشكل الثانى أن المنع لا يصح وروده على الدليل فلا يصح منع الدليل ، ويمكن أن يكون دليلا من الشكل الأول بتقديم الكبرى ، وتصويره كل واحد من الدليل لا يمكن الاستدلال عليه ، وكل ما لا يمكن الاستدلال عليه لا يصح منعه ، فالدليل لا يصح منعه فلا يصح منع الدليل (لأنه) أى الدليل الأول (مركب من مقدمتين) أى الصغرى والكبرى فى الافتراضى حمليا أو شرطيا والمقدمة الشرطية مع الواضحة أو الرافعة فى الاستثنائى وكل مركب من مقدمتين لا يمكن الاستدلال عليه ، فالدليل الأول لا يمكن الاستدلال عليه ، إنما اختار المقدمتين ولم يقل من مقدمتين أو أكثر مع أنهم قسموا القياس إلى البسيط والمركب إشارة إلى أن التحقيق أن الدليل فى الحقيقة لا يتركب إلا من مقدمتين لا من مقدمات وتقسيم القياس إلى البسيط والمركب إنما هو بحسب الظاهر ولذا قالوا إن القياس والمركب فى الحقيقة أقيسة كذا فتح الباب أو كفا بالآول (والدليل) المطلوب من طرف السائل

ليست بنصب لأنه إبطال الدعوى بدليل بعد استدلال المعلن عليه) والتذكير فى الضميرين لازم التأنيت أو باعتبار الخبر فى الأول ، والمقدمة المدللة من حيث هى مدللة داخلية فى الدعوى المدللة فلا حاجة إلى ذكرها (وليس منع الدعوى بعد الاستدلال عليه صحيحا) وإبطال ما لا يصح منعه ليس بنصب كما عرفت (وكذا النقض الإجمالى ليس بنصب لأنه إبطال لدليل بدليل ، ولا يصح منع الدليل) فلا يكون الاستدلال على بطلانها (لأن المنع إنما يصح) وروده (على ما يمكن الاستدلال عليه) والدليل لا يمكن الاستدلال عليه) بدليل آخر (لأنه) أى الدليل الأول (مركب من مقدمتين ، والدليل) الآخر لا ينتج المركب من مقدمتين . وهنا بحث وهو أن يقال إن أريد بالمقدمة الواحد المقدمة التى لا تنحل إلى المقدمتين فلا نسلم الصغرى ، إذ الدليل الواحد قد ينتج مقدمة واحدة تنحل إلى مقدمات كثيرة وإن أريد بها المقدمة الواحدة ولو اعتبارا فلا نسلم الكبرى إذ المركب من المقدمتين يمكن أن يعتبر مقدمة واحدة ويثبت بدليل بأن يقال هذا الدليل صحيح لأنه دليل ثابتة مقدماته ، وكل دليل شأنه كذا فصحيح . لا يقال يمكن أن يجاب بأن يقال إنما نختار الشق الثانى . لكن قيد الحيثية معتبر فى الكبرى : فإن ما



(لا ينتج إلا مقدمة واحدة) وهو دليل للكبرى المطوية فهو من قبيل عطف العلة على المعلول (وهنا بحث) وسبأني يان هذا البحث . قيل وهو أن يقال إن أريد بالمقدمة الواحدة المقدمة التي لا تنحل إلى المقدمتين فلا نسلم الصغرى . إذ الدليل الواحد قد ينتج مقدمة واحدة تنحل إلى مقدمات كثيرة وإن أريد بها المقدمة الواحدة ولو اعتبارا فلا نسلم الكبرى . إذ المركب من المقدمتين يمكن أن يضر مقدمة ويثبت بدليل بأن يقال هذا الدليل صحيح لأنه ثابت مقدماته وكل دليل شأنه كذا فصحيح ولا يخفى ما فيه فتأمل فيه (وسترعف المعارضة) في المقالة الثانية (والنقض في المقالة الثالثة) .

(فصل) في بيان منع التقريب . ولما كثر وقوعه خصصه بالذكر بعد التعميم واعتنى بشأنه ، فقال (اعلم أن السائل قد يمنع) مطلقا (تقريب دليل المعلل ، ومعنى التقريب سوق الدليل على وجه يستلزم) ذلك الدليل (المدعى) وقيل تطبيق الدليل على المدعى وهو بظاهره أعم من الأول لأنه يختص بالبرهانيات ، لأن الاستلزام مأخوذ فيه ، وهذا يعم البرهانيات وغيرها من الأمارات والاستقراء والتجسيم لأن التطبيق أعم . اللهم إلا أن يقال إن المراد من الاستلزام الاستلزام في الجملة أو المراد من تطبيق الدليل التطبيق على وجه الاستلزام ولهذا قال المحقق الشريف قدس سره وبعبارة أخرى تطبيق الدليل على المدعى (وتقرير منعه أنا لا نسلم استلزام هذا الدليل) ذلك (المدعى) أو لزوم هذا المدعى لذلك الدليل (وقد يحمل) التقرير (ويقال لا نسلم التقريب أو التقريب ممنوع) أو غير تام أو يمنع التقريب أو أطلب منك بيان التقريب إلى غير ذلك (والتقريب إنما يتم) أي إنما يوجد ، إذ وجوده وتعممه متلازمان (إذا أنتج الدليل عين المدعى أو ما يساويه) أي المدعى (أو الأخص منه) أي من المدعى كما إذا ادعينا هذا إنسان . فإن قلنا لأنه ناطق وكل ناطق إنسان ينتج عين المدعى ، وإن قلنا لأنه متعجب وكل متعجب ضاحك ينتج ما يساويه ، وإن قلنا لأنه ناطق أسود ، وكل ناطق أسود زنجي ينتج الأخص منه . وإن قلنا لأنه متنفس وكل متنفس حيوان ينتج الأعم منه . ومن مثال الأعم أن ندعى كل حيوان إنسان ، ونستدل عليه بقولنا لأن كل ناطق حيوان وكل ناطق إنسان . وهذا شكل ثالث ينتج بعكس الصغرى بعض الحيوان إنسان

(لا ينتج إلا مقدمة واحدة) ولو اعتبارا لا ينتج المركب من المقدمتين من حيث هو مركب منهما . لأننا نقول لافرق بين المركب من المقدمتين من حيث هو مركب وبينه من حيث إنه مقدمة واحدة اعتبارا إلا في الاعتبار ، فنتج الثاني يثبت الأول جزما (وهنا بحث ، وسترعف المعارضة) في المقالة الثانية (والنقض) في الثالثة فيكشف لك عدم كونهما غصبا .

(فصل) في بيان منع التقريب ، ولما كثر وقوعه خصصه بالذكر بعد التعميم (اعلم أن السائل قد يمنع تقريب دليل المعلل) مجردا أو مع السند (ومعنى التقريب سوق الدليل على وجه يستلزم المدعى) السوق لذلك الدليل (وتقرير منعه أنا لا نسلم استلزام هذا الدليل) ذلك (المدعى) أو لزوم هذا المدعى لذلك الدليل إلى غير ذلك (وقد يحمل) التقرير (ويقال لا نسلم التقريب أو التقريب ممنوع) أو غير تام (والتقريب إنما يتم) أي إنما يوجد ، إذ وجوده وتعممه متلازمان كما يشهد به تعريفه (إذا أنتج الدليل عين المدعى أو ما يساويه أو الأخص منه) أي من المدعى مطلقا ، وقد



(وأما إذا أنتج) الدليل (الأعم) مطلقاً أو من وجه أو المباين (فلا تقرب) أى لا يوجد فيه التقريب أصلاً ، ومثال الأعم من وجه كما إذا ادعينا بعض الحيوان كاتب بالفعل وقلنا لأنه متعجب بالفعل وكل متعجب بالفعل فهو ضاحك بالفعل فبعض الحيوان ضاحك بالفعل فهذا أعم من المدعى من وجه وهو مندرج في الأعم وأما إذا أنتج الدليل المباين فلا تقرب بالطريق الأولى مثاله هذا لحيوان لأنه جماد وكل جماد لحيوان فهذا لحيوان وهو مبين المدعى ، وما قيل إنه إذا أنتج الأعم مطلقاً أو من وجه فهذا تقرب لكنه ليس بتمام وأما إذا أنتج المباين فلا تقرب أصلاً فليس بجيد كما لا يخفى (كأن يكون المدعى موجبة كلية) حمليّة أو شرطية متصلة أو منفصلة (وينتج الدليل موجبة جزئية) حمليّة كانت أو شرطية مطلقاً وكذا إذا كان المدعى ضرورية والدليل ينتج دائماً ومطلقة عامة أو مشروطة عامة أو عرفية عامة أو إحدى القضايا العامة من الضرورية . والحاصل أن الدليل إذا أنتج عين المدعى أو مساوية أو الأخص منه مطلقاً كان التقريب تاماً وإن أنتج الأعم مطلقاً أو من وجه أو المباين بأى وجه كان سواء كانت المساواة وغيرها بحسب الكم والكيف أو بحسب الجهة أو غيرها من كون القضية حقيقية أو خارجية أو ذهنية فلا تقرب .

[قاعدة] ولما كان الاستلزام مما يصح منعه كانت المعارضة التقديرية والنقض الإجمالى الشبهى باعتبار الدعوى الضمنية غصين عنده لأن الغصب استدلال السائل على بطلان ما صح منعه كما مر ولا شك في صحة منع التقريب ولذا لم يتعرض لهما وإن جوز البعض أن يكون الاعتراض الوارد على الاستلزام معارضة تقديرية أو نقضا إجمالياً شبهياً .

(فصل) في بيان المنع الحقيقي والمجازى ( قيل ) القائل القاضى عضد الدين في رسالته للأدب ( لا يمنع النقل ) من حيث هو نقل ، وهو بالمعنى المصدرى لا بمعنى المنقول لأن المنقول من حيث هو منقول لا يتعلق به مؤاخذه أصلاً لاحقيقة ولا مجازاً ( والمدعى ) من حيث هو مدعى ( إلا ) منعا ( مجازاً ) لغوياً أو عقلياً أو حذفياً ( ومعناه ) في عرفهم ( لا يستعمل لفظ المنع وما يشتق منه ) أى من لفظ المنع كمنوع أو منع ( في طلب الدليل عليهما ) أى على النقل والمدعى ( إلا مجازاً ) أى استعمالاً مجازياً أو حال كون ذلك اللفظ وما يشتق منه مجازاً سواء كان مجازاً لغوياً أو عقلياً أو حذفياً . قال أبو الفتح يحتمل أن يكون المراد بالمنع ههنا معناه

عرفت الخاص عما يظن أن يقال إنما يوجد التقريب إذا أنتج المساوى أو الأخص المستلزمين للمدعى ، وأما لو أنتج المساوى الغير الملزوم كإنتاج الدليل المسوق لنتق الإنسان حقيقة نهق الحمار خارجية فلا يوجد التقريب فتذكر ( وأما إذا أنتج الأعم ) مطلقاً أو من وجه من المدعى ( فلا تقرب كأن يكون المدعى موجبة كلية ) دائماً كقولنا كل حيوان إنسان دائماً ( وينتج الدليل موجبة جزئية ) دائماً وضرورية . كأن يقال لأن كل ناطق حيوان وكل ناطق إنسان دائماً أو بالضرورة ، وأما إذا أنتج المباين فلا تقرب بالطريق الأولى ، وما قيل إنه إذا أنتج الأعم مطلقاً أو من وجه فهنا تقرب لكنه ليس بتمام . وأما إذا أنتج المباين فلا تقرب أصلاً ليس بجيد كما لا يخفى (فصل) في بيان المنع الحقيقي والمجازى ( قيل لا يمنع النقل والمدعى إلا مجازاً ، ومعناه ) العرق فيما بينهم ( لا يستعمل لفظ المنع وما يشتق منه ) كمنوع وأ منع ( في طلب الدليل عليهما إلا مجازاً ) فكان



الحقيقي وحينئذ يكون المجاز في قوله إلهاماً عبارة عن المجاز في النسبة أعني نسبة النع إلى النقل  
والدعي فقوله هذا النقل ممنوع. وهذا المدعي ممنوع معناه أن دليله ممنوع وكذا يحتمل أن يراد  
من النع نسبة معناه الحقيقي ومن المجاز المجاز في النسبة ويجوز أن يكون المراد بالنع استعمال لفظ  
للنع وحينئذ يكون المجاز بمعنى المجاز في الطرف أعني لفظ النع، فمنى قولك هذا النقل أو هذا المدعي  
ممنوع أنه مطلوب البيان مثلاً انتهى ، والمصنف حمل على النع الأخير لسكته لا نحى وكذا لفظ المانعة  
والنافضة والنقض التفصيلي لأنها ألفاظ مترادفة في عرفهم ( وبيان ذلك أن النع ) وكذا الألفاظ  
المدكورة ( في اصطلاحهم طلب الدليل على مقدمة الدليل ) من حيث هي مقدمة أي غير مدلة ( ولما  
لم يكن النقل ) من حيث هو نقل ( والمدعي ) من حيث هو مدعي ( مقدمة من دليل فقوله هذا النقل  
ممنوع ) أو مناقض أو متقوض بنقض تفصيلي إلى غير ذلك ( وهذا المدعي ممنوع ) أو مناقض إلى غير ذلك  
( مجاز ) لغوي ولا يخفى ما فيه من المجاز في النسبة أو المجاز الرسل لأن المجاز إنما يكون في قوله ممنوع لا في  
مجموع هذا النقل ممنوع فافهم ( عن طلب الدليل مطلقاً ) يحتمل أن يكون متعلقاً بالدليل أي سواء  
كان الدليل حقيقة أو حكماً إذ التنبيه والتصحيح ليس بدليل حقيقي بل دليل حكيم وأن يكون متعلقاً  
بالطاب أي من غير تقييده بكونه على المقدمة ( وأما إذا استعملت لفظاً آخر ) غير الألفاظ الأربعة  
وما يشتق منه ( في طلب الدليل عليهما ) أي على النقل والمدعي ( فلا مجاز ) فيه أصلاً لغوياً ولا عقلياً  
ولا حذفياً بل هو حقيقة لأنه استعمل فيها وضعه وهو حقيقة ( كأن تقول لانسم هذا النقل ) أو هو  
غير مسلم ( أو ) لانسم ( هذا المدعي أو هو ) أي النقل أو المدعي ( مطلوب البيان ، هذا ) التفصيل  
( في المدعي الغير المدلل ) أو النقل الغير المقارن للتصحيح ( وأما إذا كان ) هو المدعي مثلاً ( مدلاً ) كأن

التقدير لا يمنع النقل والمدعي بلفظ النع وما يشتق منه إلا مجازاً أي حال كون ذلك اللفظ أو مناسب  
إليه أو نسبته مجازاً لغوياً أو حذفياً أو عقلياً فتساعوا واختصروا وقالوا ما قالوا وكذا لفظ المانعة  
والنافضة والنقض التفصيلي وما يشتق منها ( وبيان ذلك أن النع ) والألفاظ المذكورة ( في عرفهم طلب  
الدليل على مقدمة الدليل ) من حيث هي مقدمة أي غير مدلة ( ولما لم يكن النقل ) من حيث هو نقل  
( والمدعي ) من حيث هو مدعي ( مقدمة من دليل فقوله هذا النقل ممنوع ) أو مانع أو مناقض أو متقوض  
بنقض تفصيلي إلى غير ذلك ( وهذا المدعي ممنوع ) أو مانع إلى غير ذلك محمولة اشتقاقاً ( مجاز ) لغوي  
في الكلام حذف ومجاز في النسبة عبارة ( عن طلب الدليل ) حقيقة أو حكماً إذ التنبيه والتصحيح ليس  
بدليل حقيقة بل حكماً وأما إذ قال في هذا النقل أو المدعي منع يكون محمولاً على عبارة عنه ( مطلقاً ) أي  
من غير أن يقيد بكونه على المقدمة ويجوز أن يكون تعميماً للدليل كما ذكرنا ( وأما إذا استعملت لفظاً  
آخر ) أي من غير تلك الألفاظ في النع من الألفاظ المستعملة ( في طلب الدليل عليها فلا مجاز ) كأن تقول  
لانسم هذا النقل ( أو ) لانسم ( هذا المدعي أو لا ) تقول ( هو ) أي النقل والمدعي ( مطلوب البيان ) وأما إذا  
استعمل الألفاظ الغير المستعملة التي يصح استعمالها فيه فيكون مجازاً البتة كأن تقول هنا معارضة  
أو نقض اعتراض ، وفيه أنه يجوز أن لا يكون البعض من تلك الألفاظ المستعملة موضوعاً لطلب  
الدليل فيه نظر وبحت فإذا استعملته في طلب الدليل يكون مجازاً البتة إلا أن يدعي وضع كل من  
تلك الألفاظ لطلب الدليل ( هذا ) التفصيل ( في المدعي الغير المدلل وأما إذا كان ) للمدعي ( مدلاً )



تقول هذا الشبح إنسان لأنه ناطق وكل ناطق إنسان (فطلب الدليل عليه) أي على المدعى (بأي لفظ كان) من الألفاظ المستعملة في إسناده (بجواز في النسبة والمراد طلب الدليل على شيء من مقدمات دليله) بقربته صارفة عما هو له هذا إذا لم يرد من المدعى المقدمة ولم يقم مقام المضاف وأما إذا أراد منه المقدمة بعلاقة اللزوم فلفظ المدعى مجاز لغوي وإن أقامه مقام المضاف فهو مجاز حذفي والألفاظ المستعملة والنسبة حقيقة فالمراد مجاز في النسبة بالإمكان أي يصح أن يكون مجازاً في النسبة وقد يقال إن التخصيص مبني على العادة فإن ذلك التقدير والارادة ليس في عرفهم . ولما كان طلب الدليل على النقل المقارن للتصحيح نادراً لم يتعرض له مع أن المقصود بالذات من هذا البحث بيان المنع على المدعى ، وأما بيان المنع على النقل فهو استطرادي وبيان المناظرة فيه سيأتي ويمكن أن يعمم المدعى النقل لأن النقل مدعى في الحقيقة ومقابلته للمدعى في بعض المواضع من قبيل مقابلة الخاص بالعام (ويكفيك هذا البيان) أي بيان المعنى الأخص للمنع (هنا علمك الله) أيها الولد (ما لم تعلم) من العلوم والوظائف الموجهة وغير الموجهة وإعمالها في العلوم .

كان يقال هذا الشبح إنسان لأنه ناطق وكل ناطق إنسان (فطلب الدليل عليه بأي لفظ كان) من الألفاظ المستعملة في إسناده (بجواز في النسبة، والمراد طلب الدليل على شيء من مقدمات دليله) بقربته حالية صارفة عن أن يكون إليه هذا إذا لم يرد من المدعى المقدمة ولم يقم مقام المضاف وأما إذا أراد منه المقدمة لعلاقة اللزوم فلفظ المدعى مجاز لغوي وإن أقامه مقام المضاف فهو مجاز حذفي والألفاظ المستعملة والنسبة حقيقة فالمراد أنه مجاز في النسبة بالإمكان أي يصح أن يكون مجازاً في النسبة، ويمكن أن يقال أي التخصيص مبني على العادة فإن ذلك التقدير والارادة ليس في عرفهم نعم إذا كان النقل مقروناً بالتصحيح ففي طلب الدليل عليه بأي لفظ كان مجازاً والمراد طلب الدليل على مقدمة من مقدمات التصحيح إذ مآله دليل فانه إذا قال أحد قال الشريف كذا وأحضر اللوح فرآه فيه فكأنه قال لأنه مسطور في اللوح وكل ما هو مسطور فيه قاله الشريف فلو قال السائل لا أعلم هذا النقل فهنا مجاز لغوي أو عقلي أو حذفي والمراد طلب الدليل على الكبرى ولعله لما لم تجر عادة للظن بمنع النقل مجازاً على ذلك التقدير لم يتعرض إليه أو أسقطه تنبيهاً على أن ذكره استطرادي ويمكن أن يقال عموماً المدعى عما النقل إشعاراً بأن النقل مدعى في الحقيقة وتصحيحه دليل لكن لا ينبغي أن هذا التفصيل مبني على انحصار معناه الحقيقي في المعنى المذكور فتذكر . قال بعض الأفاضل فعلى هذا الأنسب للمنح حقيقة إلا إلى المدعى المدلل فإن طلب الدليل على مقدمة الدليل إنما يتعلق بالمدعى لا بالمقدمة والتعلق بالمقدمة هو طلب الدليل مطبقاً ألا ترى أنه يقال عند منع المقدمة هذا المدعى مطلوب للدليل على مقدمة دليله لا أن يقال هذه المقدمة مطلوب للدليل على مقدمة دليلها بل يقال هذه المقدمة مطلوب دليلها . أقول التقييد داخل والتقييد خارج فالمعنى أن المنع طلب الدليل الخاص وهو المتعلق على مقدمة الدليل فنحصر ، واستفيد من كلام بعض الفضلاء أن كل ما يقبل المنع إذا منع بلفظ المنع فلا يحلو إما أن يكون كل من المسند والمسند إليه والإسناد حقيقة أو يكون واحداً من الأولين مجازاً حذفي أو يكون الثالث مجازاً عقلياً فهذه خمس صور فطلب الدليل على مورد الصورة الأولى بأي لفظ كان منع حقيقي وعلى مورد الثانية والثالثة منع مجازي لغوي وعلى الرابعة منع مجازي حذفي وعلى الخامسة منع مجازي عقلي . وكأنه اصطلاح جديد منه (ويكفيك هذا البيان هنا علمك الله ما لم تعلم) من العلوم



(فصل) لما ذكر فيما سبق ما ينفع المثل وما ينفع السائل وما لا ينفعه أراد أن يذكر ما لا ينفع للمثل واعتنى بشأنه فأورد له فصلا مستقلا وما ذكره من بعض ما ينفعه فاستطردى (لما كان الواجب على المثل عند منع المانع) شيئا من كلامه (هو الاثبات) والاستدلال مطلقا إما باقامة الدليل عليه أو بإبطال السند للساوي أو بالتحريك أو بتغيير الدليل أو بالانتقال إلى دليل آخر (كما عرفت تفصيله) وعند نقض الناقض ومعارضة المعارض هو دفع النقض والمعارضة على دليله فاشتغاله بما لا يقيد إتمام وانقطاع للبحث (فلا ينفعه منع النع) مطلقا لأنه لا يوجب الاثبات (ومعناه منع صحته)

(فصل) في بيان انتقال المثل إلى بحث آخر وهو دفع السائل شيئا من كلام المعارض مع بقاء اعتراضه. قال في التقرير: البحث في اللغة الفحص والتفتيش. وفي الاصطلاح: يطلق على ثلاثة معان: الأول حمل الشيء على الشيء إيجابا. والثاني إثبات النسبة إيجابية كانت أو سلبية بطريق الاستدلال والثالث للناظرة والمباحثة والمراد هنا المعنى الثالث، فلي هذا لا يكون اعتراض المثل نفس البحث فكيف يعد انتقالا إلى بحث آخر بل يكون جزءا إذ المباحثة عبارة عن مجموع كلام الخصمين إلا أن يقال متى اعتراض المثل ببحث آخر لكونه سببا إليه أو لكونه جزءا منه من قبيل تسمية السبب باسم المسبب أو تسمية الجزء باسم الكل وقال أيضا فيه لي هنا شبهة وهي أن البحث بمعنى المناظرة لا يطلق على كلام واحد من الخصمين بل على مجموع كلاميهما فتسمية الدعوى ببحثا يقتضى أن لا يوجد البحث عند منع المدعى الغير المدلل وكذا عند إبطاله لأن المدعى خارج عن أركان البحث بل هو محل البحث وليس للمثل حينئذ كلام آخر سواء حتى يكون هو مع اعتراض السائل ببحثا، فالبحث لا يتحقق إلا باعترض السائل على المدعى المدلل ويشعر بذلك تعريفهم المناظرة بالنظر من الجانبين في النسبة بين الشئين إظهارا للصواب. فإن المراد بالنسبة نسبة الدعوى فهذا يقتضى أن يوجد لكل من الجانبين كلام متعلق بتلك النسبة هذا مع أن قولهم انتقال إلى بحث آخر يشعر أن معنى الدعوى المجردة عن الدليل وكذا إبطاله يتحقق به البحث إذ حكموا بوجود الانتقال إلى بحث آخر عند منع السند ومنع صلاحيته وإبطالها ولعل الصواب أن قولهم إلى بحث آخر مجازا إما باعتبار تسمية مجموع المدعى الغير المدلل والاعتراض عليه ببحثا على سبيل السببية وإما باعتبار تسمية كلام المثل عند ذلك الانتقال ببحثا مجازا بعلاقة السببية إذ هي سبب في المادة لدفع السائل إياه انتهى. أقول ليس المراد بالنظر في تعريف المناظرة ترتيب أمور معلومة لتحصيل المجهول وإلا لم يقتل على المنع أصلا بل المراد منه حركة تخيلية ولا شك أن للمثل حركة تخيلية في نسبة مدعاه ولو مجردا فإذا منعه السائل يكون حركة أيضا في تلك النسبة فيتحقق النظر من الجانبين وهو البحث فالمدعى خارج عن الحركتين ومحل لهما قلن سلمنا كونه جزءا منها فتسميته ببحثا لكونه جزءا سابقا من البحث فكأنه محله، ولا يبعد أن يقال للبحث معنى رابع عرفي وهو الاعتراض يشهده تلك المقالات وهو المراد هنا فلا مجاز في البحثين. واعلم أن انتقال المثل إلى بحث آخر إتمام وانقطاع للبحث الأول فإنه (لما كان الواجب على المثل عند المانع) شيئا من كلامه (هو الاثبات) والاستدلال حقيقة أو حكما (كما عرفت تفصيله) من كلام المثل (فلا ينفعه منع النع) ومعناه منع صحته (فكأنه ادعى ضمنا أن



أى صحة وروده بقرينة اللاحق ، لأن المانع لما منع شيئا من كلامه فكأنه ادعى أن منعه يصح وروده والدعوى الضمنية تقبل المنع لكنه ليس بنافع : وأما منع ذات النفع فهو مكابرة إذ للنفع طلب الدليل ولا معنى للطلب على الطلب (تقريره لانسام صحة ورود هذا النفع) لذلك المنوع (ولم لا يجوز أن يكون المنوع بديهيا جليا) أو مسلما عندك (وكذا لا ينفعه منع السند) مطلقا (الذى ذكر على سبيل القطع) لأنه لا يوجب الاثبات أيضا . وأما الذى ذكر على سبيل الجواز فلا يصح منعه إذ الجواز لا يدفع الجواز ، وبالجملة أن منع صحة النفع صحيح لأن المانع ادعى صحة منعه ضمنه فاعرف لكن لا ينفع المعلن ، وكذا منع السند الذى ذكر على سبيل القطع صحيح لكن لا ينفع المعلن . وأما السند الذى ذكر على سبيل الجواز فلا يصح منعه إذ الجواز لا يدفع الجواز لأنه شك والشك لا يقابل الشك فلا يدفعه . واعلم أنهم اختلفوا فى أن السند هل هو فى الحقيقة من قبيل التصديقات أو من قبيل التصورات فذهب البعض إلى الأول ، والبعض الآخر إلى الثانى ، ولا يخفى أن كون منع السند الذى على سبيل القطع صحيحا إنما يتأتى على الأول لا على الثانى فليتأمل (قال الشارح الحنفى : منع) المعلق مطلقا (المنع) أى منع السائل (ومنع ما يؤيده) من تدوير السند سواء كان على سبيل القطع أو على سبيل الجواز (لا يوجب إثبات المقدمة) المنوعة (الذى) صفة الاثبات لا المثبتة (يجب) ذلك الاثبات (على المعلن عند منع المانع) مطلقا شيئا من كلامه ، وكل ما لا يوجب إثبات للمقدمة لا ينفع للمعلن فمنع النفع ومنع ما يؤيده لا ينفع المعلن فهو دليل لكل واحد من عدم النفعين انتهى ، وكذا منع منع المدعى ومنع ما يؤيده لا يوجب إثبات المدعى الذى يجب على المعلن عند منع المانع ، ويمكن تعميم كلام الشارح الحنفى بوجه يشمل كلتا صورتين ، لأن أول كلامه عام وإن كان آخر كلامه مخصوصا بالمقدمة (وكذا لا ينفعه منع صلاحية السند للسندية) أى لكونه سندا لأنه لا يوجب إثبات الواجب عليه يريد أن منها صحيح لأن المانع لما ذكر السند فكأنه ادعى صلاحية سنده للسندية والدعوى الضمنية يصح منعها ، لكن هذا النفع لا ينفع المعلن (مستندا بعمومه) مطلقا أو من وجه أو بما ينه لنعوض

معنى صحيح وروده والدعوى الضمنية تقبل المنع لكنه ليس بنافع لعدم إثباته المنوع . وأما منع ذات النفع فهو مكابرة ، إذ المنع طلب الدليل ولا معنى لطلب الدليل على طلب الدليل الشاهد (تقريره أنا لا نسلم صحة ورود هذا المنع) لذلك المنوع (لم لا يجوز أن يكون المنوع بديهيا جليا) أو مسلما عندك (وكذا لا ينفعه منع) ذات (السند الذى ذكر على سبيل القطع) وكذا لا ينفع المعلن منع جواز السند الذى ذكر على سبيل التجويز كأن يقول السائل : لا نسلم هذا لم لا يجوز أن يكون الأمر كذا فيقول المعلن لا نسلم جواز كون الأمر كذا وكذا . وأما منع ذات ذلك السند فإنه وإن لم ينفع ليس بانتقال إلى بحث آخر بل هو مكابرة أيضا إذ الجواز لا يدفع الجواز ، وإنما لا ينفع المعلن تلك النوع لما (قال الشيخ الحنفى : منع المنع ومنع ما يؤيده) من السند (لا يوجب إثبات المقدمة) المنوعة (الذى يجب على المعلن عند منع المانع) شيئا من كلامه انتهى (وكذا لا ينفعه منع صلاحية السند للسندية مستندا بعمومه) مطلقا أو من وجه أو بما ينه لنعوض المنوع ، لأن المانع لما أسنده فكأنه ادعى ضمنا صلاحية للسندية



الممنوع لأن كلامها لا يقوى النع (وكذا لا ينفع إبطال صلاحيته للسندية) أي لكونه مستندا معتبرا (مستدلا بعمومه) مطلقا أو من وجه أو بما ينفع لنقيض الممنوع كأن قال السائل لا نسلم أنه ليس بانسان لم لا يجوز أن يكون حيوانا. فقال المعلق صلاحية الحيوان للسندية باطل لأنه أعم من نقيض الممنوع، وهذا ليس بإبطال ذات السند، إذ لو كان إبطالا لذاته لنفع المعلق هنا لأن إبطال السند الأعم ينفع للمعلق. قال بعض الأفاضل منع ذات السند غير مفيد ومنع صلاحيته للسندية وإبطال تلك الصلاحية مفيدان، واعتراض عليه بأنه إن أراد أنهما مفيدان المعلق بأن يوجب إثبات الممنوع كإبطال ذات السند فهو غير صحيح، لأن السند إذا لم يصلح للسندية يبقى المنع مجردا وهو موجه أيضا، وإن أراد أنهما موجهان باعتبار قصد الانتقال إلى بحث آخر فممنوع ذات السند موجه ومفيد باعتبار ذلك القصد. وأجيب بأنه أراد المعنى الثاني وأراد من منع ذات السند منع متعلق الجواز إذا كان السند مصدرا به فإنه غير موجه بوجه أصلا إذ ليس في المقابلة (وكذا إبطال عبارة النع) مطلقا والناقض والمعارض (بمخالفتها) أي بسبب مخالفة العبارة (القانون العربي) سواء كان القانون العربي قانون حق اللغة أو قانون شرعها كالصرف والنحو وغيرها، وإنما اقتصر على الإبطال ولم يذكر منع العبارة بناء على ما اشتهر أن ناقض العبارة مستدل وموجهها مانع. قال في التقرير وكذا لا ينفع إبطال السند الأخص مطلقا أو من وجه وإبطال السند للبيان وإبطال تنوير السند ومنعه انتهى وفيه نظر لأنه إنما لا ينفع إبطال التنوير إذا لم يكن لازما مساويا. وأما إذا كان لازما مساويا فإبطاله مفيد لأنه يثبت به الممنوع فليتأمل (فاشتغال المعلق بهذه الاعتراضات انتقل منه) أي من المعلق (إلى بحث آخر يجب على السائل دفعه)

(وكذا لا ينفع) المعلق (إبطال صلاحيته للسندية مستدلا بعمومه) مطلقا أو من وجه أو بما ينفع لنقيض الممنوع. قال بعض الأفاضل: منع ذات السند غير مفيد ومنع صلاحيته للسندية وإبطال تلك الصلاحية مفيدان. واعتراض عليه بأنه إن أراد أنهما مفيدان المعلق بأن يوجب إثبات الممنوع كإبطال ذات السند فهو غير صحيح، لأن السند إذا لم يصلح للسندية يبقى المنع مجردا وهو موجه أيضا وإن أراد أنهما موجهان باعتبار قصد الانتقال إلى بحث آخر فممنوع ذات السند موجه ومفيد باعتبار ذلك القصد. أجيب بأنه أراد المعنى الثاني وأراد من منع ذات السند منع متعلق الجواز إذا كان السند مصدرا به بوجه فإنه غير موجه به أصلا إذ ليس في المقابلة. أقول الأظهر أن بطلان صلاحية السند للسندية حميد وليس بانتقال إلى مبحث آخر إذ السائل لا يمنع شيئا بسند عامة إلا زعمنا منه أن ذلك السند يستلزم نقيض الممنوع، ولو علم عدم استلزام لم يمنعه بذلك النع فيكون اعتقاد الاستلزام سببا لمنعه فإذا زال منه. نعم منعه ثانيا يحتاج إلى إثباته ثانيا فتدبر (وكذا لا ينفعه) (إبطال عبارة المانع) والناقض والمعارض (بمخالفتها القانون العربي) كالصرف والنحو والمروض وغيرها إنما اقتصر هنا على الإبطال ولم يذكر لام تنبها على ما اشتهر بين الطلبة إذ المعارض على العبارة مستدل وموجهها مانع. قال في التقرير وكذا لا ينفع المعلق إبطال السند الأخص مطلقا أو من وجه وإبطال السند للبيان وإبطال تنوير السند ومنعه انتهى لكن ينبغي أن يعلم أن إبطال التنوير الذي يلزم لنقيض الممنوع ينفعه إذ ذلك الإبطال يثبت الممنوع (فاشتغال المعلق بهذه الاعتراضات انتقل منه إلى بحث آخر يجب على السائل دفعه) إذا كان إثبات



إذا كان إتيان الممثل بها تسليم المنع والاعتراض على ما ذكر معه . وأما إذا كان إتيانه بها لأداء الواجب عليه من دفع اعتراض السائل فليس بموجه بل من فضول الكلام . كذا قيل ( فإذا كان اعتفاله ) أي الدال ( بها ) أي بهذه الاعتراضات ( بدون إثبات ممانعة السائل فقد عجز عن إثبات مدعاه ) سواء كان مدعى غير مدلل أو مدلا فيتدرج فيه للقدمة فاعرف وأفهمه السائل ( فأفهم ) للمثل ( فيه ) أي في ذلك البحث ( وانتقل إلى بحث آخر ) ولما كانت الوظائف السابقة غير نافعة للمثل فكان سائلا سأل أتي شيء ينفع الممثل ؟ فأجاب بقوله ( نعم ) بغير شيء . ينفعه وهو ( ينفع ) للمثل إبطال المنع مستدلا عليه ( أي على إبطاله ) ( يبداهة المنوع ) مقدمة كانت أو مدعى ( بداهة جلية ) وطريق الاستدلال أن يقال للمنوع بديهي جلي ، وكل بديهي جلي باطل المنع ، وكل باطل المنع فهو ثابت فالمنوع ثابت ، ويمكن تقريره من الاستثناء بأن يقال إذا كان منعه باطلا كان للمنوع ثابتا لكن التقدم حق والتالي مثله ( وهذا ) الإبطال ( بمنزلة إثبات المنوع ) إذ لا يتصور الإثبات في البديهي ( وكذا ينفعه إبطال المنع ) مستدلا عليه ( بدعوى أن المنوع مسلم عند المانع ) وحاصل هذا إثبات المنوع وتقريره أن ممانعته ثابت عند منعه لأنه مسلم عندك من قبل ، وكل مسلم عندك من قبل فهو ثابت عند منعه ينتج أن ما منعه ثابت عندك عند منعه ونظم إليها مقدمة هكذا ، وكل ثابت عندك عند منعه فهو باطل المنع فما منعه باطل المنع . ويمكن التقرير من الاستثناء بأن يقال إذا كان منعه باطلا كان المنوع ثابتا لكن التقدم ثابت فكذا التالي ( لكن هذا ) الإبطال ( جواب إلزامي ) ودليل ( جدلي لا تحقيقي ) وذلك لأن الجواب على قسمين إلزامي براد منه إلزام الخصم وإسكاته ولا يراد منه إظهار الصواب ، وتحقيق براد منه إظهار الصواب وتحقيق الحق وسيأتي تخصيصهما بمنه تعالى ( فلا يصح عند إرادة إظهار الحق والمانع أن يدعى حينئذ ) أي حين أحيط بهذا الجواب ( الرجوع عن تسليم ما سلمه ) ما لم يكن من ضروريات مذهبه ، ( و ) ما لم يكن بديهي جليا ) لأنه إذا كان من ضروريات مذهبه أو كان بديهي جليا فلا اعتبار لرجوعه .

للمثل بها لتسليم المنع والاعتراض على ما ذكر معه ، وأما إذا كان إتيانه بها لأداء ما وجب عليه من دفع اعتراض السائل فليس بموجه بل هو من فضول الكلام ( فان كان اعتفاله بها بدون إثبات ممانعة السائل فقد عجز ) الممثل ( عن إثبات مدعاه ) وأفهمه السائل أي جعله منعه ما كنا ( فأفهم ) للمثل ( فيه ) أي صار منعه في ذلك البحث ( وانتقل إلى بحث آخر ، ثم ينفع المثل إبطال المنع مستدلا عليه يبداهة المنوع بداهة جلية وهذا ) الإبطال ( بمنزلة إثبات المنوع ) إذ لا يتصور الإثبات في البديهي ( وكذا ينفعه إبطال المنع ) مستدلا عليه ( بدعوى أن المنوع مسلم عند المانع ) لكونه من ضروريات مذهبه أو بوجه آخر وتقديرهما أن هذا المنع باطل لأنه وارد على البديهي الجلي أو على ما هو مسلم عندك ، فكل منع شأنه كذا باطل ( لكن هذا ) الإبطال ( جواب إلزامي ) ودليل ( جدلي ) على المنوع ( لا تحقيقي ) فلا يصح عند إرادة إظهار الحق فكأنه قال إن المنوع مسلم عندك وكل ما هو مسلم عندك ثابت عندك ( وللمانع أن يدعى حينئذ الرجوع عن تسليم ما سلمه ) إن لم يكن من ضروريات مذهبه ( ما لم يكن بديهي جليا ) فيمنع الصوري على تقدير وكالة الكبرى على تقدير والتقريب على تقدير آخر . وأما إذا كان بديهي جليا أو من ضروريات مذهبه فلا اعتبار برجوعه ومنعه . قال في التقرير إن قلت ليس يتصور من السائل الانتقال إلى بحث آخر



**(المقالة الثانية) من المقالات الثلاث (في بيان أحوال المعارضة) وأقسامها ودفعها (وهي) في اللغة**  
 المقابلة على سبيل الممانعة فيعم النقص والمعارضة وسائر المقابلات : وفي الاصطلاح (إثبات السائل)  
 حقيقة أو حكما بأن يكون ما ادعاه بديها، وخرج به المنع إذ ليس فيه إثبات (نقيض ما ادعاه المعلن)  
 من المدعى والمقدمة وخرج به النقص (واستدل) ذلك المعلن (عليه) أي على ما ادعاه حقيقة أو حكما  
 بأن يكون بديها ، إذ البداهة قائمة مقام الدليل فالمدعى البديهي مدلل فابطاله بدليل معارضة  
 وكذا خلاف البديهي : والحاصل أن المعارضة التحقيقية على قسمين : المعارضة التحقيقية الحقيقية  
 هي المعارضة في مقابلة المدعى النظري والمعارضة التحقيقية الحكيمة وهي المعارضة في مقابلة المدعى  
 البديهي ومن عمم الاستدلال بقوله محققا أو تقديرا ليشمل كلا القسمين من المعارضة التحقيقية  
 والتقديرية فهو مبنى على سهوه السابق لأن المعارضة التقديرية غصب عند المصنف لما مر (أو ما يساوي  
 نقيضه) أي نقيض ما ادعاه وهو عطف على النقيض (أو الأخص) مطلقا وهو عطف إما على  
 البعيد أو القريب (من نقيضه) أي من نقيض ما ادعاه إذ باثباتهما ثبت النقيض فيطل العين

قلت الانتقال إلى بحث آخر يشمر بحقق البحث قبل الانتقال ، فاعتراض السائل أولا لا يمكن أن  
 يكون الانتقال إلى بحث آخر . وأما اعتراضه ثانيا فإن كان قبل جواب المعلن عن اعتراضه الأول ،  
 فإن كان ذلك الاعتراض الثاني راجعا إلى مرجع الاعتراض الأول فليس ذلك الانتقال إلى بحث  
 آخر ، وإن لم يكن راجعا إلى مرجع الاعتراض الأول فهو انتقال إلى بحث آخر ، لكن لا بعد ذلك  
 إلزاما ، وإن كان بعد جواب المعلن عن الاعتراض الأول ، فإن كان ذلك الاعتراض الثاني راجعا  
 إلى مرجع الاعتراض الأول فلا يعد انتقالا إلى بحث آخر سواء كان اعتراضا على جواب المعلن  
 أو لم يكن اعتراضا عليه بل انتقالا إلى اعتراض آخر على ما قاله المعلن أولا ، لكن الظاهر أن هذا  
 الأخير بعد انقطاعا للبحث في عرفهم . كالانتقال إلى دليل آخر ، وإن لم يكن راجعا إلى مرجع  
 الاعتراض الأول فهو تسليم لجواب المعلن وانتقال إلى بحث آخر وبعد ذلك إلزاما .

**(المقالة الثانية في) بيان (المعارضة) وأقسامها ودفعها (وهي) في اللغة المقابلة على سبيل الممانعة فيعم**  
 النقيض والمعارضة . وفي الاصطلاح (إثبات السائل) حقيقة وحكما بأن يكون ما ادعاه بديها خرج به  
 المنع (نقيض ما ادعاه المعلن) من المدعى والمقدمة وخرج به بعض المعارضة (واستدل عليه) أي  
 على ما ادعاه حقيقة أو حكما بأن يكون بديها إذ البداهة قائمة مقام الدليل ، فالمدعى البديهي مدعى  
 مدلل فابطاله بدليل معارضة ، وكذا خلاف البديهي فدعاؤه بإبطال المدعى بدليل ، فإن كان ذلك  
 للمدعى مدلا حقيقة يكون ذلك الإبطال معارضة ، وما قيل إن إبطال المدعى بتقدير دليل معارضة  
 تقديرية فليس بشيء ، كما عرفت ، وهكذا استفدت من الأستاذ مشافهة . وأما إثبات خلاف ما ليس  
 بمدلل لا حقيقة ولا حكما ، فقد عرفت أنه غصب فخرج عن التعريف (أو ما يساوي نقيضه) عطف على  
 النقيض (أو الأخص) مطلقا (من نقيضه) إذ باثباتهما ثبت النقيض فيطل العين . وأما إثبات الأعم  
 مطلقا أو من وجه وإثبات المبين فليس بمعارضة إذ باثباتها لا يثبت النقيض حتى يطل العين فدخل  
 بهما البعض الخارج فتأمل . واعلم أن مورد المنع هو المقدمة بالاتفاق وقد عرفت ، ومورد النقص هو  
 الدليل على الأصح واستقرفه . واختلف في مورد المعارضة ، فمن قال إنها إبطال المدعى المدلل باثبات



وأما إثبات الأعم مطلقاً أو من وجه وإثبات المبين ، فليس بمعارضة إذ باثباتهما لا يثبت النقيض حتى يبطل العين . اعلم أنه لو قال بدل هذا التعريف إثبات السائل خلاف ما ادعاه المعلن واستدل عليه لمكان أخصر إذ الخلاف يشمل النقيض وما يستلزمه من المساوي والأخص مطلقاً منه : وأجيب عنه بأن الخلاف شامل لما لا يستلزم النقيض من المبين والأعم مطلقاً أو من وجه وإثباتهما لا يضر للمعلن . ويمكن أن يجاب عنه بأنه قصد التمهيد لما سيأتي ومزيد التوضيح . قال بعض الأفاضل اعلم أن مورد المنع هو المقدمة بالاتفاق وقد عرفت ومورد النقص هو الدليل على الأصح واستعرفه . واختلف في مورد المعارضة فمن قال إنها إبطل المدعى الدليل باثبات خلافه يقول إن موردها هو المدعى الدليل وهو الأظهر ، ومن قال إنها إبطل الدليل بإثبات خلاف مدعاه يقول إن موردها هو الدليل . فان قلت لا ينطبق هذا التعريف كالتعريف المشهور ، وهو إقامة الدليل على خلاف ما أقام عليه الخصم الدليل بأحد التعريفين فيكون تعريف المصنف مبيناً . قلت المراد من الإثبات والإقامة الإبطال بالاثبات والإقامة ، لكن ذكر السبب وأريد للسبب إقامة أن التعريف منطبق للمذهبين وإشارة إلى أن التصريح بدعوى البطلان ليس يلزم بل يكفي الإثبات والإقامة فاندفع ما يمكن أن يقال إن كلاماً من التعريفين غير مانع لصدقهما على الغصب ، فانه إذا قال المعلن هذا الشبح إنسان لأنه ناطق ، وقال السائل لا نسلم كونه ناطقاً بل هو ليس بإنسان أو ليس بحيوان لأنه ليس بناطق أو ليس بماش فان هذا الغصب يصدق عليه ذلك الإثبات والإقامة فإذا أريد بهما الإبطال لا يصدقان عليه وإنما عدل عن التعريف المشهور لورود السؤال عليه بأنه غير مانع لتداوله على الاستدلال بحدوث العالم على تغيره في المعارضة لمن استدلى على وجود صانعه ، وإن أجيب عنه أولاً بأن المراد من الخلاف ما ينفيه ، وثانياً بأنه ذكر العام وأريد الخاص ، ولا دلالة للعام على الخاص بأحدى الدلالات الثلاث . وإن أجيب عنه أيضاً بأن التقييد بالخصم يخصه وهو موضوع في عرفهم للمناقاة انتهى ( كأن ادعى المعلن للإنسانية شيء .

خلافه يقول إن موردها هو المدعى الدليل وهو الأظهر ، ومن قال إنه إبطل الدليل بإثبات خلاف مدعاه يقول إن موردها هو الدليل . فان قلت فعلى هذا لا ينطبق التعريف كالتعريف المشهور ، هو إقامة الدليل على خلاف ما أقام الدليل عليه الخصم بأحد التعريفين فيكون مبيناً . قلت المراد من الإثبات والإقامة الإبطال بالاثبات والإقامة ، لكن ذكر السبب وأريد للسبب إقامة لتعريف منطبق للمذهبين وإشارة إلى أن التصريح بدعوى البطلان ليس للزم بل يكفي الإثبات والإقامة فاندفع ما يمكن أن يقال إن كلاماً من التعريفين غير مانع لصدقهما فانه إذا قال المعلن هذا الشبح إنسان لأنه ناطق فقال السائل لا نسلم كونه ناطقاً بل هو ليس بإنسان أو ليس بناطق أو ليس بحيوان لأنه ليس بماش فان هذا الغصب يصدق عليه ذلك الإثبات والإقامة فإذا أريد بهما الإبطال لا يصدقان عليه وإنما عدل عن التعريف المشهور لورود الاعتراض عليه أولاً بأنه غير مانع لتداوله على الاستدلال بحدوث العالم بخاصة لمن استدلى على وجود صانعه ، وإن أجيب عنه بأن المراد من الخلاف ما ينفيه ، وثانياً بأنه ذكر العام وأراد الخاص ولا دلالة للعام على الخاص بأحدى الدلالات الثلاث وإن أجيب عنه أيضاً بأن التقييد بالخصم يخصه وهو موضوع في عرفهم للمناقاة ( كأن ادعى المعلن ) أى مثل ادعائه ( لا إنسانية شيء )



واستدل عليها) أى على لا إنسانية ذلك الشيء بأن قال هذا الشيء لا إنسان لأنه حجر وكل حجر لا إنسان فهو لا إنسان (فعارضه) الضمير إما راجع إلى المثل أو للمدعى للاستناد من ادعى أو إلى الدليل للاستناد من استدل (بأثبات إنسانيته) أى إنسانية ذلك الشيء وهو النقيض بأن يقول إنه ناطق وكل ناطق إنسان فذلك الشيء إنسان (أو بأثبات ضاحكته) وهو المساوى بأن قال إنه متعجب وكل متعجب ضاحك بالقوة (أو بأثبات إنه زنجى) وهو الأخص بأن قال إنه إنسان من بلاد الحبشة وكل إنسان من بلاد الحبشة فهو زنجى (فد) يستحب (السائل عند إرادة) تقرير (المعارضة أن يقول للممثل : دليلك وإن دل على ما ادعيت) أى الشيء الذى ادعته أى وإن استلزمه وقيل أى وإن ادعيت صحته بأن يلزم منه عين ما ادعته أو ما يستلزمه من المساوى له أو الأخص منه مطلقا ، وفيه أنه وإن كان صحيحا في نفسه لكنه محالا يحتاج إليه في هذا المكان بل هو قريب من الهذيان! (لكن عندى ما ينق) أى دليل ينق (ما ادعيت) معنى ينتج خلاف مدعائك من النقيض أو المساوى أو الأخص مطلقا كما مر تصويره ولا يجوز للسائل أن يقول وإن ثبت أو إن صدق بدل وإن دل فيما كان استلزامه قطعيا لئلا يلزم التناقض. ولذا قال السمرقندى حقيقة المعارضة أن يسلم السائل دليل للممثل لا بمعنى اعتقاد ثبوته وإلا يلزم اعتقاد ثبوت مدلوله فيكون معارضته تناقضا بل بمعنى عدم التعرض له ويرد المدلول ويستدل على ما ينافيه فأعترف (ودفع الممثل المعارضة إما بمنع بعض مقدمات دليل المعارض) وهو الناقضة (أو بأثبات) الممثل (فساد دليله) أى دليل المعارض يتخلف الحكم أو باستلزامه خصوص الفساد (وهو) أى الأثبات المذكور لا الدفع فافهم (النقض الإجمالى وسيأتى تفصيل النقص الإجمالى) فى المقالة الثالثة ، ولا يخفى أن الناقضة والنقض لا تنفعان للممثل

بأن قال مثلا هذا الشبح ليس بإنسان دائما (واستدل عليها) أى على لا إنسانية ذلك الشيء بأنه حجر ولا شيء من الحجر بإنسان دائما (فعارضه) السائل الضمير إما راجع إلى الممثل أو المدعى للاستناد من ادعى أو إلى الدليل للاستناد من استدل (بأثبات إنسانيته) بالفعل ، وهو النقيض (أو بأثبات ضاحكته) وهو المساوى (أو بأثبات أنه زنجى) وهو الأخص (فالسائل) يستحب (عند إرادة) تقرير (المعارضة أن يقول للممثل دليلك وإن دل على ما ادعيت) أى وإن استلزمه (لكن عندى ما) ينفيه أى دليل (ينق ما ادعيت) معنى ينتج خلاف مدعائك وهو هذا الشبح متعجب أسود وكل متعجب أسود إنسان أو ضاحك أو زنجى ؛ لفعل ولا يجوز للسائل أن يقول وإن ثبت أو وإن صدق بدل وإن دل فيما كان استلزامه قطعيا لئلا يلزم التناقض فافهم (ودفع الممثل المعارضة إما بمنع بعض) معين من (مقدمات دليل المعارض) وهو الناقضة وقد عرفته (أو بأثبات) الممثل (فساد دليله) يتخلف الحكم أو باستلزامه الفساد (وهو النقص الإجمالى . وسيأتى تفصيل النقص الإجمالى) فى الناقضة إن شاء الله تعالى . قال فى الحاشية ولا ينفعان الممثل فى المعارضة بالقاب إذ دليل المعارض حينئذ عين دليل الممثل تأمل فلا ينفعه حينئذ إلا المعارضة على المعارضة على تقدير كونها دافعة تأمل انتهى ، ولعل قوله تأمل فى الأوسط إشارة إلى ما ذكره فى التقرير من أن دليل المعارض لا يمكن أن يكون عين دليل الممثل فى جميع المادة لوجوب تغير بعض المادة كالحمد الأكبر فى الاقتراعى والجزء الغير المكرر فى الاستثنائى فيمكن منع الكبرى وإبطال المجموع فتأمل ، وقوله على تقدير كونها دافعة



في المعارضة باللقب إذ دليل المعارض حينئذ عين دليل المعلن تأمل فلا ينفعه حينئذ إلا المعارضة على المعارضة على تقدير كونها دافعة وإنما قال على تقدير كونها دافعة لمعارضة السائل لأن في دفعها إياها اختلافا حيث قال بعض الأفاضل المعارضة لا تعارض لأن المعارضة تعارض ما يعارضها أيضا وسيجيء ما يتعلق به أو لأنها إنما يدفعها إذا كان موردها الدليل وأما إذا كان موردها المدعى فلا تدفعها إذ للمعلن إذا سلم دليلية دليل المعارض فيعارض الدليل الثاني كما يعارض الدليل الأول (أو بإثبات) للمعلن تلك (الدعوى بدليل آخر) أي بدليل غير الدليل الأول (وهو المعارضة على معارضة السائل) قبل وتغيير المدعى وتحريمه إثبات حكما ولا يخفى ما فيه (وفي كون هذه المعارضة دافعة لمعارضة السائل بحث) وتقريره أن الدليل الثاني للمعلن هنا يعارضه دليل السائل للمعارض كما يعارض دليله الأول وذلك ظاهر فلا فائدة في إثبات الدعوى بدليل آخر عند معارضة السائل. والجواب عنه أن يقال لانسليم أنه لا فائدة فيه إذ يجوز أن يكون الدليل الثاني للمعلن أقوى من دليل المعارض بوجه من الوجوه ولو سلم أنه بأقوى منه فيجوز أن يكون مجموع الدليلين أقوى من دليل واحد كذا قاله أبو الفتح كذا نقل عنه. أقول هذا البحث وارد على دعوى ضمنية وهي أن المعارضة تعارض. وحاصل البحث أن المعارضة لا تعارض لأنها لا كان دليل السائل المعارض ما رخصا للدليل الأول كان معارضا للدليل الثاني أيضا وكل ما كان كذلك لم يكن فيها فائدة وإذا لم يكن فيها فائدة لم تعارض المعارضة وهو في قوة النع لأنه وارد على ماصح منعه، والجواب بوجهه بطريق النع ولا يخفى أنه ليس بوجه من وجهين لأن البحث وارد على مدعى غير مدلل بطريق الاستدلال وهو غصب عنده والجواب بكلا وجهيه كلام على السند بطريق النع ولذا أحال إلى غيره اللهم إلا أن يقال إنه منبى على أن المعارضة التقديرية من الوظائف للوجهة أو على جواز الغصب كما هو المذهب عند بعضهم ومن قال إنه معارضة تقديرية للدعوى الضمنية الغير المدللة والجواب منع دليلها فقد غفل عن تعريف الغصب بقوله استدلال السائل على بطلان ماصح منعه. قال بعض الأفاضل: واعلم أن الدليل يستلزم مدلوله إما قطعا أو ظنا. والثاني إما استقراء أو تمثيل. والأول إما أن يتركب من مقدمات قطعية

أي دافعة لمعارضة السائل لأن في دفعها إياها اختلافا حيث قال بعض الأفاضل المعارضة لا تعارض لأن المعارضة تعارض ما يعارضها أيضا وسيجيء جوابه أو لأنها إنما تدفعها إذا كان موردها الدليل فتأمل، وأما إذا كان مدعى فلا تدفعها إذ للمعلن سلم دليلية دليل المعارض فيعارض الدليل الثاني كما يعارض الدليل الأول ولعل قوله تأمل في الأخير إشارة إلى هذا التقرير (أو بإثبات) للمعلن تلك (الدعوى بدليل آخر) ولو مبينا لدليله الأول إذ قد عرفت أن الانتقال إلى دليل آخر ليس من قبيل انقطاع البحث إذا كان الدليل الأول مقدوحا بالواسطة وهنا كذلك لأن المعارض سلمه في الظاهر لكن لما كان متعلق المعارضة المدعى كان الدليلان متعارضين من حيث المدلول فكان تعارضهما بالواسطة لا بالذات فاعرف وتغيير المدعى وتحريمه إثبات حكما (وهو المعارضة على معارضة السائل وفي كون هذه المعارضة دافعة لمعارضة السائل بحث) قال في الحاشية: تقرير البحث أن الدليل الثاني للمعلن هنا يعارضه دليل السائل المعارض كما يعارض دليله الأول وذلك ظاهر، فلا فائدة في إثبات الدعوى بدليل آخر عند معارضة السائل. والجواب عنه أن يقال لانسليم أنه لا فائدة فيه إذ



أولا والأول دليل قطعي والثاني أمانة عقلية فالجميع أربعة : دليل قطعي وأمانة عقلية واستقراء وتمثيل ، وسمة الفقهاء قياسا والأول أقوى من الباقية والباقية متساوية بحسب النوع ، لكن قد يكون بعض منها أقوى من الآخر بقلبة الظن فتأمل والأول لا يكون أقوى إلا بمثله أو بالكثرة والثاني يكون أقوى من مثله بالكثرة وب نفسه أيضا ، فإن كان الظن في مقدماته أغلب كان أقوى وكذا الثالث لأن ما كان استقراؤه أكثر كان أقوى ، وأما الرابع فيقوى بنفسه ، ومحل بيانه في الأصول وكذا بالكثرة عند محمد رحمه الله ، وهو الأظهر خلافا لما فاذا عارض معارض فللخصم أن يدفعها بإثبات قوة دليله عن دليل للمعارض ، وفي الحقيقة باستلزام الفساد وهو رجحان المرجوح قاعرف . وأما منع كون للمعارض في معرض المعارضة مستندا بضعفه فلم تجر به عادة المحققين ، ومما ينبغي أن يعلم أنه إذا كان غرض للمستدل إيقاع الشك في الإثبات كاستدلال الرازي على نفي اللزوم فالمعارضة غير مرضية فالأولى دفعه بالنقض بل بالمناقضة لأن المعارضة لا تدفع الشبهة لكن لما كان ظاهر حاله الإثبات جاز الدفع بالمعارضة أيضا انتهى كلامه ( ثم إن المعارضة ) مطلقا ( تنقسم إلى المعارضة في المدعى ) أي المعارضة المتعلقة بالمدعى ( وهو أن يثبت السائل ) المعارض ( خلاف مدعى السائل بعد إثبات المعلن مدعاه ) إذ قبل الإثبات يكون غصبا ( وإلى المعارضة في المقدمة ) نقل عنه ، وتسمى هذه مناقضة على طريق المعارضة يعني أنها مشابهة للمناقضة في كون موردها مقدمة من مقدمات الدليل ويؤيده قوله على طريق المعارضة لا أنها مناقضة حقيقة لأنها

يجوز أن يكون الدليل الثاني للمعلن أقوى منه فيجوز أن يكون مجموع الدليلين من أقوى دليل واحد كما قاله أبو الفتح انتهى ، وفي كون هذا الجواب موجها نظرا لا يخفى لكن يمكن أن يجاب أن للمعارض إذا سمع الدليل الثاني فسكت كان سكوته إقرارا ورجوعا عن المعارضة وأما إن عارض ثانيا ولو بدليله الأول فيجب على المعلن أن يجيب عنها . اعلم أن الدليل يستلزم مدلوله إما قطعيا أو ظنا والثاني إما استقراء أو تمثيل ، والأول إما أن يتركب من مقدمات قطعية أولا والأول دليل قطعي والثاني أمانة عقلية فالجميع أربعة : دليل قطعي وأمانة عقلية واستقراء وتمثيل ، وتسمية الفقهاء قياسا ، والأول أقوى من الباقية والباقية متساوية بحسب النوع لكن قد يكون بعض منها أقوى من الآخر بقلبة الظن فتأمل والأول لا يكون أقوى من مثله لا بنفسه ولا بالكثرة . والثاني يكون أقوى من مثله بالكثرة وب نفسه أيضا فإن ما كان الظن في مقدماته أغلب كان أقوى وكذا الثالث لأن ما كان استقراؤه أكثر كان أقوى ، وأما الرابع فيقوى بنفسه ومحل بيانه في الأصول وكذا بالكثرة عند محمد وهو الأظهر خلافا لما فاذا عارض معارض فللخصم أن يدفعها بإثبات قوة دليله عن دليل المعارض في الحقيقة باستلزام الفساد وهو رجحان المرجوح قاعرف ، وأما منع كون الدليل للمعارض في معرض المعارضة مستندا بضعفه فلم تجر به عادة المحققين ، ومما ينبغي أن يعلم أنه إذا كان غرض المستدل إيقاع الشك في الإثبات كاستدلال الرازي على نفي اللزوم ، فالمعارضة غير مرضية فالأولى دفعه بالنقض بل بالمناقضة لأن المعارضة لا تدفع الشبهة لكن لما كان ظاهر حاله الإثبات جاز الدفع بالمعارضة أيضا ( ثم إن المعارضة تنقسم إلى المعارضة في المدعى وهي أن يثبت السائل خلاف مدعى السائل بعد إثبات المعلن مدعاه ) إذ قبل الإثبات يكون غصبا ( وإلى المعارضة في المقدمة )



مناقضة تحقيقية فلا يرد عليه أن المناقضة في عرفهم طلب الدليل على مقدمة الدليل ولا به ، وفيه أمران : كون السؤال مطالبة ولا مطالبة هنا وكون المورد مقدمة الدليل ، والأمر الثاني وإن تحقق هنا لكن لم يتحقق الأمر الأول لأن السؤال بإبطال لامطالبة ( وهي أن يثبت السائل خلاف مقدمة دليل المعلن بعد إثبات المعلن تلك المقدمة ) وهذا التعريف مبنى على مذهب من جوز التعريف بالأعم أو على أن المراد من الخلاف في العرف هو النقيض وما يستلزمه فلا يرد عليه أن هذا التعريف غير مانع لأغياره ، لأن الخلاف شامل للأعم والمباين ، ومثال المعارضة في المدعى ظاهر . وأما مثال المعارضة في المقدمة كما إذا قال المعلن هذا الشبح ليس بكاتب لأنه ليس بإنسان وكل كاتب إنسان ، وأثبت الصغرى بأنه حجر ولا شيء من الحجر بإنسان ، فقال السائل وإن دل ذلك على عدم كونه إنسانا ، لكن عندنا دليل يدل على كونه إنسانا أو ضاحكا أو زنجيا وهو أن هذا الشبح متعجب أسود وكل متعجب أسود إنسان أو ضاحك أو زنجي . قيل وإنما ذكر هذين القسمين في ذيل التعريف مع أن المناسب ذكره في فصل التقسيم لكونهما أقساما أولية فإن إتمام ماهو الغرض من التعريف وهو الانكشاف إنما يكون بها فيكون كالتميم من التعريف بخلاف الأقسام الثانوية ، صرح به الفاضل العصام في أوائل حاشيته على التصديقات .

وأقول لما عرفت المعارضة المطلقة وأراد تعريف قسميها والغرض الأصلي في هذا الفصل هو التعريف فلذا ذكر القسمين عقيب التعريف للتعريف فافهم . وأما التعاريف المستفادة للأقسام الآتية فهي ضمنية لافسدية .

(فصل) في بيان أقسام المعارضة (وكل) واحدة (منهما) أي من المعارضة في المدعى والمعارضة في المقدمة (تنقسم إلى ثلاثة أقسام) وهي المعارضة بالقلب ، والمعارضة بالمثل ، والمعارضة بالغير ، فالأقسام ستة (لأن دليل المعارض) مطلقا (إن كان عين دليل المعلن مادة) وذلك بأن يكون مدار الاستلزام واحدا وهو الحد الأوسط في الاقتراني والمقدمة الاستثنائية في الاستثنائي ، إذ لا يمكن اتحاد

(وهي أن يثبت السائل خلاف مقدمة دليل المعلن بعد إثبات المعلن تلك المقدمة) كما إذا قال المعلن هذا الشبح ليس بكاتب ، لأنه ليس بإنسان وكل كاتب إنسان إذ هو حجر ولا شيء من الحجر بإنسان ، فقال السائل دليلك هذا وإن دل على عدم كونه إنسانا ، لكن عندى دليل يدل على كونه إنسانا أو ضاحكا أو زنجيا ، وهو أن هذا الشبح متعجب أسود وكل متعجب أسود إنسان أو ضاحك أو زنجي ، وإنما ذكر هذين القسمين في دليل التعريف مع أن المناسب ذكرهما في فصل التقسيم لكونهما أقساما أولية فإن تمام ماهو الغرض من التعريف وهو الانكشاف إنما يكون بهما ، فيكون كالتممة من التعريف بخلاف الأقسام الثانوية صرح به الفاضل العصام في أوائل حاشيته على التصديقات .

(فصل) في بيان أقسام المعارضة (وكل) واحدة (منهما) أي من المعارضة في المدعى والمعارضة في المقدمة (تنقسم إلى ثلاثة أقسام) وهي المعارضة بالقلب والمعارضة بالمثل والمعارضة بالغير فتصير الأقسام ستة (لأن دليل المعارض إن كان عين دليل المعلن مادة) بأن يكون مدار الاستلزام فيهما متحدا وهو الحد الأوسط في الاقتراني والمقدمة الاستثنائية في الاستثنائي ، إذ لا يتصور الاتحاد بين



الدليلين في جميع المقدمات فضلا بين الدليلين المتعارضين مدلولاً . قيل هذه العينة عند النقيضين :  
وأما عند الأصوليين فالمقصود منها اتحادهما في اللفظ فقط . وأما المعنى فمختلف فيه بين الخصمين  
لا يحمل أحدهما على ما يحمل عليه الآخر وإلا لما أفاد الدليل الواحد التقيضين كما قال الحنفى الماء  
البالغ للقتل ينجس بملاقاة النجس لقوله عليه الصلاة والسلام : « إذا بلغ للماء القلتين لم يتحمل الحث »  
أى ضعف عن حمله فيكون مغلوباً ، ويعارض الشافعى رحمه الله بأن يقول الماء البالغ للقتلين  
لا يتنجس بملاقاة النجس لقوله عليه الصلاة والسلام : « الماء البالغ للقتلين لم يتحمل الحث » أى يردده ولا  
يقبله ولا يتقلب إلى نجس فلا يتنجس ( وصورة ) بأن يكونا متحدين شكلاً وضرباً في الاقتران ،  
وقيل يكفى الاتحاد شكلاً ووضعاً ورقعاً في الاستثنائى . وحاصل هذه المعارضة إبطال دليل المعلن لأن  
الدليل الصحيح لا يقوم على التقيضين لاستحالة اجتماع التقيضين فبها معنى النقص : وأما في غيرها  
من المعارضات فلا يتعين فيها بطلان دليل المعلن بل يعلم إجمالاً أن أحد الدليلين باطل إما دليل  
المعلن أو دليل المعارض إلا في القسم الأخير من المعارضة بالغير ، ومعنى كون هذه المعارضة في معنى  
النقص الإجمالى هو إما بمعنى النقص بشهادة خصوص الفساد ، بأن يقال دليلك هذا يقوم على  
التقيضين ، والدليل الصحيح لا يقوم على التقيضين فدليلك هذا ليس بصحيح ، وإما بمعنى  
النقص بشهادة التخلف . بأن يقال دليلك هذا جار فى تقيض مدعائك مع تخلف الحكم عنه ، وكل  
دليل هذا شأنه ليس بصحيح . والجواب من طرف المعلن مع الكبرى مستنداً بأن دليلي ظنى  
وتخلف الحكم عنه غير مضر ، إذ الدليل الظنى غير مازوم للمدعى ، وهذا المنع إنما يفيد له إذا  
كان المطلب ظنياً . وأما إذا كان يقينياً فلا مجال لمنع الكبرى . قيل قد عرفت أن دليل المعارض  
وإن كان عين دليل المعلن صورة ، لكنه ليس عينه في جميع المادة حتى يلزم من قيامه على الآخر  
قيامه على التقيضين ، بل عينه في بعض المادة وغيره في البعض الآخر ، فلا يتعين بطلان دليل  
المعلن ، بل يحتمل أن يكون البطلان في دليل المعارض كما إذا قلنا العالم حادث لأنه أثر القديم وكل  
أثر القديم حادث فعارض فلسفى بأنه أثر القديم وكل أثر القديم قديم فإن هذه المعارضة بالقلب مع أن  
البطلان في كبرى دليل المعارض فالمعلن أن ينقضه وأن يمنع كبراه ، فإذا لم يتعين بطلان دليل  
المعلن عند اتحاد الصورة فلا يتعين عند الاختلاف بالطريق الأولى ، إذ يحتمل حينئذ أن البطلان  
في صورة دليل المعارض ومادته . أقول نعم ما قال هذا القائل لو مثل بمخالطة عامة الوجود وأورد  
عليه فلم لا يجوز أن يخص الكلام بالمخالطة العامة الوجود فتأمل . ثم قال والتحقيق أن في  
كل معارضة معنى النقص ، لأن المعارضة بمنزلة أن يقال دليلك هذا باطل لأنه جار فى مدعائك  
مع تخلف الحكم عنه لأن عندي دليلاً ينفي مدعائك ، وكل دليل شأنه كذا فهو باطل إما ذاتاً  
أوصفة ، الأول في الدليل اليقيني . والثانى في الدليل الظنى . إذ يبطل دليالته بالاعتقاد لتقيض  
مدلوله بل بالشك ، فإذا بدل المعارض معارضته إلى النقص فليس للمعلن إلا منع التخلف مستنداً  
الدليلين في جميع المقدمات فضلا بين الدليلين المتعارضين مدلولاً ، فالقيد الكاشف في أحدهما  
والثاني من تغير المدلولين لا يمنع اتحادهما مادة عرفاً ( وصورة ) بأن يتحدا شكلاً وضرباً  
في الاقتران . وقيل يكفى الاتحاد شكلاً ووضعاً ورقعاً في الاستثنائى .



بمحواز بطلان دليل المعارض سواء كان دليل المعارض ظنيا أو يقينيا خذ هذا وكن من الشاكرين :  
أقول : ونعم ما آتاه لو كان من عند نفسه . قال الشارح الخفي للزوم معتبر في مطلق الدليل  
أو للتناول لهما ، فكيف يكون العقلي ملزوما والنقلي غير ملزوم : وبالجمله الفرق ليس على  
ما ينبغي ( كما ) أى كالمعارضة الواقعة ( في المغالطات العامة الورود ) على جميع الأشياء من اللطال  
التصديقية النظرية ( تسمى تلك المعارضة قلبا ومعارضة على سبيل القلب ) لقلب المعارض ذلك  
الدليل على الملل بأن يقسم على تقيض مدعاه أو ما يستلزمه وزيادة دليل المعارض بما يفيد  
تقريرا وتفسيرا لا تبديلا ولا تغييرا لا تندح في كون معارضته قلبا كذا في التلويح : والمغالطة هي  
قياس فاسد إما من جهة الصورة بأن لا يكون على هيئة منتجة لعدم شرط من شروطه المعتبرة  
بحسب الكيف والسكم والجهة ، وإما من جهة المادة بأن يكون المطلوب وبعض المقدمات شيئا  
واحدا أو بأن يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة لفظا أو معنى ؛ ويكفيك هذا الإجمال .

( كما في المغالطات العامة الورود ، تسمى تلك المعارضة قلبا ومعارضة على سبيل القلب ) لقلب  
المعارض ذلك الدليل على الملل . والمغالطة هي قياس فاسد إما من جهة الصورة بأن لا يكون على  
هيئة منتجة لعدم شرط من الشروط المعتبرة بحسب الكيف والسكم والجهة ، وإما من جهة المادة  
بأن يكون المطلوب وبعض المقدمات شيئا واحدا ، أو بأن يكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة  
بالصادقة لفظا أو معنى : قال في الحاشية وحاصل هذه المعارضة إبطال دليل الملل ، لأن الدليل  
الصحيح لا يقوم على التقيضين لاستحالة اجتماع التقيضين : وأما في غيرها من المعارضات فلا  
يتعين فيها بطلان دليل الملل ، بل يعلم إجمالا أن أحد الدليلين باطل إما دليل الملل أو دليل  
المعارض إلا في القسم الأخير من المعارضة بالغير تأمل انتهى : يعنى أن حاصلها إبطال دليل  
الملل بقيامه على التقيضين : أما قيامه على أحد التقيضين فمسلّم : وأما قيامه على الآخر فلا أنه  
عين دليل المعارض وهو قائم على الآخر ، والدليل الصحيح لا يقوم على التقيضين لاستحالة  
اجتماع التقيضين ، ففيها معنى التقيض : أى تقض دليل الملل باستلزامه الفساد ، وهو اجتماع  
التقيضين ، ولذا سماها الأصوليون معارضة فيها معنى المناقضة ، إذ المناقضة في عرفهم هو التقض  
الاجمالي وفي غيرها من المعارضات وهي المعارضة بالمثل والمعارضة بالغير ، فلا يتعين فيها بطلان  
دليل الملل لكونه غير دليل المعارض بل يعلم إجمالا أن أحد الدليلين باطل إما دليل الملل  
أو دليل المعارض لكون مدلولها متناقضين إلا في القسم الأخير من المناقضة بالغير ، وهو ما كان  
غير دليل الملل صورة وعينه مادة فانه يتعين فهم بطلان دليله أيضا لكون مدار الاستلزام فيه  
مستلزما للتقيضين . أما استلزامه أحدهما فمسلّم ، وأما استلزامه الآخر فلا أنه عين مدار الاستلزام  
في دليل المعارض وهو مستلزم للآخر : أقول قد عرفت أن دليل المعارض عند القلب وإن  
كان عين دليل الملل صورة لكنه ليس عينه في جميع المادة حتى يلزم من قيامه على الآخر  
قيامه على التقيضين ، بل عينه في بعض المادة وغيره في بعض آخر فلا يتعين بطلان دليل  
الملل . بل يحتمل أن يكون البطلان في دليل المعارض كما إذا قلنا العالم حادث لأنه أثر القديم  
وكل أثر قديم حادث فعارض الفلسفي بأنه قديم لأنه أثر القديم وكل أثر القديم قديم فان هذه



( قال أبو الفتح : للغالطات العامة الورود هي الأدلة ) الفاسدة ( التي يمكن أن يستدل بها على جميع الأشياء ) أي على جميع الطالب التصديقية النظرية أو على نوع واحد منها ( حتى ) على اجتماع ( النقيضين ) وارتفاعهما مثال المغالطة العامة الورود ( مثل أن يقال الشيء الذي يكون وجوده وعدمه ) أي كل واحد منهما كالإنسان الأخص من الحيوان ( مستلزما للمطلوب ) كالحب أن الأعجم ( إما موجود أو معدوم ) وهذا الحصر عقلي ( وأيا ما كان ) من الإنسان الموجود أو المعدوم أو من الوجود والعدم ( يلزم ثبوت المطلوب ) أي يلزم ثبوت الحيوان مثلا هذا قياس استثنائي تقريره إذا كان الشيء الذي يستلزم وجوده وعدمه المطلوب ثابتا ثبت المطلوب ، لكن أحدهما ثابت البتة . وقدم أبو الفتح الاستثناء على الملازمة لأن قوله أيا ما كان إشارة إليها تدبر لأنه على التقدير ، وتصويره في الإنسان والحيوان مثلا ، بأن يقال إذا كان الإنسان الذي يستلزم وجوده وعدمه الحيوان ثابتا كان الحيوان ثابتا ، لكن أحدهما ثابت فالحيوان ثابت ، فيقول السائل المعارض هذا الدليل إن دل على ما ادعيت ، لكن عندي ما يدل على خلافه وهو أن اللاحيان ثابت لأنه إذا كان الشجر الذي يستلزم وجوده وعدمه اللاحيان ثابتا كان اللاحيان ثابتا ، لكن أحدهما ثابت فاللاحيان ثابت . وينجذب عنه بأننا نختار أنه معدوم ، ولا نسلم ثبوت المطلوب لأننا نختار أنه معدوم ذاته وصفته التي هي استلزام عدمه المطلوب

المعارضة معارضة بالقلب مع أن البطلان في كبرى دليل المعارض ، فلمعلل أن ينقضه وأن يمنع كبراه ، فإذا لم يتعين بطلان دليل المعلل عند اتحاد الصورة ، فلا يتعين عند الاختلاف بالطريق الأولى ، إذ يحتمل حينئذ أن يكون البطلان في صورة دليل المعارض ومادته ، وأعل قوله تأمل إشارة إلى هذا التحقيق ، فظهر من هذا ضعف ما قاله في الحاشية : أقول فليس للمعلل حينئذ إلا المعارضة على المعارضة ، إذ لو نقض دليل المعارض أو منع بعض مقدماته ينقلب اعتراضه عليه فاعرف انتهى ( قوله حينئذ ) أي حين كون دليل المعارض عين دليل المعلل مادة وصورة . والتحقيق أن في كل معارضة معنى النقص لأن المعارضة بمنزلة أن يقال : دليلك هذا باطل لأنه جار في مدعائك مع تخلف الحكم عنه . لأن عندي إلا بنفي مدعائك وكل دليل شأنه كذا فباطل ذاتا أو صفة . الأول في الدليل اليقيني . والثاني في الدليل الظني . إذ يطل دليله بالاعتقاد بنقيض مدلوله بالشك أيضا . فإذا بدل المعارض معارضته إلى النقيض فليس للمعلل من المنع إلا منع التخلف مستندا بجواز بطلان دليل المعارض ، سواء كان دليل المعلل ظنيا أو يقينيا خذ هذا وكن من الشاكرين ( قال أبو الفتح : المغالطات العامة الورود هي الأدلة ) الفاسدة ( التي يمكن أن يستدل بها على جميع الأشياء ) من القضايا النظرية أو على نوع واحد منها ( حتى ) على اجتماع ( النقيضين ) وارتفاعهما مثل المغالطة المستدل بها على جميع النظريات ( مثل أن يقال الشيء الذي يكون ) كل واحد من ( وجوده وعدمه مستلزما للمطلوب : إما موجود ، وإما معدوم ) وذلك ظاهر ( وأيا ما كان ) من الوجود والعدم ( يلزم ثبوت المطلوب ) مثال المغالطة للـ . بها على نوع واحد من النظريات ، مثل أن يقال مثلا كلما اجتمع النقيضان تحقق حصها ، وكلما اجتمع النقيضان تحقق الآخر ينتج من الشكل الثالث موجبة جزئية لزومية



ومثال المغالطة التي يستدل بها على نوع واحد من النظريات أن يقال مثلا كلما اجتمع النقيضان تحقق أحدهما وكلما اجتمع النقيضان تحقق الآخر ينتج من الشكل الثالث موجبة جزئية لزومية قال بعض الأفاضل ومثل أن يقال القائل بالأخص قائل بالأعم والقائل بالأعم صادق فالقائل بالأخص صادق ومثل أن يقال الأخص واقع على تقدير وقوع الأعم وإلا لزم وقوع نقيضه على هذا التقدير فيلزم وقوع نقيض الأعم على تقدير وقوع الأخص بعكس النقيض وهو محال وغير ذلك ( أقول فإذا استدل به ) أى بذلك الدليل ( الفلسفي على قدم العالم ) بأن قال إذا كان الشيء الذي يستلزم وجوده وعدمه قدم العالم ثابتا كان العالم قديما لكن أحدهما ثابت فالعالم قديم ( فتعارضه ) أى الفلسفي ( بالاستدلال به على حدوثه ) أى على حدوث العالم بأن يقال العالم حادث لأنه إذا كان الشيء الذي يستلزم وجوده وعدمه حدوث العالم ثابتا كان العالم حادثا لكن أحدهما ثابت فهو حادث ( وإن كان ) دليل المعارض ( غيره ) أى غير دليل المعلن ( مادة و ) كان ( عينه صورة تسمى ) تلك المعارضة ( معارضة بالمثل ) لتماثل الدليلين في الصورة ( كأن يقول الفيلسوف العالم قديم لأنه أثر القديم ) هذه صغرى ( وكل ما هو أثر القديم قديم ) وهو كبرى ينتج أن العالم قديم ( فتعارضه بأنه ) أى العالم ( حادث لأنه متغير وكل متغير حادث ) فالعالم حادث فإن دليلنا هذا غير دليله مادة لتغاير أوساطهما وعينه صورة لكونهما من أول الشكل الأول ( وإن كان ) دليل المعارض ( غيره ) أى غير دليل المعلن ( صورة تسمى ) تلك المعارضة ( معارضة بالغير ) لتغاير صورة الدليلين ( سواء كان ) دليل المعارض ( غيره ) أى غير دليل المعلن ( مادة أيضا ) أى كما كان غيره صورة ( كما إذا عارضنا ) الفيلسوف ( في الصورة المذكورة ) أى في ادعاء قدم العالم ( بأن العالم حادث ) أو ليس بقديم ( لأنه أثر المختار ولا شيء من القديم بأثر المختار ) أولا شيء من أثر المختار بقديم فكل واحد من هذين الدليلين غير دليل المعلن مادة وهو ظاهر وصورة لأن دليله من أول الشكل الأول وأول هذين

( أقول : فإذا استدل به ) أى بذلك القول ( الفلسفي على قدم العالم ) بأن قال مثلا إن كان الشيء الذي يستلزم وجوده وعدمه قدم العالم موجودا أو معدوما كان العالم قديما لكن التقدم حق والتالي مثله ( فتعارضه بالاستدلال به على حدوثه ) بأن تقول إن كان الشيء يستلزم وجوده وعدمه حدوث العالم موجودا أو معدوما كان العالم حادثا أولم يكن العالم قديما لكن التقدم حق والتالي مثله قال في الحاشية ويجب عنه بأننا نختار أنه معدوم ، ولا نسلم ثبوت المطلوب لأننا نختار أنه معدوم ذاته وصفته التي هي استلزام عدم المطلوب انتهى . وقال في التقرير أو يجاب بأننا نختار أن عدمها بعدم تلك الصفة فلا يلزم للمطلوب ( وإن كان ) دليل المعارض ( غيره ) أى غير دليل المعلن ( مادة وعينه صورة تسمى ) تلك المعارضة ( معارضة بالمثل ) لتماثل الدليلين في الصورة ( كأن يقول الفيلسوف العالم قديم لأنه أثر القديم وكل ما كان أثر القديم فهو قديم فتعارضه بأنه ) أى العالم ( حادث لأنه متغير وكل متغير حادث ) فإن دليلنا هذا غير دليله مادة لتغاير أوساطهما وعينه صورة لكونهما من أول الأول ( وإن كان ) دليل المعارض ( غيره ) أى غير دليل المعلن ( صورة تسمى ) تلك المعارضة ( معارضة بالغير ) لتغاير صورتهما ( سواء كان ) دليل المعارض ( غيره ) أى غير دليل المعلن ( مادة أيضا كما إذا عارضنا ) ذلك الفيلسوف ( في الصورة المذكورة بأن العالم حادث ) أو ليس بقديم ( لأنه أثر المختار ولا شيء من القديم بأثر المختار )



الدليل من أول الشكل الثاني وثانيهما من ثاني الأول وإنما اختاره لوضوح غيرته أو للزوم  
الغاية في الشكل في الغيرة على مامر (أو كان) دليل المعارض (عينه) أي عين دليل المعلن  
(مادة، وهذا) التعميم (صرح به) أي بهذا التعميم الفاضل (عصام) الدين (في شرح الآداب  
العضدى) حيث قال فيه وقد لا يكون صورته كصورته وتسمى معارضة بالغير وإن اتحدت المادة  
فيها ولا مناقشة في الاصطلاح فلا يناقش بأنه لامزية لاتحاد الصورة على اتحاد المادة حتى يكون  
في اتحاد الصورة معارضة بالمثل وفي اتحاد المادة معارضة بالغير على أن الصورة ما يكون الشيء معها  
بالفعل بخلاف المادة (ومثاله) أي مثال هذا القسم (أن يستدل المعلن على مدعاه بمخالطة عامة  
الورود) كأن يقول الفيلسوف إذا كان الشيء الذي يستلزم وجوده وعدمه قدم العالم ثابتا كان العالم  
قديمًا لكن المقدم حتى فكذا تاليه (فيعارضه السائل بإيراد تلك المعارضة على تقيض مدعى  
المعلن) وهو أن العالم ليس بقديم (بصورة أخرى غير ما اختاره المعلن) بأن يقال اللاقديم لازم  
لذلك الشيء وكل لازم لذلك الشيء ثابت فاللاقديم ثابت فيلزمه العالم ليس بقديم وقيل كان يقال  
لو كان العالم قديمًا لم يكن الشيء الذي يستلزم وجوده وعدمه حدوث العالم موجودا أو معدوما والتالي  
باطل وهذان الدليلان متحدان مادة متخالفان صورة لتغايرها وضعا ورفعا فعليك بتغييرات آخر .  
﴿ المقالة الثالثة ﴾ ( في ) بيان تعريف (النقض) وتقسيمه وتقريره ودفعه والنقض ربما لا يقيد  
بشيء (وقد يقيد بالاجمالى) والنقض لا يراد به المناقضة إلا إذا قيد بقيد التفصيلى ومعنى كونه إجمالياً أن  
بطلان الدليل راجع إلى بطلان مقدمة من مقدماته ، فلما لم يذكر بطلان تلك المقدمة كان إبطال

أو لاشيء من أثر المختار بقديم فكل من هذين الدليلين غير دليل المعلن مادة وهو ظاهر وصورة  
لأن دليله من أول الأول وأول هذين الدليلين أو الثاني وثانيهما ثاني الأول، لكن اختار الأول  
لوضوح غيرته أو للزوم الغيرة في الشكل في الغير على ما قيل (أو كان عينه مادة وهذا) التعميم  
(صرح به العصام) الفاضل (في شرح الآداب العضدى) حيث قال في ذلك الشرح وقد لا يكون  
صورته كصورته وتسمى معارضة بالغير وإن اتحدت المادة فيها ولا مشاحة في الاصطلاح فلا يناقش بأنه  
لامزية لاتحاد الصورة على اتحاد المادة حتى يكون اتحاد الصورة مع اختلاف المادة معارضة بالمثل واتحاد  
المادة مع اختلاف الصورة معارضة بالغير على أن الصورة يكون الشيء معه بالفعل بخلاف المادة انتهى  
(ومثاله أن يستدل المعلن على مدعاه بمخالطة عامة الورود) كأن يقول الفيلسوف إن كان الشيء الذي  
يستلزم وجوده وعدمه قدم العالم موجودا أو معدوما فالعالم قديم لكن المقدم (حق) فيعارضه السائل  
بإيراد تلك المعارضة على تقيض مدعى المعلن بصورة أخرى غير ما اختاره المعلن (كأن يقول لو كان  
العالم قديمًا لم يكن الشيء الذي يستلزم وجوده وعدمه حدوث العالم موجودا ومعدوما لكن التالى باطل  
فان هذين الدليلين متحدان مادة مختلفان صورة لتغايرها وضعا ورفعا فعليك بتغييرات آخر .

﴿ المقالة الثالثة ﴾ ( في ) بيان تعريف (النقض) وتقسيمه وتقريره ودفعه وهو ربما يطلق (وقد يقيد  
بالاجمالى) قال في الحاشية معنى كونه إجمالياً أن بطلان الدليل راجع إلى بطلان مقدمة من مقدماته فلما لم  
يذكر بطلان تلك المقدمة كان إبطال الدليل إجمالياً انتهى وأما إذا قيد بالتفصيلى فيكون معنى المناقضة كما



الدليل إجماليا (ومعناه) أى معنى النقض مطلقا أو مقيدا بالاجمالى (أن يدعى السائل بطلان دليل المعلن حقيقة أو حكما بأن يكون البطلان بديها فان البدهة قائمة مقام الدليل على ما مر غير مرة (مستدلا) إما بشاهد التخلف أو بشاهد خصوص الفساد لأن الشهور أن شاهده منحصر في أمرين وإلى الأول أشار بقوله (بأنه) أى دليلك هذا (جار في مدعى آخر) غير مدعاك (مع تخلف ذلك المدعى عنه) أى عن ذلك الدليل (وكل دليل هذا شأنه قد) هو (باطل) فدليلك باطل أى ليس بصحيح (لأن الدليل الصحيح لا يتخلف عنه المدعى) ولا شيء مما لا يتخلف عنه المدعى بدليل شأنه هذا ينتج كل دليل صحيح ليس بدليل شأنه هذا فينعكس إلى قولنا كل دليل شأنه هذا ليس بصحيح وهو مساو لكبرى أصل الدليل أما كبرى هذا الدليل فظاهرة وأما صفراء فينبها بقوله (لأن المدعى لازم له) أى الدليل (وبطلان اللازم يدل على بطلان المزوم) وحاصله أن المدعى لازم للدليل، وكل لازم للدليل يدل على بطلان الدليل فالمدعى يدل بطلانه على بطلان الدليل وكل ما يدل بطلانه على بطلان الدليل لا يتخلف عنه الدليل الصحيح ينتج أن المدعى لا يتخلف عنه الدليل الصحيح فينعكس إلى قولنا فالدليل الصحيح لا يتخلف عنه المدعى وهو المطلوب (كأن قلنا للفلسفى المستدل على قدم العالم بأنه أثر القديم) وكل ما هو أثر القديم قديم (أنه) أى دليلك هذا (جار في الحوادث اليومية) أى الواقعة في الأيام فهو من قبيل نسبة المظروف إلى الظرف (أى ينتج قدم الحوادث اليومية) بأن يقال الحادث اليومى أثر القديم وكل ما هو أثر القديم قدم فالحدث اليومى قديم (مع أنها) أى الحوادث اليومية (حادثة بالبدهة) فتخلف عنه المدعى فدليل المعلن هنا باطل لبطلان كبراه المطوية وهى أن كل ما هو أثر القديم قديم قيل هذا إذا لم يرد من القديم القديم الغير المختار وأما إذا أراد به القديم الغير المختار كما هو زعمه فالبطالان في صفراء.

(تنبيه) اعلم أن معنى الجريان اقتضاء الدليل حكما في مادة. ومعنى التخلف انتفاء الحكم في الواقع مع اقتضاء الدليل إياه قال بعض الأفاضل اعلم أن الجريان ثلاثة أنواع أحدها الجريان بعينه كأن يقال الفلك قديم لأنه مستند إلى القديم فيجربى بعينه في الحادث بأنه مستند إلى القديم. وثانيها الجريان بخلافته وهو نوعان لأنه إما مع إمكان الجريان بعينه كالواجب رتبته في المثال الأول بأنه أثر القديم وكل أثر القديم فهو قديم وإما بلا إمكان الجريان بعينه وذلك لا يكون إلا عند اشتراك مقدمة من دليل المدعى

عرفته (ومعناه) مطلقا ومقيدا بالاجمالى (أن يدعى السائل بطلان دليل المعلن حقيقة أو حكما بأن يكون البطلان بديها فان البدهة قائمة مقام الدليل والشهور أن شاهده منحصر في أمرين: أحدهما التخلف والآخر استلزام الفساد وأشار إلى الأول بقوله (بأنه) أى دليلك هذا (جار في مدعى آخر) كذا (مع تخلف ذلك المدعى عنه) أى عن ذلك الدليل (وكل دليل هذا شأنه فباطل لأن الدليل الصحيح لا يتخلف عنه المدعى) هذه القضية تنعكس بعكس الكبرى وأثبت هذه القضية بقوله (لأن المدعى لازم له) أى الدليل وبطلان اللازم يدل على بطلان المزوم وهو مزوم فالمدعى يدل بطلانه على بطلان الدليل فالدليل الصحيح لا يتخلف عنه المدعى (كأن قلنا للفلسفى المستدل على قدم العالم بأنه أثر القديم) وكل أثر القديم قديم (أنه) أى دليلك هذا (جار في الحوادث اليومية) أى الواقعة في الأيام (أى ينتج قدم الحوادث اليومية مع أنها حادثة بالبدهة) فتخلف عنه المدعى وعلم إجمالا بطلان مقدمة من مقدماته قاله



مع مقدمة من دليل الجريان في علة والنقض في هذه الصورة نقض لتلك العلة في الحقيقة كما إذا استدلل بأن الحس المشترك ما به الإدراك وكل ما به الإدراك فهو مدرك فيجربى بخلاصته في أن القلم كاتب بأنه ما به الكتابة وكل ما به الكتابة فهو كاتب فالعلة المشتركة كل ما به الفعل فهو فاعل ، وهو بضم ملازمة إليه يقوم على كبرى دليل المدعى وبضم ملازمة أخرى يجربى في كبرى دليل الجريان فالتنقض هنا راجع في الحقيقة إلى دليل الكبرى فيلحق أن يسمى هذا النوع من النقض نقضا مجازيا انتهى . وأما النوع الثالث فسيجيء في الكتاب وهو النقض المكسور (ولا يجاب عن هذا النقض) عند الجمهور إذا كان دليل العلة يقينيا أو قياسا شرعيا (بمنع الكبرى) لأن الجمهور يجعلون الشروط وارتفاع الوانع من متمات العلة (بل) يجاب عندهم (بمنع الصغرى) فقط وأما عند من لم يجعلهما من متماتها فيجيب عنه بمنع الكبرى كقولنا هذا محرق لأنه حطب ملقى في النار وكل حطب ملقى في النار محرق وقولنا خروج البول ناقض للوضوء لأنه خروج النجاسة كخروج المذي وخروجه ناقض فإن الأول دليل يقيني جار عنده في الحطب الملتطخ بالطلق ، وهو دواء بمنع الاحراق والثاني قياس شرعى جار عنده في خروج دم الاستحاضة لكليهما ليسا بإطلين لكون التخلف عنهما لمانع وهو الطلق والاستمرار بحيث يعد عذرا ، وأما عند الجمهور فليسا بجاريين فيهما لكون قيد بلامانع ملحوظا في أوساطهما وأما إذا كان الدليل أمارة عقلية كقولنا زيد فرسه في باب الحمام ومن كان فرسه في باب الحمام فهو في الحمام فيجيب بمنع الكبرى أيضا بالاتفاق فانها لو جرت في عمرو ، فعلنا أنه ليس في الحمام بوجه آخر لا يقدح إفادته ظنا في حق زيد ، فلا يبطله تخلف الحكم عنه ، وأما بطلانها عند المعارضة فلينحصر الاعتقاد بعدم كونه في الحمام لا للتخلف فتبصر وكذا الاستقراء كذا قيل (ولما كانت الصغرى) أى صغرى هذا الشاهد

الحاشية فدليل للعلة هنا باطل لبطلان كبراه المطوية وهى أن كل ما هو أثر القديم قديم انتهى ، هذا إذا لم يرد من القديم القديم الغير المختار ، وأما إذا أراد به القديم الغير المختار كما هو زعمه فالبطالان في صغراء (ولا يجاب عن هذا النقض) عند الجمهور إذا كان دليل العلة يقينيا أو قياسا شرعيا (بمنع الكبرى) لأن الجمهور يجعلون الشروط وارتفاع الوانع من متمات العلة (بل) يجاب عندهم (بمنع الصغرى) فقط وأما عند من لا يجعلها من متماتها فيجيب عنه بمنع الكبرى أيضا كقولنا هذا محرق لأنه حطب ملقى في النار وكل حطب ملقى في النار محرق وكقولنا خروج البول ناقض للوضوء لكونه خروج النجاسة وخروج المذي خروج النجاسة وخروجه ناقض له فإن الأول دليل يقيني جار عنده في الحطب الملتطخ بالطلق وهو دواء بمنع الاحراق . والثاني قياس شرعى جار عنده في خروج دم الاستحاضة لكليهما ليسا بإطلين لكون التخلف عنهما لمانع وهو الطلق والاستمرار بحيث يعد عذرا ، وأما عند الجمهور فليسا بجاريين فيهما لكون قيد بلامانع ملحوظا في أوساطها ، وأما إذا كان الدليل أمارة عقلية كقولنا زيد فرسه في باب الحمام ومن كان فرسه في باب الحمام فهو في الحمام فيجيب بمنع الكبرى أيضا بالاتفاق فانها لو جرت في عمرو فعلنا أنه ليس في الحمام بوجه آخر لا يقدح إفادته ظنا في حق زيد فلا يبطله تخلف الحكم عنه ، وأما بطلانها عند المعارضة فلينحصر الاعتقاد بعدم كون زيد في الحمام لا للتخلف فتبصر وكذلك الاستقراء (ولما كانت الصغرى) من الدليل المذكور



(مشتعلة على مقدمتين) وهما الجريان والتخلف (بمنع الجريان تارة) وسند تحرير الدليل كلا وبضا أو تحرير المدعى (والتخلف) تارة (أخرى) ولا يخفى أن هذا مسامحة منه لأن المقدمة الثانية كبرى تنتج مع المقدمة الأولى أن دليل للعلل جار في المتخلف بأن يقال إن هذا الدليل جار في المادة الفلانية وكل جار في المادة الفلانية جار في المتخلف فهذا الدليل جار في المتخلف فتضم إليها الكبرى القائلة بأن كل دليل جار في المتخلف فهو باطل فلما حذف الصغرى وأقيم دليلها مقامها سومع، وقيل إن الصغرى مشتعلة على مقدمتين. فان قلت إذا كانت الصغرى مشتعلة على مقدمتين لزم اشتغال الشيء على نفسه وهو باطل. قلت لانسلم لزوم اشتغال الشيء على نفسه لم لا يجوز أن يكون المشتعل المجموع من حيث هو هو والمشتعل عليه كل واحد منهما فلا محذور وإلى الثاني أشار بقوله (وقد يستدل الناقض على بطلان دليل المعلن بأنه) أي دليلك (مستلزم للدور) لا بشرط شيء (أو التسلسل) لا بشرط شيء. وقيل أي مثلا وهو الظاهر وكذا سائر المحالات كاجتماع النقيضين وارتفاعهما (وهو) أي الدور أو التسلسل والواو إما حالية أو عاطفة ولا يخفى وجهه (محال) والصغرى مشتعلة على مقدمتين أيضا وفيه مسامحة أيضا لأنها في الحقيقة دليل الصغرى وتقريره دليلك مستلزم للمحال لأنه مستلزم للدور أو التسلسل مثلا وكل واحد منهما محال ينتج من غير المتعارف هذا الدليل مستلزم للمحال (وكل ما) أي كل دليل (يستلزم المحال فهو محال) كقولنا الإنسان بشر لأنه بشر وكل بشر بشر (ولا محال لمنع الكبرى هنا) سواء كان دليلك نقليا أو عقليا وسواء كان يقينيا أو ظنيا لأنها بديهية فيكون منعها مكابرة (أيضا) أي كما لا مجال لمنع الكبرى في الشاهد الأول (بل قد يمنع الاستلزام) الذي هو صغرى دليل الصغرى المطوية وسنده تحرير أجزاء الدليل (وقد يمنع الاستحالة) وهي كبراه وسنده تحرير الدور أو التسلسل (لأن بعض الدور) وهو الدور المعنى (و) بعض (التسلسل) كالتسلسل في الأمور المعدة والاعتبارية

(مشتعلة على مقدمتين) وهما الجريان والتخلف (بمنع الجريان تارة) وسنده تحرير الدليل كلا أو بضا أو تحرير المدعى المتخلف (والتخلف) تارة (أخرى) قال في الحاشية وهذا مسامحة لأن المقدمة الثانية كبرى تنتج مع الأولى دليل للعلل جار في التخلف، فيضم إليه الكبرى القائلة بأن كل دليل جار في التخلف فهو باطل فلما حذف الصغرى وأقيم دليلها مقامها سومع، وقيل إن الصغرى مشتعلة على مقدمتين وكذا الكلام في النقض باستلزام المحال فاعرف انتهى يعني أن قولنا مع تخلف ذلك المدعى عنه في قوة قولنا إن ذلك المدعى متخلف عنه فيكون الدليل المذكور قياسا مركبا مفصول النتيجة لكن سمى الدليل الأول منه صغرى مسامحة لقيامه مقام الصغرى المطوية فلذا لم تقيد الكبرى بالثانية وأشار إلى الشاهد الثاني وهو استلزام الفساد بقوله (وقد يستدل الناقض على بطلان دليل المعلن بأنه مستلزم للدور أو التسلسل) أي مثلا وكذا سائر المحالات كاجتماع النقيضين وارتفاعهما إلى غير ذلك (وهو) أي الدور أو التسلسل الواو إما حالية أو عاطفة كما سبق (محال وكل ما يستلزم المحال فهو محال) كقولنا الحد له تعريف لأنه تعريف وكل تعريف له تعريف الخ (ولا مجال لمنع الكبرى هنا أيضا بل قد يمنع الاستلزام) وهي صغرى دليل الصغرى المطوية وسنده تحرير أجزاء الدليل (وقد يمنع الاستحالة) وهي كبراه وسنده تحرير الدور أو التسلسل (لأن بعض الدور) وهو المعنى (و) بعض (التسلسل) كما في الممدات والاعتبارات



(غير محال) وتفصيل محالهما عن غيره سبق في باب التعريف ، وهنا تقرير آخر وهو أن يقال إنه مستلزم للدور أو التسلسل ، وكل ما يستلزمه فهو محال ، فحينئذ يرد المجيب في الصغرى ، ويقال إن أردت أنه مستلزم للدور المحال أو التسلسل المحال فلا نسلم الصغرى ، وإن أردت المطلق فلا نسلم الكبرى (وقد يجاب عن النقص مطلقا) سواء كان بالتخلف أو بخصوص الفساد (بإثبات المدعى النقوض دليله بدليل آخر) أى بدليل يغير الدليل الأول ، سواء كان مغايرا له بالكلية أو في الجملة فيشمل الانتقال إلى دليل آخر (وهذا) الإثبات مطلقا أو هذا الجواب (إفحام من وجه) لعدم تصحيحه للدليل النقوض وإظهار صواب من وجه آخر لافادته ماهو المقصود . اعلم أنه قد يجاب عن شاهدين النقض بالتخلف بالنقض بشاهد التخلف وبشاهد الاستلزام وعن شاهد النقض بخصوص الفساد بالنقض بشاهد التخلف وبشاهد الاستلزام ، وقد يجاب بالمعارضة عن النقض بالشاهدين ، ومعنى المعارضة على النقض أن السائل أبطل الدليل بالشاهدين والعلل أثبتته . وقد يجاب عنه بتحرير الدليل وتحرير المدعى وتحرير المادة ، لكن في مقابلة النقض بالنقض كلام كما في مقابلة المعارضة بالمعارضة (واعلم أن للمعارض) أى من ادعى بطلان المدعى المدلل (والناقض) أى من ادعى بطلان الدليل ففيهما تجريد (إذا لم يذكر دليل فلا يسمع دعواهما البطلان) إذا لم يكن دعوى البطلان من أجلى البديهيات فهو في حكم الاستثناء ، وقيل الدليل أعم من الحقيقي والحكمي ، فبداهة العقل داخلة في الدليل ، وإنما لا يكون مسموعا لأنه مكابرة غير مسموعة فلا بد فيهما من الدليل (ويسمى دليل النقض) الاجمالي سواء كان دليل التخلف أو دليل خصوص الفساد (شاهدا) لشهادته على بطلان الدليل دون دليل المعارضة ولا مشاحة في الاصطلاح ، وقد يطلق الشاهد على سند النع لقوته (إن قلت أليس) يصح (للسائل منع مجموع الدليل بمعنى طلب الدليل عليه)

(غير محال) كما بين في محله . قال في الحاشية وهنا تقرير آخر ، وهو أن يقال إنه مستلزم للدور أو التسلسل وكل ما يستلزمه فهو محال فحينئذ يرد المجيب في الصغرى ويقول : إن أردت أنه مستلزم للدور المحال أو التسلسل المحال فلا نسلم الصغرى ، وإن أردت المطلق فلا نسلم الكبرى انتهى ، ولا يصدر عن عاقل إرادة الغير المحال (وقد يجاب عن النقض مطلقا) سواء كان بالتخلف أو باستلزام الفساد (بإثبات المدعى النقوض دليله بدليل آخر) خال عن الفساد الذي بينه الناقض (وهذا) الإثبات سواء كان تغيير الدليل أو انتقالا إلى دليل آخر (إفحام من وجه) لعدم تصحيح الدليل الردود وإظهار صواب من وجه لافادته ماهو المقصود ، لكن قد عرفت أن الانتقال إلى دليل آخر من قبيل انقطاع البحث إلا إذا كان الدليل الأول مقدوحا بالواسطة أو كان الدليل الآخر متقوما لسند المانع أو كان الانتقال لا يراد دليل لا يثبت على السامعين ولا يتصور هنا إلا الأخير (واعلم أن المعارض) يعني من ادعى بطلان المدعى المدلل (والناقض) يعني من ادعى بطلان الدليل ففيهما تحرير (إذا لم يذكر دليل) حقيقة أو حكما لما ادعاه من بطلان المدعى والدليل (فلا يسمع دعواهما البطلان) لكونهما مكابرة فلا بد من دليل (ويسمى دليل النقض شاهدا) لشهادته على بطلان الدليل دون المعارضة ولا مشاحة في الاصطلاح (إن قلت أليس) يجوز (للسائل منع مجموع الدليل بمعنى طلب الدليل) الواحد أو جنسه (عليه) بلا تأول مطلقا حتى يحمل دعوى بطلان الدليل



أى على مجموع الدليل (قلت لا) يجوز منعه (لأنه) أى منع مجموع الدليل (تكليف بما لا يطاق)  
 أى تكليف السائل للعلل بشيء لا يتحمل العلل له ، وكل تكليف بما لا يطاق غير جائز (لأن  
 الدليل) وهو دليل الصغرى (لا ينتج إلا مقدمة واحدة) يمكن تصويره من الاستثنائي المستقيم  
 بأن يقال إذا كان الدليل المطلوب لا ينتج إلا مقدمة واحدة كان طلبه على مجموع الدليل تكليفا  
 بما لا يطاق لكن المقدم حق ، ومن الاستثنائي الغير المستقيم بأن يقال منع مجموع الدليل  
 تكليف بما لا يطاق ، وإلا ما كان الدليل متبعا مقدمة واحدة ، لكن الدليل لا ينتج إلا مقدمة  
 واحدة (وهنا بحث) وهو أن يستفسر عن السائل حينئذ أن مرادك هل هو منع مقدمة عن  
 مقدماته أو منع كل واحد منها ، أو منع مجموع الدليل من حيث المجموع ، فعلى الأول يستدل العلل  
 على واحد من مقدماته : فإن سكنت السائل فذلك ، وإن قال مرادى المقدمة الأخرى يستدل  
 عليها أيضا ، وعلى الثانى يستدل على كل واحد منها ، وعلى الثالث يستدل على كل واحد منها ثم  
 يستدل بثبوت كل واحد على ثبوت المجموع وهذا خلاصة ما قاله أبو الفتح . وتقرير الثالث أن هذا  
 الدليل ثبت مقدماته ، وكل دليل شأنه هذا فثبت ، ومعنى قولنا من حيث المجموع اعتبار الدليل  
 شيئا واحدا وحدة اعتبارية . واعلم أن النقض الإجمالى ينقسم إلى قسمين : أحدهما النقض المشهور .  
 والثانى النقض الكسور ، لأن النقض بشاهد التخلف لا يخلو من أن يترك فيه بعض أوصاف دليل  
 للعلل بعد تغييره بما لا بد منه أولا : والثانى هو النقض المشهور . والأول لا يخلو من أن يكون

بلا دليل على المنع كما فى المدعى الغير المدلل فتسمع (قلت لا يجوز لأنه) أى ذلك المنع (تكليف  
 بما لا يطاق لأن الدليل لا ينتج إلا مقدمة واحدة) وما لا ينتج إلا إياها فطلبه على مجموع الدليل  
 تكليف بما لا يطاق (وهنا بحث) قال فى الحاشية وهو أن يستفسر عن السائل حينئذ أن مرادك  
 هل هو منع مقدمة من مقدماته أو منع كل منها أو منع مجموع الدليل من حيث المجموع ، فعلى  
 الأول يستدل العلل على واحد من مقدماته ، فإن سكنت السائل فذلك ، وإن قال مرادى المقدمة  
 الأخرى يستدل عليها أيضا ، وعلى الثانى يستدل على كل واحد منها ، وعلى الثالث يستدل على  
 كل واحد منها ثم يستدل بثبوت كل واحد منها على ثبوت المجموع من حيث المجموع ، وهذا  
 خلاصة ما قاله أبو الفتح ، وتقرير الثالث أن هذا دليل ثبت مقدماته ، وكل دليل شأنه فثبت  
 ومعنى قولنا من حيث المجموع اعتبار الدليل شيئا واحدا وحدة اعتبارية انتهى . فعلى الأول : أى  
 على تقرير كون مراد السائل منع مقدمة من مقدماته ، فإن عينها فى الاخبار عند الاستفسار  
 فيستدل عليها وإلا فيستدل على واحدة منها ، فإن سكنت فذلك المنوع ، وإن قال مرادى المقدمة  
 الأخرى فإن عينها فيستدل عليها وإلا فعلى القياس المذكور ، نعم منع المقدمة الغير المعينة ليس  
 بممنوع ولم تجر عادتهم بمنع الدليل لكنه ليس تكليف بما لا يطاق ، وهذا البحث منع الصغرى الثانية  
 على تقدير ، ومنع لكبرائها على تقدير ، ومنع للتقريب على تقدير آخر ، ورأيت أسانيدنا فتذكر لكن  
 الاستفسار ليس بلازم ؛ إذ يمكن للعلل أن يستدل على مقدمة بلا استفسار ، فإن سكنت فذلك  
 وإلا فعلى أخرى وهكذا يستدل على جميع المقدمات ، فإن سكنت فذلك وإن قال مرادى منع المجموع  
 من حيث المجموع يستدل عليه بالدليل المذكور .



للمتروك فيه مدخل في العلية وهو النقض الفاسد أولا وهو النقض الصحيح ، وكل واحد منهما هو للمسمى بالنقض المكسور ، والظاهر من كلام المصنف أن النقض بإجراء خلاصة الدليل داخله في النقض المكسور ، وإن جعل البعض النقض بإجراء خلاصة الدليل مقابلا للنقض المكسور ، فعلى هذا النقض المكسور مخصوص بالنقض الفاسد ، ولما كان للنقض المكسور حكم مختص به اعتنى به وأورده في فصل مستقل :

(فصل) في بيان النقض المكسور ( اعلم أن الناقض ) بالتخلف ، قيل ولا يبعد أن يكون أعم منه ولا يخفى ما فيه ( قد يترك ) بعد تغييره دليل المعلن بما لا بد منه وإلا لكان جميع النفوس مكسورا : إذ التغيير في الجملة حاصل في كل نقض ( بعض أوصاف دليل المعلن ) أى بعض خصوصيات الحد الأوسط في الاقتراني وبعض خصوصيات محمول الجزء المتكرر في الاستثنائي إذا كان المقدم والتالي مشتركين في الموضوع . وأما الحد الأكبر في الاقتراني ومحمول الجزء الغير المتكرر في صورة الاشتراك فلا بد أن يتفاوتا في المدعى ومادة التخلف لافى ذاتيهما ولا فى صفتيهما فتأمل سواء كان لذلك البعض المتروك مدخل في العلية أولا وسواء كان تركه على زعم أنه ليس بمدار للاستدلال أولا فيدخل فيه النقض الصحيح ، ويمكن أن يخصص بالنقض الفاسد ( عند إجرائه ) أى عند إجراء الناقض دليل المعلن ( فيسمى ذلك ) النقض ( نقضا مكسورا ) لكون الكسر فيه زائدا على ما يقتضيه آخرية المدعى وقيل لوقوع الكسر فيه بالنسبة إلى النقض المشهور ( فللمعلن حينئذ منع الجريان ) أى منع جريان الدليل في مدعى آخر منعا ( مستندا بأن للوصف المتروك مدخلا في العلية ) والاستلزام ، وهذا السند مساو المنع فيقبل إبطاله ( وقد يبطل السائل ) ذات ( هذا السند باثبات أن لا مدخل لذلك الوصف في العلية ) بأن يقال الوصف ليس له تأثير في العلية وكل شئ شأنه هذا ليس له مدخل في العلية ثم ثبت صغرى هذا الدليل ( مثاله ) أى مثال النقض المكسور مع مورده كأن ( قال ) الإمام ( الشافعى رحمه الله لا يصح بيع الغائب لأنه ) أى الغائب ( مبيع مجهول الصفة ) عند العاقدين أو أحدهما ، وكل مبيع شأنه هذا لا يصح بيعه

(فصل) في بيان النقض المكسور . وأما النقض المشهور فأعني عن ذكره المذكور ( اعلم أن الناقض ) بالتخلف ( قد يترك بعض أوصاف ) علة ( دليل المعلن ) وهى الحد الأوسط في الاقتراني ومحمول الجزء المتكرر في الاستثنائي إن وضع وتقيضه إن رفع ( عند إجرائه ) فى مدعى آخر ويند كر زبدتها وخلاصتها فى زعمه ( فيسمى ذلك ) النقض ( نقضا مكسورا ) لكون الكسر فيه زائدا على ما يقتضيه آخرية المدعى فانها لا تقتضى المغارة بين الداليلين إلا فى الحد الأصغر فى الاقتراني وفى المحكوم عليه فى الاجراء فى الاستثنائي الذى كان المقدم والتالى فيه مشاركين فى الموضوع . وفى خصوصيات محمول الجزء المتكرر فى الاستثنائي الذى لم يكن المقدم والتالى فيه مشاركين فى الموضوع فتأمل ( فللمعلن حينئذ منع الجريان ) أى جريان دلياله فى مدعى آخر ( مستندا بأن للوصف المتروك مدخلا فى العلية ) والاستلزام ( وقد يبطل السائل هذا السند باثبات أن لا مدخل لذلك الوصف فى العلية ) فيثبت الجريان إذ سلم السائل والمعلن جريان الدليل بدون ذلك الوصف فقدم الجريان يستلزم به أن يكون لذلك الوصف مدخل فى العلية تأمل ( مثاله ) أى مثال النقض المكسور مع مردوده كأن ( قال الشافعى لا يصح بيع الغائب لأنه ) أى الغائب ( مبيع مجهول الصفة ) عند أخذ العاقدين ، وكل بيع شأنه فلا يصح بيعه



(فقدناه) أى أبطلنا دليله إذ المناقضة ترادف النقص عند الأصوليين ( بأنه ) أى دليلك ( جار فى تزوج امرأة غائبة ) مع تخلف المدعى عنه (لأنها) أى المرأة الغائبة (مجهولة الصفة) عند العاقدین أو أحدهما (مع أنه) أى تزوج المرأة (صحيح) عندك مع تخلف الحكم عنه ، وكل دليل شأنه هذا فباطل (فقد حذفنا) من الأوسط (قيد البيعة) ويمكن أن يجاب عنه بمنع الجريان مستندا بأن قيد البيعة مدخلا فى العلية ونحن نبطل سنده بطريق من الطرق :

(فصل) فى بيان النقض الغير المسموع (لا ينقض) ذات (الدليل وغيره) من المركبات التامة والمناقضة (بالاشتغال) أى باشتغال الدليل وغيره (على التطويل) قال المحقق التفتازانى أفاض الله علينا بركاته وهو أن يكون اللفظ زائدا على أصل المراد ، ولا يكون اللفظ الزائد متعينا (أو الاستدراك) أى حشو بعض ألفاظ الدليل وغيره ولا يكون مفسدا للمعنى والحشومعين لافائدة (أو الحفاء) فى فهم المراد بطريق من الطرق (إلى غير ذلك مما يزيل حسنه) أى حسن ما ذكر من الدليل وغيره ولا يزيل صحتها كما مر فى باب التعريف ، وإذا اشتمل الدليل وغيره على ما يزيل حسنه ( فلا يصح لأحد الناظرين ) أى المعلن والسائل (أن يقول للمناظر الآخر إن ما ذكرته) من الدليل (باطل لأن المعنى الذى أدبته) أى حصلته (بما ذكرته من العبارة يصح أداؤه) أى أداء ذلك المعنى (بأحسن منها) أى بعبارة أحسن من تلك العبارة وهى هذه العبارة (وإنما لا يصح ذلك النقض لأن وجود الطريق الراجع لا يوجب بطلان) الطريق (الرجوح) يعنى النقض بأحد هذه الأشياء غير صحيح لأنه نقض بوجود الطريق الراجع ، ووجود الطريق الراجع لا يوجب بطلان الرجوح ينتج لمن غير المتعارف النقض بأحد هذه الأشياء نقض بما لا يوجب بطلان الرجوح ونضم إليها قولنا : وكل نقض بما لا يوجب بطلان الرجوح غير صحيح (وإنما يصح الاعتراض به) أى بوجود الطريق الراجع

(فقدناه) أى أبطلنا دليله إذ قد عرفت أن المناقضة ترادف النقص عند الأصوليين ( بأنه ) أى دليلك هذا ( جار فى تزوج امرأة غائبة لأنها) أى تلك المرأة (مجهولة الصفة) عند أحد العاقدین (مع أنه) أى تزوجها (صحيح) عندك أى مع تخلف الحكم عنه ، وكل دليل شأنه هذا فباطل (فقد حذفنا) من الأوسط (قيد البيعة) فللشافعى منع الجريان مستندا بأن لوصف البيعة مدخلا فى العلية ولنا إبطال سنده فأطلبه من محله :

(فصل) فى بيان النقض الغير المسموع (لا ينقض) ذات (الدليل وغيره) من المركبات التامة والمناقضة (بالاشتغال على التطويل) وهو إكثار اللفظ بحيث لا يغنى بعضه عن بعض (أو الاستدراك) وهو إغناء بعض اللفظ عن بعض (أو الحفاء) فى المدلول كما فى العقل والروح ، أو فى الدلالة إما لعدم اعتبار استعمال الدال فى ذلك المدلول ، كما فى الألفاظ الغريبة أو لتعدد مدلوله كما فى اللفظ المشترك بدون قرينة معينة أو لعدم تعيينه كما فى اللفظ المجاز بدونها (إلى غير ذلك مما يزيل حسنه) أى حسن ما اشتمله كالأوزانات والإعرابات والتركيبات الضميمة ( فلا يصح لأحد الناظرين ) هما المعلن والسائل ( أن يقول للآخر إن ما ذكرته باطل ، لأن المعنى الذى أدبته بما ذكرته من العبارة يصح أداؤه بأحسن منها) وهو هذه العبارة (وإنما لا يصح ذلك النقض لأن وجود الطريق الراجع لا يوجب بطلان) الطريق (للمرجوح وإنما يصح الاعتراض به) أى بذلك الاشتغال



(على حسن العبارة ويسمى هذا الاعتراض) أى الاعتراض بأحد هذه الأمور (تعيين الطريق) وهو ترجيح طريق على طريق سلك إليه (وهو) أى تعيين الطريق (ليس من دأب الناظرين) يخرج هذا الاعتراض ليس من دأب الناظرين الناظرين لإظهار الصواب وإنما قال ليس من دأب الناظرين لأن غرضهم إظهار الصواب ولا مدخل لهذا الاعتراض فى إظهار الصواب . قال بعض الأفاضل ورد عليه أن الاعتراض بالاستدراك كثير فى كلام الفحول . قال عصام الدين : إذا اعترض السائل أن هناك طريقا راجحا لسهولة وقلة مؤنته ، فلا بد فى العدول عنه إلى هذا الطريق من نكتة فلا يندفع بأن يقال إنه تعيين الطريق ، بل يجب بيان نكتة هذا (وهنا) أى فى مقام الحكم بأن ما ذكر لا ينقض به ذات الدليل وغيره (استثناء وهو) أى الاستثناء (أن كون التعريف أخفى من العرف) دلالة عند كونه تعريفا لفظيا ومدلولا عند كونه تعريفا حقيقيا ، فيشمل الكلام كلا التعريفين ومن قصره على التعريف الحقيقى فقد قصر فى البيان (يطله) أى ذلك الكون التعريف أو يطل السائل ذلك الكون (كما عرفت) .

[فصل] : فى بيان المناظرة الجارية فى العبارة (وقد ينقض العبارة) سواء كانت عبارة التعريف أو التقسيم أو الدليل أو غير ذلك وهى اللفظسمى بها لعبور المخاطب منه إلى المعنى والتكلم من المعنى إليه ولا يعد تعميمه للخط لعبور الناظر منه إلى اللفظ والكاتب من اللفظ إليه كذا قيل ، ويمكن أن تكون العبارة بمعنى التعبير : أى التفسير لقوله تعالى - إن كنتم لرؤيا تعبرون - وسمى اللفظ بها لأنه يفسر مراد المتكلم للسامع (ومعناه) أى معنى ذلك النقض (دعوى) السائل (بطلانها) حال كونه (مستدلا) حقيقة أو حكما (بمخالفتها) أى بسبب مخالفة العبارة (قانون اللغة أو الصرف أو) قانون (النحو) أو الخط إلى غير ذلك من العلوم العربية بأن قال للملل مثلا :

(على حسن العبارة ويسمى هذا الاعتراض تعيين الطريق وهو ليس من دأب الناظرين) الناظرين لإظهار الصواب ، رد أن الاعتراض بالاستدراك كثير فى كلام الفحول . وقال القاضى العصام إذا اعترض السائل بأن هناك طريقا راجحا لسهولة وقلة مؤنته فلا بد فى العدول عنه إلى هذا الطريق من نكتة فلا يندفع بأن يقال إنه تعيين الطريق ، بل يجب أن يجاب ببيان نكتة هذا (وهنا) أى فى مقام الحكم بأن للذكورات لا ينقض بها ذات الدليل وغيره (استثناء وهو أن كون التعريف أخفى من العرف) دلالة عند كونه تعريفا لفظيا ومدلولا عند كونه حقيقيا (يطله كما عرفت) وفى هذا نظر إذ يفهم منه أن الخفاء فى المدلول يزيل حسن العبارة التى ليست بتعريف وأنه يزيل حسن التعريف الذى وجد فيه ولم يكن فهم مدلولها أخفى من فهم مدلول للعرف وليس كذلك . لا يقال المراد من الخفاء : الخفاء فى الدلالة فقط . لأننا نقول التعريف الحقيقى لا ينقض ولو كان أخفى دلالة من العرف فلا يصح الاستنتاج فتأمل .

[فصل] : فى بيان المناظرة الجارية فى العبارة (قد ينقض العبارة) وهى اللفظسمى بها ليعود المخاطب منه إلى المعنى والتكلم من المعنى إليه ولا يعد تعميمها للخط ليعود الناظر منه إلى اللفظ أو الكاتب من اللفظ إليه (ومعناه) أى معنى ذلك النقض (دعوى) السائل (بطلانها مستدلا) حقيقة أو حكما (بمخالفتها قانون اللغة أو الصرف أو النحو) أو الخط إلى غير ذلك من العلوم العربية



جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل  
يخص السائل بأن هذه العبارة مخالفة لقانون النحو وكل عبارة شأنها هذا فهي فاسدة ،  
ويثبت الصغرى بأنها مشتملة على الاضرار قبل الذكر لفظا ورتبة فهي مخالفة لقانون  
النحو ، وربما يجاب عن هذا النقص بمنع الاشتغال بتحرير تلك العبارة بحيث يظهر به عدم  
الاشتغال إن أمكن (وقد يجاب عنه) أي عن هذا النقص (بمنع مخالفتها) لقانون العربية (مستندا  
بمذهب من مذاهب أهل العربية يصح عليه) أي على ذلك المذهب (تلك العبارة) بأن يقال  
في العبارة السابقة لانسم أنها مشتملة على الاضرار قبل الذكر لفظا ورتبة لم لا يجوز أن يكون  
الضمير في جزى ربه راجعا إلى الجزاء المفهوم من قوله جزى : أي جزى رب الجزاء وإن سلم أنها  
مشتملة على الاضرار قبل الذكر فلا نسلم أن كل عبارة مشتملة كذلك مخالفة لقانون النحو لم  
لا يجوز أن يكون الكلام مبنيًا على مذهب الأخفش وابن جني وهو جائز عندهما (وقد اشتهر)  
بين المحصلين (أن ناقض العبارة) أي المتعارض على العبارة (مستدل) وموجهها مانع (ومعناه)  
أي معنى هذا المشهور (أن الاعتراض على العبارة) سواء كان على ذاتها أو على حسنها (بسبب  
مخالفتها القانون العربي لا يصح على طريق النع) بل على طريق الإبطال والاستدلال وأن توجيهها  
لا يكون إلا بمنع مقدمة من مقدمات ذلك الاستدلال إلا أن يعتبر من صاحب العبارة الدعوى  
الضمنية فيصح للطالبة (لكن هذا النقص لا ينفع للعلل) لعدم إتيانه بما يجب عليه (عند منع  
المانع) أي عند دفع السائل (مدعاء) مدلا كان أولا (أو مقدمة دليله) معينة أولا فيعم المنع

بأن يقول السائل إن هذه العبارة مشتملة على شيء كذا وهو مخالف لقانون ذلك العلم وكل  
عبارة شأنها هذا فباطلة ، وربما يجاب عن هذا النقص بمنع الاشتغال مستندا بتحرير تلك العبارة  
بحيث يظهر به عدم الاشتغال (وقد يجاب عنه بمنع مخالفتها) لقانون العربية (مستندا بمذهب  
من مذاهب أهل العربية تصح عليه) أي على ذلك المذهب (تلك العبارة) كما إذا قيل قوله  
مستدلا بطل لأنه مشتمل على الاضرار قبل الذكر وهو مخالف لقانون النحو ، وكل قول شأنه  
كذا فباطل فانه يجاب عنه بمنع الاشتغال مستدلا برجوع ذلك الضمير للمدعى المفهوم من قوله  
دعوى بطلانها وهو مذكور حكما ، ولو قيل لأنه مشتمل على ضمير لم يذكر مرجعه صريحا  
ليجاب بمنع المخالفة معتندا بأن الذكر الحكمي يكفي في إرجاع الضمير ولو ذكر مرجع الضمير  
صريحا بعد قوله مستدلا لا مكان الاستناد عند المنع بأن المرجع مذكور بعده وذا جاز على رأي  
وإنما يكون مخالفا لو كان بدون ذكره (وقد اشتهر) بين المحصلين (أن ناقض العبارة مستدل)  
وموجهها مانع (ومعناه أن الاعتراض على العبارة) سواء كان على ذاتها أو على حسنها بمخالفتها  
لقانون العربي لا يصح على طريق المنع بل على طريق الإبطال والاستدلال وأن توجيهها لا يكون  
إلا بمنع مقدمة من مقدمات ذلك الاستدلال (لكن هذا النقص لا ينفع للعلل) لعدم إتيانه بما  
وجب عليه (عند منع المانع) أي عند دفع السائل (مدعاء) مدلا كان أولا (أو مقدمة دليله)  
معينة كانت أولا فيعم المنع والمعارضة والنقض إذ النقص إبطال مقدمة غير معينة في الحقيقة هذا  
لكن قد عرفت أن المنع أينما وقع في هذه الرسالة بمعنى طلب الدليل ، لكن عدم تفعه عند



والعارضة والنقض إذ النقض إبطال مقدمة غير معينة في الحقيقة ( بل هو ) أى هذا النقض ( انتقال منه ) أى من المعلن ( إلى بحث آخر ) لا ينفعه في إثبات المدفوع ( فتظن ) إشارة إلى ما سبق منه وهو أن هذا إذا كان بدون ثبات مانعه المانع فالمعلن مفهم ( وبالجملة ) وهى هنا مصدر على وزن كدرة بمعنى الاجمالى وهو بمعنى المجهول ، والباء فيها إما زائدة أو غير زائدة فعلى الأول يكون مبتدأ من قيل بحسبك درهم والخبر ما بعده ، وعلى الثانى إما متعلق بمحذوف والتقدير هذا الذى ذكرناه بالتفصيل وما نذكر بالجملة أو الكلام الكائن بالجملة وإما متعلق بالمؤخر تعلقا لغويا ويؤيده ما اشتهر من أن الجار بعد العاطف متعلق بالمؤخر ، ويجوز أن تكون الجملة بمعنى جميعا كما يقال في العرف جاءني القوم جملة : أى جميعا وإن لم يحز بعض الوجوه في خصوص هذا الموضع ( أن النقض ) أى ما يطلق عليه النقض وهو الاعتراض ( أربعة ) الأول ( نقض التعريف ) مطلقا ( و ) الثانى ( نقض التقسيم ) مطلقا ( و ) الثالث ( نقض الدليل ) مطلقا ( و ) الرابع ( نقض العبارة ) مطلقا . فان قلت : بل هو ستة لأن معنى النقض الهدم والإبطال فيدخل فيه إبطال المدعى الغير المدلل وإبطال المقدمة الغير المدللة : قلت الكلام في النقض للمصطلح وهما يسميان غصبا في اصطلاح الناظرين أو يقال في النقض المسموع بالاتفاق وهما غير مسموعين عند المحققين ( وأما طلب الدليل على المدعى ) مدلا أولا ( أو المقدمة ) مطلقا ( فلا يسمى نقضا ) أو بدون قيد التفصيلي ( بل نقضا تفصيليا ) كما مر .

( فصل في المناظرة الجارية في المركبات الناقصة ) اعلم أن المركب الناقص ( وهو الذى لا يصح السكوت عليه ) ( إذا كان قيدا للقضية ) سواء كانت حملية أو شرطية موجبة أو سالبة بأن كان قيدا للمحكوم به أو للمحكوم عليه . أو قيدا للنسبة ( قيدا تصديقا ) أى ذلك المركب الناقص تصديق ( معنى ) يعنى أن قولك هذا إنسان رومى بمنزلة قولك هذا إنسان ورومى . اعلم أن المركب مطلقا يطلق على معنيين أحدهما المجموع للمركب من حيث هو مجموع والآخر ما دخل في المركب مثلا جاءني زيد مركب بالمعنى الأول وزيد أو جاءني مركب : أى داخل في المركب بالمعنى الثانى

المعارضة والنقض معلوم من جريانه أمل ( بل هو ) أى هذا النقض ( انتقال منه ) أى من المعلن ( إلى بحث آخر ) لا ينفعه في إثبات المدفوع ( فيعطن ) أنه يجب على السائل دفعه إذا كان إتيان المعلن به لتسليم المنع والاعتراض على ما ذكر فيكون المعلن حينئذ مفهما ( وبالجملة أن النقض ) أى الاعتراض المسموع الذى يطلق عليه النقض ( أربعة ) الأول ( نقض التعريف ) الثانى ( نقض التقسيم ) الثالث ( نقض الدليل ) وقد يقيد بالاجمالى كما عرفت ( و ) الرابع ( نقض العبارة ) وإطلاق النقض على السائل حقيقة وعلى الثلاثة الباقية استعارة ، فمن يقول بنقض المدعى والمقدمة الغير المدللتين بالنقض عنده ستة ( وأما طلب الدليل على المدعى أو المقدمة ) المعينة الغير المدللتين وكذا على المدللتين بدليل فاسد عند من يجوز منهما ( فلا يسمى نقضا مطلقا ) أى بدون تقييد ( بل نقضا تفصيليا ) كما مر .

( فصل في بيان المناظرة الجارية في المركبات الناقصة ) اعلم أن المركب الناقص ( الذى لا يصح السكوت عليه ) ( إذا كان قيدا للقضية ) أن المحكوم عليه أو به أو النسبة فيها ( قدا ) أى ذلك المركب ( تصديق معنى ) .



وكذا سائر المركبات الناقصة، والمراد بالمركب هنا المعنى الثانى، وإذا كان كذلك ( فيرد عليه المنع مطلقا ) سواء كان مجردا أو مع السند مطلقا إذا لم يكن بديهيا جليا حقيقيا أو حكما ، مثال للمركب الناقص ( كأن تقول هذا ) العالم ( إنسان رومى ) دائما فان الرومى وقيد دائما مركب ناقص له محكوم به وهو بمنزلة قولنا هذا رومى . قيل فان مجموع الرومى والإنسان والنسبة التقيدية بينهما مركب ناقص وقيد للقضية لعدم احتياجها إلى ذلك المجموع وهو بمنزلة قولك هذا رومى وقس عليه قيد المحكوم عليه والنسبة انتهى ، ولا يخفى ما فيه لأن القيد لابد أن يكون خارجا عن القضية فتأمل ( فللسائل أنت يمنع وزميت ) أى رومية المثار إليه مطلقا ( فقط ) أى بدون أن يمنع إنسانيته وأن يمنع عالميته فقط وأن يمنع دوام النسبة . قيل والنقض الشبهى أو المعارضة التقديرية فكلامه مختل . أقول هذا منبى عن الدهول عما سبق من المصنف من تعريف الغصب ، وهما عنده غصبان فلا اختلال ( فان أثبت ) للعلة ( رومية ) أو عالميته أو دوام النسبة ( بدليل ) أو تنبيه ( فللسائل ) حيث ثلث وظائف إما ( أن يمنع مقدمة ) من مقدمات ( ذلك الدليل أو يعارضه ) أى يعارض ذلك الدليل ( أو ينقضه والمتفطن ) أى الطالب الذى ( لا يخفى عليه ذلك ) أى كل واحد من الأبحاث المذكورة سابقا ، وكذا لا يخفى عليه الجواب فى كل منها كالبحت فى التصديق التصريح ( و ) أما ( إذا لم يكن ) المركب الناقص ( قيدا للقضية ) بأن لا يكون قيدا سواء كان ذلك المركب مركبا إضافيا ( كأن قال أحد غلام زيد ) بسكون الغلام وجر زيد ( أو ) مركبا تعداديا كأن قال ( خمسة عشر ) أو غير ذلك كرجل عالم وراقود خلا أو يكون قيد المركب ناقص كأن قال غلام رجل عالم أو يكون قيدا للإنشاء كأن قال لا تقر القرآن محدثا ( فلا يعترض عليه ) أى على المركب الناقص ( بشئ ) من النوع لأنه ليس بتصديق معنى ، فلا يجرى فيه المناظرة كالمفرد والإنشاء ( إلا ) بالنقض ( بمخالفة ذلك اللفظ القانون العربى إذا خالفه ) أى خالف اللفظ القانون العربى فى زعم الناقص ، ويجوز

فيرد عليه المنع مطلقا ( إذا لم يكن بديهيا جليا حقيقة أو حكما ) ( كأن تقول هذا ) العالم ( إنسان رومى ) دائما فان مجموع الرومى والإنسان والنسبة التقيدية بينهما مركب ناقص وقيد للقضية لعدم احتياجها إلى ذلك المجموع وهو بمنزلة قولك هذا رومى ، وقس عليه قيد المحكوم عليه والنسبة ( فللسائل أن يمنع رومية فقط ) أى بدون منع إنسانيته وأن يمنع عالميته فقط وأن يمنع دوام النسبة ( فان أثبت ) أنت ( رومية ) أو عالميته أو دوام النسبة ( بدليل فللسائل ) ثلاث وظائف إما ( أن يمنع مقدمة ) معينة من مقدمات ( ذلك الدليل أو يعارضه ) أى ذلك الدليل ( أو ينقضه ) والطالب ( المتفطن ) لا يخفى عليه ذلك ( إذ بقيه على ما ذكر هنالك ) ( و ) أما ( إذا لم يكن ) المركب الناقص ( قيدا للقضية ) بأن لا يكون قيدا ، سواء كان ذلك المركب مركبا إضافيا ( كأن قال أحد غلام زيد ) بسكون الغلام وجر زيد ( أو ) مركبا تعداديا كأن قال ( خمسة عشر ) أو غير ذلك كرجل عالم أو راقود خلا أو يكون قيد المركب ناقص كأن قال غلام رجل عالم أو يكون قيدا للإنشاء كأن قال لا تقر القرآن محدثا ( فلا يعترض عليه بشئ ) من النوع ( إلا ) بالنقض ( بمخالفة ذلك اللفظ القانون العربى إذا خالفه )



الاعتراض باعتبار الدعوى الضمنية بل للمعارضة التقديرية والتفرض الاجمالي الشبهى عند مجوزيهما : قبل وقد عرفت أن المركب الذى كان قيداً للانشاء يقبل المنع كما إذا نهاك أحد حين تلاوتك بشئ بالنهى المذكور فلك أن تقول لا نسلم كون القروء قرآنا أو كونى محدثا أو عدم جواز قراءة المحدث قرآنا انتهى ، ولا يخفى أن كل واحد من هذه النوع باعتبار الدعوى الضمنية ولا يشكره أحد .

( فصل ) في بيان الأجوبة المقبولة وغيرها : اعلم أن السند ومقدمات الأدلة والتنبيهات لا بد أن تكون مسلمة في الظاهر عند أحد الخصمين وإلا فلا يكون الجواب مسموعا ( وإذا أجاب للعلل ) أو المرف أو القاسم بجواب مسلم عنده فذلك الجواب جواب تحقيقى وإن لم يكن صحيحا عند السائل ولم يكن صحيحا في نفس الأمر ، وأما إذا أجاب للعلل ( عن اعتراض السائل بجواب مبنى على ما سلمه السائل بأن يثبت ) للعلل ( مانعه السائل ) من المدعى أو المقدمة ( بدليل مشتمل على مقدمة مسلمة عند السائل مع علم المعلن ) واعتقاده ( بأن ) الكلام ( الذى سلمه ) السائل ( باطل ) وإن لم يكن باطلا في نفس الأمر ، وأما إذا لم يعلم المعلن بطلان ما سلمه ، فإما أن يعلم حقيقته أولا يعلم حقيقته أيضا ، فإن علم حقيقته فهو داخل في التحقيق ، وإن لم يعلم حقيقته فهو داخل في الإلزامى . وأما إذا لم يعلم المعلن بأحد طرفيه ولم يكن مسلم عند السائل فهو ليس بجواب موجه ( فذا ) أى ذلك الجواب ( جواب إلزامى جدلى لا ) جواب ( تحقيقى ) ( وأشار إلى وجه التسمية بقوله ) ( ليس الغرض منه إظهار الحق ) والصواب : أى هذا الجواب ليس بتحقيقى ، لأن هذا الجواب ليس الغرض منه إظهار الصواب ، وكل ما هو كذلك ليس بتحقيقى بل جدلى ، وأشار إلى وجه كونه إلزاميا بقوله ( بل ) الغرض منه ( إلزام الخصم فقط ) وهدم ما قاله وإظهار الفضل وحفظ المقال ، وكذا يدفع المعلن أو القاسم أو المرف كلام الناقض أو المعارض مستدلا أو مستندا مقدمة بمنع ذلك ( وكذا ) يكون جوابا جدليا

في زعم الناقض . وقد عرفت أن المركب الذى هو قيد للإنسان يقبل المنع كما إذا نهاك أحد حين تلاوتك شيئا بالنهى المذكور فلك أن تقول لا نسلم كون القروء قرآنا أو كونى محدثا أو عدم جواز قراءة المحدث قرآنا.

( فصل ) في بيان الأجوبة المقبولة وغيرها . اعلم أن السند ومقدمات الأدلة لا بد أن يكون مسلما في الظاهر عند أحد الخصمين وإلا لا يكون مسموعا ، فإذا أجاب المعلن أو المرف أو القاسم بجواب مسلم عنده فذا جواب تحقيقى وإن لم يكن عند السائل ولم يكن صحيحا في نفس الأمر ( وأما ) إذا أجاب المعلن عن اعتراض السائل بجواب مبنى على ما سلمه السائل ( فقط ) ( بأن يثبت المعلن مانعه السائل ) من المقدمة أو المدعى ( بدليل مشتمل على مقدمة مسلمة عند السائل مع علم المعلن ) أو اعتقاده ( بأن ) القول ( الذى سلمه ) السائل ( بالباطل ) وإن لم يكن باطلا ( فذا ) أى ذلك الجواب ( جواب إلزامى جدلى لا ) جواب ( تحقيقى وليس الغرض ) للعلل ( منه ) أى من هذا الجواب ( إظهار الحق ) والصواب ( بل ) إلزام الخصم فقط ) وهدم ما قال وإظهار الفضل وحفظ المقال وكذا أن يدفع المعلن أو المرف أو القاسم كلام الناقض أو المعارض مستدلا أو مستندا بمقدمة كذلك ( وكذا ) يكون جوابا جدليا



(إثباته) أى إثبات المثل مامنه السائل مستدلا (بمغالطة) غير مسلمة عند السائل (مع علمه) واعتقاده (بأنه) أى بأن ذلك الإثبات أو الدليل (مغالطة) وكذلك الدليل الصحيح لكن اعتقده للمثل بأنه مغالطة . قيل وكذا دفع المثل نقض السائل أو معارضته مستدلا أو مستندا بجواب يتقد فساد . لكن هذه لا تسمى جوابا إلزاميا لعدم كونها مسلمة عند السائل . أقول إنما يكون هذا كذلك لو كان تسليم السائل شرطا في الجواب الإلزامي وفيه تأمل ، وكذا معارضة السائل ونقضه بمغالطة مع علمه بأنها مغالطة سؤال جدلي . والحاصل أن كلام من السؤال والجواب على قسمين سؤال تحقيق وسؤال جدلي وجواب تحقيق وجواب جدلي ، والجدل وهو للدافعة لإسكات الخصم أو لإظهار الفضل لإظهار الحق ، فغرض الناظر لإظهار الصواب وغرض المجادل حفظ المذهب ودفع الخصم وإلزامه ، فقواعد الجدل لعلها جيل ومغالطات لا ينبغي أن يقابل بها إلا الخصم للتغلب والجدل يطلق على صفة المجادل أيضا كما أن للناظرة كذلك (فلا ينبغي للمثل) والعرف والقاسم أن يجيب بمثل (ذلك الجواب) الجدلي في كل وقت من الأوقات (إلا إذا كان الخصم متمتا) أى طالبا لزلة المثل أو المرف أو القاسم (لا طالبا لإظهار الحق) والصواب فإن الخصم حينئذ متكبر والتكبر على التكبر صدقة . قال في الخلاصة : التويه والحيلة في الناظرة أن تكلم متعلما مسترشدا أو تكلم على الإنصاف بلا تغت يكره وكذا إذا تكلم غير مسترشد لكن على الإنصاف بلا تغت ، فإن الحيلة مع من يريد التغت ، ويريد أن يطرحة لا يكره ويحتال كل حيلة ليدفع عن نفسه لأن الحيلة لدفع التغت مشروعة انتهى (والجواب التحقيق هو الجواب الذي بناء للمثل) أو المرف أو القاسم (على ما علم) واعتقد (حقيقته) وإن لم يكن حقا وذلك بأن يثبت المثل ما منعه السائل من المدعى أو المقدمة بدليل مشتمل على مقدمة علم المثل حقيتها سواء كانت مسلمة عند السائل أولا . والحاصل أن الحبيب إن اعتقد صحة جوابه بجوابه تحقيق وإن لم يصح في نفس الأمر وإلا فجدلي وإن صح ، ويسمى أيضا إلزاميا إن سلمه السائل ، وكذا السؤال بلا فرق (لكن السائل) استدراك من قوله بأن يثبت الخ ، وقوله : والجواب التحقيق الخ اعتراض فتأمل (إذا سكنت حينئذ) أى حين أثبت المثل ما منعه السائل بدليل مشتمل على مقدمة مسلمة عند

(إثباته) أى إثبات المثل مامنه السائل مستدلا (بمغالطة) غير مسلمة عند السائل (مع علمه) واعتقاده (بأنه) أى ذلك الإثبات أو الدليل (مغالطة) وكذلك لو كان الدليل صحيحا لكن اعتقده للمثل بأنه مغالطة ، وكذا دفع المثل نقض السائل أو معارضته مستدلا أو مستندا بجواب يتقد فساد لكن هذه الذكورات لا تسمى جوابا إلزاميا لعدم كونها مسلمة عند السائل (فلا ينبغي للمثل) والعرف والقاسم (ذلك الجواب) الجدلي ولو كان إلزاميا إلا (إذا كان الخصم متمتا) أى طالبا لزلة المثل أو المرف أو القاسم (لا طالبا لإظهار الحق) والصواب ، فإن التكبر على التكبر صدقة (والجواب التحقيق الذي بناء للمثل) أو المرف أو القاسم (على ما علم) واعتقد (حقيقته) وإن لم يكن حقا . والحاصل أن الحبيب إن اعتقد صحة جوابه بجوابه تحقيق وإن لم يصح وإلا فجدلي وإن صح ، ويسمى أيضا إلزاميا إن سلمه السائل وكذا السؤال بلا فرق (لكن السائل إذا سكنت حينئذ) أى حين أثبت المثل مامنه السائل بالدليل المذكور :



السائل سواء كانت المقدمة مما علم للعلل حقيقتها أو بطلانها ( يحصل له ) أى للسائل ( الإلزام ) لأن سكوت السائل يدل على أن تلك المقدمة اضطرب السائل قبولها فعجز عن الاعتراض فحصل له الإلزام كما حصل الإلزام إذا لم يكن الجواب مشتملا على مقدمة مسئلة في سائر الأوقات ( فإن ) لم يسكت السائل بأن ( منع ) السائل ( ماسله من قبل ) أى من قبل إثبات العلل ( فله ذلك ) المنع إذا كان أهلاله ( إذ ) يجوز ( له ) أى للسائل ( أن يدعى التردد ) فيما سلمه : أى ماعدا الجزم بقريئة قوله بعد الجزم فيشمل الوهم والظن ، وقيل : أى الشك ، وأيضا يكفي له أن يدعى الوهم بل يكفي له أن يدعى الظن ( بعد الجزم به ) أى بعد حصول العلم اليقيني أو التقليد أو الجهل المركب ، فإن الجزم شامل لها ( ما لم يكن ماسله ) السائل ( بديها جليا ) أو من ضروريات مذهبه ( ولذا قيل إن المانع لا مذهب له ) أى لا مذهب له معين فيذهب في مقام المنع أي مذهب يشاء ويختار ما هو أخرى بحاله وألقى بقاله ، وكذا يكون السائل ملزما إذا سكوت عند جواب العلل أو للعرف أو القاسم بجواب جدلي ماعدا الإثبات ويكون العلل مفعلا إذا سكوت حين سؤال السائل بسؤال جدلي .

( تنبيه ) قال بعض الأفاضل : مجارة الخصم عبارة عن المنع مع التسليم المخصوص ، ويسمى أيضا إرخاء العنان ، وتوضيحه أن السائل يزعم ثبوت ملازمة مع أن المزموم مما لا مجال للععل أن ينكره واللازم يناقض دعوى العلل فيعارض العلل بواسطة تلك الملازمة مع ثبوت المزموم فجواب للعلل عنه بمنع الملازمة مع تسليم ثبوت المزموم مجارة الخصم ، وهذا أشد تأثيرا في تبكيث الخصم وإسكانه من إثبات مدعاء بدليل آخر وهو ظاهر ، ومنه قوله تعالى حكاية عن الرسل « إن نحن إلا بشر مثلكم ولكن الله يمن على من يشاء من عباده » فكأن الكفار توهموا أن البشرية تستلزم عدم الرسالة ، بل لا يكون الرسل إلا من الملائكة فعارضوا دعوى الرسالة بقولهم : إن أتمم إلا بشر مثلنا ، فأجابهم الرسل على سبيل المجارة . قيل إن ظاهر قول الرسل تسليم لا انتفاء الرسالة على ما هو المستفاد من الحصر فينافي ذلك منع الملازمة : وأجيب عنه في المطول بأن تسليم البشرية بطريق القصر ليسكون على وفق كلام الخصم كما هو دأب الناظرين ، وقيل معناه أن القصر غير مراد في التسليم وإنما ذكر للمشاكلة .

( فصل ) ( ثم لنشرع ) عطف على لنشرع في أول الكتاب ، ويحتمل أن تكون ثم ابتدائية

( يحصل له : الإلزام فإن ) لم يسكت السائل بأن ( منع ) السائل ( ما سلمه من قبل ) أى قبل إثبات العلل ( فله ذلك ) المنع إذا كان أهلاله ( إذ ) يجوز ( له ) أن يدعى التردد ( فيما سلمه ) بعد الجزم به ما لم يكن ماسله بديها جليا ( أو من ضروريات مذهبه ) ولذا قيل المانع لا مذهب له ( يختار ما هو أخرى بحاله ، وكذا يكون السائل ملزوما إذا سكوت عند إجابة العرف أو القاسم أو للعلل بجواب جدلي ماعدا الإثبات ، ويكون العلل مفعلا إذا سكوت حين سؤال السائل بسؤال جدلي .

( فصل ) ( ثم لنشرع ) عطف على وله لنشرع في صدر الكتاب



( في ) بيان ( المناظرة على تقدير النقل ) سواء كان نقل تعريف أو تقسيم أو تصديق مطلقاً أو غيرها ( إن كنت ناقلًا ) فإما أن تلزم صحة المنقول أو لم تلزم ( فإن لم تلزم صحة المنقول ) لالفاظ ولا معنى سواء كان ذلك المنقول مفرداً أو إنشاءً أو مركباً ناقصاً أو تعريفاً أو تقسماً أو تصديقا سواء كان مدعى أو مقدمة أو دليلاً ( فلا يرد عليك ) شيء ( إلا طلب تصحيح النقل ) أى بيان صحته إذا لم تكن صحته بدورها جلياً أو معلوماً أو مسلماً عند الطالب أو من ضروريات مذهبه يعنى أن المنقول لا يرد عليه شيء من الوظائف والنقل يرد عليه الطلب : أما الأول فلأن المنقول من حيث هو منقول لا يتوجه عليه المنع لأنه محكى محض غير ملتزم الصحة في الواقع وكل محكى شأنه كذا لا يتوجه عليه المنع لأن مدار الطلب التزام الصحة : وأما الثانى فلأن النقل دعوى ملتزم الصحة فيتوجه عليه الطلب ، فإذا كان ذلك الطالب بما يشق من لفظ المنع فهو حجاز لأنه وارد على مدعى مجرد ، نعم لو كان النقل مقدمة من دليل فهو حقيقة أقوى ( وهذا ) أى طلب تصحيح النقل ( معنى منع النقل ) ويجوز إبطاله بدليل وهو النقض الاجمالى الشبهى وإثبات نقيضه بتقدير دليل وهو المعارضة التقديرية عند مجوزيها وإن كانا غصين عنده ، وإذا ورد عليك طلب النقل ( فلك أن تثبت نقلك بإحضار كتاب ) ما نقلته منه ( مثلاً ) إذ قد يكون ما نقلته عنه شخصاً فتحضره هذا دليل مظهر إليه فإن إحضار الكتاب بمنزلة أن يقال هذا الكلام مسطور في هذا الكتاب فنقل صحيح ، وأما الدليل المصرح به كأن تقول : قال الأستاذ : الله متكلم بكلام أذلى لأنه مسطور في المواقف وهو تأليفه وأمثله أربعة لأنه إما نقل من الكتاب أو من الشخص وكل منهما إما بالاجاب أو بالسلب ( وإن التزمت صحته ) أى صحة المنقول ( معنى ) أى مطابقة نسبة المنقول للواقع بأن استدلت من عند نفسك على صحته بأن تقول : قال الامام النية في الوضوء سنة لأن النبي عليه الصلاة والسلام واظب عليها أو قلت بعد النقل هذا المنقول صحيح أو نقلته لتأييد بعض مقالتك ( وذا ) أى صحة معناه ( لا يتصور في المفرد ) لعدم النسبة فيه وهو جملة مفترضة بين الشرط والجزاء ( و ) لا في ( الانشاء ) إذ يستلزم لا تحتمل المطابقة ( ولا في المركب الناقص ) الذى ليس بقيد للمركب التام لعدم المطابقة في نسبته بخلاف المركب الناقص الذى هو قيد له كما مر والتعريف والتقسيم والتصديق فالمراد بالمفرد ما ليس بجملة بقرينة المقابلة

( في ) بيان ( المناظرة على تقدير النقل ) عن الغير ( إن كنت ناقلًا ) أى متى كنت حاكياً عن الغير ( فإن لم تلزم صحة المنقول ) لالفاظ ولا معنى سواء كان ذلك المنقول مفرداً أو إنشاءً أو مركباً ناقصاً أو تعريفاً أو تقسماً أو تصديقا ( فلا يرد عليك ) إلا طلب تصحيح النقل ( أى بيان صحته إذا لم تكن صحته بدورها جلياً أو معلوماً أو مسلماً عند الطالب أو من ضروريات مذهبه ( وهذا ) الطلب ( معنى منع النقل فلك ) عند ذلك ( أن تثبت نقلك بإحضار كتاب ) نقلت عنه وأردت ما نقلته ( مثلاً ) إذ قد يكون ما نقلته عنه شخصاً فتحضره ( وإن التزمت صحته ) معنى : أى مطابقة نسبة المنقول للواقع ( وذا ) أى التزام صحة معناه ( لا يتصور في المفرد ) لعدم النسبة فيه ( و ) لا في ( الانشاء ) إذ نسبته لا تحتمل المطابقة ، وقد عرفت ما فيه ( ولا في المركب الناقص ) الذى ليس بقيد للمركب التام لعدم المطابقة في نسبته بخلاف المركب الناقص الذى هو قيد له والتعريف والتقسيم والتصديق كما عرفت



(فرد عليك) أى على منقولك (الأبحاث السابقة) من النوع والناقشة وأجوبتها في باب التعريف إن كان المنقول الذى التزم صحته تعريفاً وفي باب التقسيم إن كان تعميماً وفي باب التصديق إن كان تصديقاً أو مركباً ناقصاً كان قيداً للقضية (إلا أن يجب الإيمان به) أى يرد عليك الأبحاث للذكورة في جميع الأوقات إلا وقت وجوب الإيمان بمضمون ذلك للمنقول وهو قول الله وقول أنبيائه ، والممكن الذى أجمع المسلمون عليه وكذا ما استيقن بعقله من أمور الدين خلافاً للشافعى رحمه الله أو يكون بديهياً جلياً أو معلوماً أو مسلماً عند السائل ، وأما إن التزمت صحة لفظ المنقول وهذا الالتزام فى كل ما له نسبة فرد عليك نقض العبارة بالمخالفة وحسنها بالاستدراك وقد سبق بيان المخلص ، هكذا حقق بعض الفضلاء ودعوى الالتزام ليس يلزم فى التزام المنقول بل (ومن التزام صحة) أى صحة المنقول (حكمك عليه) أى على المنقول (بأنه صحيح أو تقوية مقالك به) كان تقول العالم حادث كما قال الله - الحمد لله فاطر السموات والأرض - وهو معطوف على حكمك : أى ومن التزام صحته تقويتك مقالك والتقوية وإن لم يكن إلزاماً لكنه مستلزم له .

(خاتمة) من عادة المؤلفين إذا فرغوا من أنواع مصنفاتهم أن يوردوا خاتمة ليكون تنميماً للكلام وتحسيناً للمقاصد والمرام . ثم أعلم أن الخاتمة مقابلة للفتحة وفيها براعة الاستهلال لأن الخاتمة كما تدل على الأبحاث الآتية إجمالاً تدل الخاتمة على الأبحاث للماضية إجمالاً وخاتمة الشيء آخره قليل . هو فى الأصل مصدر بمعنى الحتم كالكاذبة بمعنى الكذب ثم أطلق على آخر الشيء تسمية للمفعول بالمصدر ورد بأن الفاعلة فى المصدر قليل . وتسمية المفعول بالمصدر خلاف الظاهر فالأحسن أنها صفة ثم جعلت إجمالاً لآخر الشيء إذ به يتعلق الحتم بمجموعه فهى كالباعث على الحتم فيتعلق بنفسه بالضرورة والناء فيها إما التأنيت الموصوف فى الأصل وهى القطعة أو للتقل من الوصفية إلى الإسمية دون المبالغة لتدريجها فى غير صيغتها ، ويجوز أن يكون بمعنى ذات حتم بمعنى مخومة . أعلم أنه لو أخرج الخاتمة إلى آخر الرسالة لكان أولى كما لا يخفى (ثم) أى بعد الفراغ من المناظرة وهى ابتدائية وقيل عاطفة ولا يخفى ضعفه بقول (إن البحث) وهو فى اللغة التفتيش ، وفى العرف يطلق على ثلاث معان . الأول حمل الشيء على الشيء وإثباته له . والثانى إثبات النسبة الإيجابية أو السلبية بالاستدلال . والثالث المناظرة التى هى صفة المناظرين وهى النظر بالبصيرة من الجانبين فى النسبة بين الشئين إظهاراً للصواب ، وهو المراد هنا : أى المناظرة الجارية (بين المعلن والسائل) أى

(فرد عليك) حينئذ (الأبحاث السابقة) فيها أيضاً فتذكر هداك الله تعالى (إلا أن يجب الإيمان به) أى بمضمون ذلك للمنقول وهو قول الله وقول نبيه والممكن الذى أجمع المسلمون عليه وكذا ما استيقن بعقله من أمور الدين خلافاً للشافعى رحمه الله ويكون بديهياً جلياً أو معلوماً أو مسلماً عند السائل وأما أن التزمت صحة لفظ المنقول وهذا الالتزام يتصور فى كل ماله نسبة فرد عليك نقض العبارة بالمخالفة وحسنها بالاستدراك وقد سبق بيان المخلص ودعوى الالتزام ليس يلزم فى التزام المنقول (ومن التزام صحة حكمك عليه بأنه صحيح أو تقوية مقالك به) مستدلاً أى مستنداً به .

(خاتمة) فى بيان بعض اصطلاحات النظائر (ثم) أى بعد الفراغ من المناظرة (إن البحث) أى المناظرة الجارية (بين المعلن والسائل) إذ قد عرفت أن النظر فى المناظرة بمعنى الحركة التخيلية



بين المتناظرين ( إما أن ينتهى إلى عجز المعلن ) وسكوته ( عن دفع اعتراض السائل أو ) ينتهى إلى عجز السائل عن الاعتراض على جواب المعلن ، إذ لا يمكن جريان البحث بينهما ( إلى غير النهاية ) وحاصل الدليل أن البحث بينهما منته إلى أحد العجزين ، وكل بحث منته إلى أحد العجزين منقطع ، فالبحث بينهما لابد أن ينقطع . أما الكبرى فبديهية . وأما الصغرى فبينما بقوله إذ لا يمكن الخ ، وحاصله أن البحث بينهما بحث لا يمكن جريانه إلى غير النهاية ، وكل بحث لا يمكن جريانه إلى غير النهاية منته إلى أحد العجزين ، ويمكن أن يكون من الاستثنائى الغير المستقيم بأن يقال إن البحث بينهما منته إلى أحد العجزين وإلا لأمكن جريان البحث إلى غير النهاية ، لكن لا يمكن جريان البحث إلى غير النهاية لقصور القوة البشرية عن ترتيب أمور غير متناهية إذ النفس الناطقة حادثة ( وعجز المعلن ) من حيث هو معلن ، وكذا عجز المعلن والقسم ( يسمى في العرف ) أى في عرف المتناظرين ( إفحاماً وعجز السائل ) من حيث هو سائل ( إلزاماً ) وهما مصدران مبنيان للمفعول أو من قبيل تسمية اللازم باسم الملزوم ، لكن اللاحق يقتضى السابق ويعمهما التبكيت ، ولما كان للتبادر من الإفحام والالزام المصدر المبني للفاعل دفعه بقوله ( ويقال أفحم السائل المعلن ) أعجزه وأسكنه ناظر إلى الإفحام ( ويقال ألزم المعلن السائل ) أى جعله ملزماً ( ويقال للمعلن مفحم والسائل ملزم بفتح الحاء ) ناظر إلى الأول ( والزأى ) ناظر إلى الثانى وبكسرهما بالعكس إذا كان الأمر كذلك ( فإضافة الإفحام إلى المعلن إضافة المصدر ) المبني للمفعول ( إلى مفعوله ) فلا رد أن الإفحام يكون عبارة عن إسكات المعلن فكيف يكون عبارة عن عجز المعلن ( وكذا ) الأضافة فى ( الزام السائل ، ثم ) عطف على قوله إن البحث إلى آخره أو ابتدائية ( أن ) لفظ ( السؤال قد يكون بمعنى الاعتراض ) سواء كان منعا أو نقضا أو معارضة يقال سألت عليه : أى اعترضت عليه ( فذا سؤال المتناظرين ) يجوز فيه الكسر والفتح ( وقد يكون بمعنى الاستفسار ) وهو طلب التفسير : أى الكشف أى الاستفسار ( عن

فهى توجد من الطرفين بمنع السائل ، وإن لم يكن المنوع مدلا فلا حاجة إلى جعل البحث هنا بمعنى الاعتراض ( إما أن ينتهى إلى عجز المعلن ) وسكوته ( عن دفع اعتراض السائل أو ) ينتهى ( إلى عجز السائل عن الاعتراض على وجوب المعلن ، إذ لا يمكن جريان البحث بينهما ) إلى غير النهاية ( لقصور الطاقة البشرية عن ترتيب أمور غير متناهية ) ( وعجز المعلن ) من حيث هو معلن ، وكذا عجز المعلن والقسم ( يسمى فى العرف إفحاماً وعجز السائل ) من حيث هو سائل ( إلزاماً ) فهما مبنيان للمفعول أو من قبيل تسمية اللازم باسم الملزوم ، لكن اللاحق يقتضى السابق ويعمهما التبكيت ، وقد يطلق التبكيت على التوبيخ ( ويقال أفحم السائل المعلن ) أى أعجزه وأسكنه ( ويقال ألزم المعلن السائل ) أى جعله ملزماً ( ويقال المعلن مفحم والسائل ملزم بفتح الحاء والزأى ) إذ بكسرهما العجز ( فإضافة الإفحام إلى المعلن إضافة المصدر ) المبني للمفعول ( إلى مفعوله ) فلا رد أن الإفحام يكون حينئذ عبارة عن إسكات السائل المعلن ، فكيف يكون عبارة عن عجز المعلن ( وكذا ) إضافة فى ( إلزام السائل ، ثم إن السؤال قد يكون بمعنى الاعتراض ) يقال سألت عليه أى اعترضت عليه ( وذا سؤال المتناظرين ) ومصطلحهم ( وقد يكون بمعنى الاستفسار عن



معنى اللفظ ( أى لفظ كان ، سواء كان في التعريف أو التقسيم أو التصديق (أو) الاستفسار (عن وجه التركيب) ( أى عن علته ودليله أى تركيب كان ( أو ) الاستفسار ( عن تفصيل الجمل ) إلى غير ذلك يقال سألت عنه أى استفسرت عنه ( وهذا ) السؤال بمعنى الاستفسار ( ليس داخلا في المناظرة ) لعدم صدق تعريفها عليه ( والكشاف مشحون به ) أى مملوء به ( ولا بأس بذلك ) الاستفسار ( عند خفاء المسئول عنه ) بل ينبغي لكل أحد أن يستفسر عما خفى عليه ، ولا يعترض قبل الاستفسار بل ينبغي للطلبة وإن لم يخف عليه بدون قصد تخجيل الخصم ليحصل لهم السعي بالنقطة ، وقد يستفسر عما عرفه لنكتة مثل التعجب والسرور عند سماعه ، وقد يكون السؤال بمعنى الالتباس يقال سألتني أى التمس منى ولعدم شائبة الاعتراض فيها لم يتعرض لها . قال ابن الحاجب إن الاعتراضات كلها راجعة إلى منع ونقض ومعارضة ومنه الاستفسار لأن غرض المستدل الالتزام بآثار مدعاه بدليل وغرض المعارض عدم الالتزام بمنعه ؛ وقوله راجع إلى منع أعم من النقض والمناقضة صرح به القاضي في شرحه ، فحينئذ يكون الاستفسار مؤاخذا على ما فعله إمامنا مجازا لغويا أو معارضة تقديرية باعتبار الدعوى الضمنية أو نقضا إجماليا شبيها ، ويان الحبيب جواب عن هذه المؤاخذات ، ثم وجه الرجوع هو أن الاستدلال بالمعلوم على المجهول يتوقف على معلومية المراد باللفظ المذكور في الدليل فالمدعى يدعى ظهوره من ذلك اللفظ والسائل المستفسر يمنع الظهور ويرده بقوله هذا مجمل والمجمل غير ظاهر في المراد ، ويجب بإثبات الظاهر بالنقل الذي هو البرهان كذا استفيد . قال بعض الأفاضل : اعلم أن السؤال قد يتعلق بالأفهام ويسمى بالاستفسار وهو طلب بيان المعنى المراد من اللفظ أو نكتة ما فعل على هذا النوال بأن يقال لم قيل أو لم قال . أما الأول فأنما يسمع إذا كان في اللفظ إجمال أو غرابة بلا قرينة واضحة تدل على المراد ، ولذا قيل ما تمكن فيه الاستفهام حسن فيه الاستفهام وإلا فهو لجاج وتعت ولقائدة المناظرة مفوت على أنه لو آتى السائل بهذا في كل لفظ يفسر به لفظ فيتسلسل فيكون من جنس اللعب ، والجواب عن هذا الاستفسار بيان معنى ذلك اللفظ إما بالنقل عن أهل اللغة أو العرف العام أو العرف الخاص هذا في صورة الغرابة أما في صورة الإجمال فيبان المعنى المراد بتفصيله وتعيينه . وأما الثاني فأنما يسمع إذا كان ما فعله مظنة نكتة كما إذا عدل عن الأصل أو عن الشهور وإلا فهو لجاج وتعت أيضا ، والجواب بيان نكتة توافق لما فعل على ذلك النوال ، ثم اعلم أن هذا إنما يكون استفسارا للفظ إذا تعلق طلب البيان بنفس المعنى أو النكتة . وأما إذا تعلق بحسن ذلك اللفظ أو ما فعل مستندا بالإجمال أو الغرابة أو بالعدول فهو ليس باستفسار بل مناقضة ، فالجواب حينئذ إما عن الأول فدفع الحسن ببيان القرائن المضمومة معه وإما عن الثاني فيبيان الاشتغال على نكتة معتد بها فتأمل .

معنى اللفظ أو عن وجه التركيب أو عن تفصيل الجمل ( إلى غير ذلك يقال سألت عنه أى استفسرت عنه ( وهذا ) السؤال بمعنى الاستفسار ( ليس داخلا في المناظرة ) لعدم صدق ما في تعريفها عليه ( والكشاف مشحون ) ومملوء به ( ولا بأس بذلك ) الاستفسار ( عند خفاء المسئول عنه ) بل ينبغي لكل أحد أن يستفسر عما خفى عليه ولا يعترض قبل الاستفسار بل ينبغي للطلبة وإن لم يخف عليه بدون قصد تخجيل الخصم ليحصل لهم السعي بالنقطة ، وقد يستفسر عما عرفه



(فصل) في بيان مراتب النوع في القوة والضعف (اعلم أن حاصل منع مقدمة الدليل ونقضه) أي نقض الدليل (إبقاء دعوى المعلن بلا دليل) وذلك لأنه لو كانت المقدمة ممنوعة كانت خفية. إذ النع يفيد خفاء المنوع ولو كانت خفية لم يكن الدليل ثابتا وإذا لم يكن ثابتا لا يثبت به شيء آخر فيبقى المدعى بلا دليل وكذا لو كان الدليل منقوضا وهو ظاهر وقيل في وجهه لأن ما لم يثبت لا يثبت به شيء وهذا أخصر (وليس حاصل نقضه) سواء كان بشاهد التخلف أو بشاهد خصوص الفساد (إبطالاً لدعوى المعلن) وليس حاصل النع أيضا إبطالا لدعوى المعلن (إذ الدليل ملزوم للدعوى) لزوما قطعيا وهو الدليل القطعي والأمانة التي في صورة القياس أو لزوما ظاهريا وهو الأمانة التي ليست في صورة القياس وهو الاستقراء والتمثيل كذا قيل ولا يخفى ما فيه فتأمل فيه (ولا يلزم من إبطاله للزوم) ولو بلزوم قطعي (إبطال اللازم إذ يجوز أن يكون له) أي لذلك اللازم (ملزوم آخر لجواز عموم اللازم) من اللزوم كالحجارة اللازمة للشمس وإذا جاز عموم اللازم (فيجوز أن يكون المدعى) المنقوض ويجوز أن يكون العين مكسورا (دليل آخر) كما إذا قال المعلن ضرب فعل ماض لأنه يدل على زمان قبل زمان إخبارك وكل لفظ شأنه كذا فعل ماضى ونقض السائل دليله بأنه باطل لأنه يستلزم ظرفية الشيء لنفسه وهو محال وكل دليل يستلزم المحال فهو باطل فإن للمعلن هنا دليلا آخر وهو أن ضرب يدل بهيئته وضعا على زمان مقدم وكل لفظ شأنه كذا فعل ماض كذا مثل (وكذا حاصل انعراضه) مطلقا (الساقطة) فيما دون للمعارض بالقلب إذ حكمها إبطال دليل للمعلن (أعني أن يسقط ويبطل دليل المعارض دليل المعلن وبالعكس) أي يسقط ويبطل دليل المعلن دليل المعارض وذلك لأن المدعى لازم والدليل ملزوم ويبطل للزوم بطلان لازمه فكان المعارض يقول إن دليلي أبطل دعواك فيبطل دليلك لأن بطلان اللازم يدل على

لكنه مثل التعجب والسرور عند سماعه وقد يكون السؤال بمعنى الالتباس يقال سألتني أي التمس مني ولعدم شائبة الاعتراض فيها لم يتعرض لها :

(فصل) في بيان مراتب النوع في القوة والضعف (اعلم أن حاصل منع مقدمة الدليل ونقضه) إبقاء دعوى المعلن بلا دليل (إذ لا يثبت الشيء بما لم يثبت) وليس حاصل نقضه إبطالا لدعوى المعلن إذ الدليل ملزوم للدعوى) لزوما قطعيا أو هو الدليل القطعي والأمانة التي في صورة القياس أو لزوما ظاهريا وهو الأمانة التي ليست في صورة القياس وهو الاستقراء والتمثيل (ولا يلزم من إبطاله للزوم) ولو بلزوم قطعي (إبطال اللازم إذ يجوز أن يكون له) أي لذلك اللازم (ملزوم آخر لجواز عموم اللازم) من اللزوم (فيجوز أن يكون للمدعى) المنقوض دليله (دليل آخر) كما إذا قال المعلن ضرب فعل ماض لأنه يدل على زمان قبل زمان إخبارك وكل لفظ شأنه كذا ففعل ماض فنقض السائل دليله بأنه باطل لأنه يستلزم ظرفية الزمان لنفسه وهو محال وكل دليل يستلزم المحال فهو باطل فإن للمعلن هنا دليلا آخر وهو أن ضرب يدل بهيئته وضعا على زمان مقدم وكل لفظ شأنه كذا ففعل ماض فإذا بقي مدعى المعلن عند إبطال دليله بلا دليل فالبقاء عند منع مقدمة دليله بالطريق الأولى (وكذا حاصل المعارض الساقطة: أعني أن يسقط ويبطل دليل المعارض) الاعتقاد بدليلية (دليل للمعلن وبالعكس) يعني يبطل دليل المعلن الاعتقاد بدليلية دليل المعارض



بطلان اللزوم وكأن اللعل يقول أيضا إن دليل أبطل دعواك فيبطل دليلك الذي عارضت به : اعلم أن ما أنتجه دليل المعارض هو دعوى المعارض وما أنتجه دليل اللعل هو دعوى اللعل (إذا الدليل الصحيح) بجميع مقدماته (لا يدل) دليل (على خلاف مدلوله) وإلا لزم اجتماع التقيضين ودليل اللعل يدل على خلاف مدلوله دليل ينتج من الشكل الثاني أن دليل اللعل ليس بدليل صحيح وكذا دليل المعارض يدل على خلاف مدلوله دليل ينتج من الثاني أيضا دليل المعارض ليس بدليل صحيح وفرع على الأول قوله (فيبقى مدعى اللعل بلا دليل) ويتفرع على الثاني ويبقى مدعى المعارض بلا دليل لكن تركه حملا على المقايضة فإذا كان كذلك كان حاصلها المساواة وهو المطلوب : إذا علمت ما فصلنا لك (فليس حاصل المعارضة أيضا) أي كالتنع والنفقض (إبطالاً لدعوى اللعل) هذا مبني على أن المعارضة تتعلق بالدليل لا بالمدعى لكن يأتي عنه تعريف المعارضة فيما سبق بقوله إثبات السائل تقيض ما ادعاه الخ اللهم إلا أن يقال أشار في القامعين إلى المذهبين وهذا مبني على رأي من يقول بتعلقه بالدليل (فأقوى الاعتراضات) أي اعتراضات السائل (إبطال المدعى الغير المدلل وإن سمى ذلك غصبا) وكذا إبطال التعريف ونقض التقسيم والعبارة ثم المعارضة ثم النقص ثم النع بسند قطعي ثم بسند جوازي ثم بلا سند (وأصلها) أي أصل الاعتراضات (النع) مطلقا (إذ لا يجب له سند ولا دليل) وأدخلها في إظهار الصواب أيضا إذ لا يجب على اللعل إلا الإثبات وعند الإثبات يظهر الصواب بخلاف سائر الوظائف (ومن أراد الاستقصاء) أي البلوغ إلى الغاية (في) معرفة (فن المناظرة فمليه) أي فيلزم (برسالتنا المعمولة) المؤلف (لتقرير قوانين المناظرة) :

(الخاتمة : في آداب المناظرة) يشبه أن يكون هذا فنامستقلا موضوعه مالا يوافق المناظرة من حيث وجوب الاحتراز عنه فالاحتراز عما لا يوافقها آداب المناظرة : وقائده التأديب بتلك الآداب ويلحق أن يسمى هذا الفن بآداب المناظرة لكونه سببا للتأديب بها فيجب أن يعلم ويعمل بها وقد جرت العادة

(إذ الدليل الصحيح) بجميع مقدماته (لا يدل) دليل صحيح (على خلاف مدلوله) وإلا لاجتماع التقيضان : إن قلت لانسلم لزوم اجتماع التقيضين على ذلك التقدير لجواز أن يكون امتلزام ذنبك الدليلين بدلولهما ظنيا فلا يبطل دليلتهما بالتخلف : قلت تخلف الحكم ليس بمانع لدليلية تلك الأمانة بالنسبة إلى الحكم الغير المتخلف : وأما بالنسبة إلى المتخلف فيبطل دليليته (فيبقى مدعى اللعل بلا دليل) معلوم دليليته بل المعلوم إنما هو بطلان دليلية أحد الدليلين إلا على التعيين وكذلك مدعى المعارض لكن لما كانت القوة والضعف بالنسبة إلى بقاء مدعى اللعل وعدمه خصه بالذكر (فليس حاصل المعارضة أيضا إلا إبطالا لدعوى اللعل فأقوى الاعتراضات إبطال المدعى الغير المدلل) بدليل (وإن سمى ذلك غصبا) وكذا إبطال التعريف ونقض التقسيم والعبارة ، ثم المعارضة ، ثم النقص ثم النع بسند قطعي ، ثم بسند جوازي ، ثم بلا سند (وأصلها) (النع) مطلقا (إذ لا يجب له سند ولا دليل) أو دخلها في إظهار الصواب أيضا إذ لا يجب على اللعل حينئذ إلا الإثبات وعند إثباته يظهر الصواب بخلاف سائر الوظائف (ومن أراد الاستقصاء) (في) معرفة (فن المناظرة) فمليه الملازمة (برسالتنا المعمولة) المرتبة لتقرير (قوانين المناظرة)



بذكر تسعة أمور ويجمعها ما قال بعضهم :

ينبغي للباحث أن يجنب من أمور تسعة حذرها تصب  
إنها الإيجاز والاطناب بل المقال الجميل المفضي الحلل  
واحذر من انظار غريب في الكلام ثم دخلا قبل تحقيق المرام  
لا تباحث بالمهيب المحتشم لا تحقر قط فردا من أمم  
رفع صوت مثل ضحكك في القال قط دهر لم يحوز به الرجال

( ويجب على المستفيدين ) من المعلمين والمتعلمين ( أحسن الله إرشادهم ) أى إرشاد المستفيدين  
جملة معترضة دنائية ( عن إحداها ) من هذه الرسالة وتقرير القوانين ( أن يستغفروا لى ولوالدى  
وبدعوا لنا ) أى جميعا ( بالجنة ) العالية قطوفها دانية ( والنعم الباقية ) وكذا يجب على من  
استفاد من هذا الشرح الاستغفار والدعاء لى ولوالدى بالرؤية الأبدية والنعم الصمدية ( ومن لا يشكر  
الناس لا يشكر الله ) وهو من قبيل عطف العلة على العلول يعنى يجب على المستفيدين الاستغفار  
لأنه شكر وهو واجب عليهم لأن من لا يشكر الناس لا يشكر الله ( والحمد لله الذى بعزته وجلاله )  
أى عظمته ( تم للمصالحات ) أى الكلمات الصالحات أو الأعمال الصالحات .

ويجب على المستفيدين ( من المعلمين والتعلمين ) ( أحسن الله إرشادهم ) وإصابتهم إلى الصواب  
( عن إحداها ) من هذه الرسالة والتقرير ( أن يستغفروا لى ولوالدى وبدعوا لنا بالجنة ) العالية  
( والنعم الباقية ) وكذا يجب على من استفاد من هذا الشرح الاستغفار والدعاء لى ولوالدى بالنعم  
الأبدية والرؤية الصمدية ( ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله تعالى ) لما قال النبى عليه الصلاة والسلام  
« من أوى إليه معروف فليكره به ومن لم يستطع فليذكره فان من ذكره فقد شكره إن أشكر  
الناس لله تعالى أشكرهم للناس لا يشكر الله من لا يشكر الناس » .

( تنبيه ) الثرائط التى اعتبرها الامام فخر الدين الرازى للمناظرة تسعة : الأولى أنه يجب على  
المناظر أن يحترز عن الإيجاز والاختصار والكلام الأجنبي لئلا يكون محلا بالفهم الثانى أن يحترز  
عن التطويل فى المقال لئلا يؤدى إلى الملل . الثالث أن يحترز عن الألفاظ الغريبة فى البحث .  
الرابع أن يحترز عن استعمال الألفاظ المحتملة لمعنيين . الخامس أن يحترز عن الدخول فى كلام  
الخصم قبل الفهم بتمامه وإن افتقر إلى إعادته ثانيا فلا بأس بالاستفسار عنه إذ الدخول فى الكلام  
قبل الفهم أقبح من الاستفسار . السادس أن يحترز عما لا مدخل له فى المقصود لئلا يلزم البعد عن  
المقصود . السابع أن يحترز عن الضحك ورفع الصوت والسفاهة فإن الجهال يسترون بها جهلهم .  
الثامن أن يحترز عن المناظرة مع من كان مهيبا ومحترما كالأستاذ إذ مهابة الخصم واحترامه ربما  
تزيل دقة نظر المناظر وحدة ذهنه . التاسع أن يحترز عن أن يحجب الخصم حقيرا لئلا يصدر عنه  
كلام يغلب به الخصم عليه .

ولما وفق الله تعالى إلى إتمام هذه الرسالة قال أداء لبعض الحقوق ( والحمد لله الذى بعزته )  
وقدرته ( وجلاله ) وعظمته ( تم ) الأعمال ( الصالحات ) من التأليفات وغيرها ثم جعل آخر



( وسبحان ربنا ) والمأثور سبحان ربك ( رب العزة ) أضيف إلى العزة لاختصاصها به ( عما يصفون )  
أي عن جميع ما يصفه أعداؤه من النقائص أي منزعه عما يصفون من النقائص ومتصف بجميع  
الكالات والخصائص ، ليس له كمال منتظر ( وسلام على المرسلين ) مبتدأ : وخبر أي السلام  
على الذين أرسلوا لتبليغ الأحكام سواء كانوا رسلاً أو أنبياء ( والحمد لله ) وهي معطوفة على  
جملة اسمية سابقة ( رب العالمين ) وهو مشهور مستغن عن البيان حتى يعرفه الله والصبيان :  
روى عن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه قال : « من أحب أن يكتال بالمكيال  
الأوفى من الأجر يوم القيامة فليكن آخر كلامه إذا قام من مجلسه : سبحان ربك رب العزة عما  
يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين » .

المجلس خير الكلام لما ورد في حقه من الإيصال بأعلى المرام قائلًا ( وسبحان ربنا ) والمأثور  
ربك ( رب العزة عما يصفون ) قد أدرج فيه جملة صفاته تعالى السلبية والثبوتية ، فالثبوتية يدل  
على الأولى وقوله رب العزة يدل على الثانية من الرحمة والارادة والقدرة والعلم والحياة مع الاشعار  
بالتوحيد فإن انحصار العزة فيه يدل على انتفاء الشريك وإلا لم ينحصر لوجودها في الشريك مع  
أن من جملة ما يصنعون به الشريك ( وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ) على ما أفاض علينا  
من النعم واليقين :

والمأمول من الإخوان الصغين أن لا يجعلنا بخطايانا من المومنين ، فإن هذا أولى ما أقر عنه  
في قالب التصوف والتبيين ، وليكن آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .



## فهرس

### شرحى الولدية فى آداب البحث والمناظرة

#### صفحة

- ٢ خطبة الكتاب
- ١٢ الباب الأول فى التعريف
- ٢١ فصل فى بيان منع الصغرى
- ٢٣ فصل فى تقرير الإبطال بالثالث الخ
- ٢٨ فصل اشتهر أن ناقض التعريف مستدل الخ
- ٣٥ الباب الثانى فى التقسيم
- ٣٨ فصل فى تقسيم الكلى إلى جزئياته
- ٤٤ فصل فى الاعتراض على حصر التقسيم الخ
- ٤٩ فصل قد ينقض التقسيم بأنه يلزم فيه الخ
- ٥٢ فصل قد ينقض التقسيم بأن فيه تصادق الخ
- ٥٦ فصل فى تقسيم الكل إلى أجزائه الخ
- ٥٨ فصل اعلم أن معنى تحرير المراد الخ
- ٦١ الباب الثالث فى التصديق
- ٦٤ المقالة الأولى فى المنع الخ
- ٦٧ فصل المنع إما مجرد الخ
- ٦٩ فصل الواجب على المعلن الخ
- ٧٦ فصل وعند إثبات المعلن مدعاه الخ
- ٧٧ فصل منع السائل مقدمة دليل المعلن الخ
- ٧٩ فصل لو أبطل السائل بالدليل الخ
- ٨٢ فصل الغصب الخ
- ٨٤ فصل اعلم أن السائل قد يمنع تقريب دليل المعلن الخ
- ٨٥ فصل قيل لا يمنع النقل والمدعى إلا مجازا الخ
- ٨٨ فصل لما كان الواجب على المعلن عند منع اللانع هو الإثبات الخ



صحيفة

- ٩٢ المقالة الثانية في المعارضة الخ  
٩٧ فصل وكل منها يتقسم إلى ثلاثة أقسام الخ  
١٠٢ المقالة الثالثة في النقض الخ  
١٠٨ فصل اعلم أن الناقض قد يترك بعض أوصاف دليل المعلن الخ  
١٠٩ فصل لا ينقض الدليل وغيره باشتغال على التطويل الخ  
١١٠ فصل وقد ينقض العبارة الخ  
١١٢ فصل اعلم أن المركب الناقض الخ  
١١٤ فصل وإذا أجاب المعلن عن اعتراض السائل الخ  
١١٦ فصل ثم لنشرح في بيان المناظرة الخ  
١١٨ خاتمة في البحث بين المعلن والسائل الخ  
١٢١ فصل اعلم أن حاصل منع مقدمة للدليل الخ  
١٢٢ الخاتمة في آداب المناظرة

---

(تمت)



بمحمد الله وحمدن توفيقه تم طبع شرح الصيد ه عبد الوهاب الأملى ه على الولدية في ( آداب  
البحث والمناظرة ) للعلامة ه محمد المرعش المعروف بساجقل زاده ه وبذيل صحائفه :  
تمرح العلامة ه محمد بن حسين البهي ه المعروف ( بمنلا عمر زاده ) على الولدية أيضا .  
مصححا بمعرفة لجنة التصحيح بشركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

القاهرة في { ١٥ شوال سنة ١٣٨٠ هـ  
١ أبريل سنة ١٩٦١ م